١٦ عاما من حكم الطوارئ

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد السادس والثمانون / ابريل ١٩٩٧ م / ذو القعدة ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



متى يفيق حكامنا العرب ؟

فلسطين ديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى . كيف ؟

اليهود يستولون على الحكم فى روسيا

سياستان امريكيتان تجاه مصر

جيفارا ثلاثون عاما على استشهادة

في هذا العدد

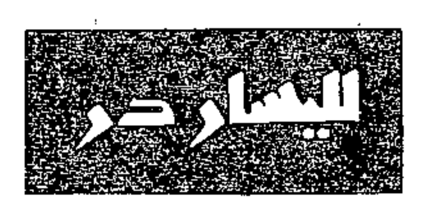
رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
أحمد عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: نشر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٣٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298



قضية أحمد يوسف



لن نكون «لليسار دُر» هذه المرة -كما اعتدنا- حول مواد العدد أو ظروفه .. ولكنها ستنصب كلها حول مشكلة في أسرة تحرير «اليسار».

منذ صدرت «**اليسار**» أحتل الزميل والصديق «**أحمد يوسف**» مكاناً خاصاً جداً في نفوس وعقول القراء، بكتاباته المتميزة الناضجة العميقة والجميلة أيضاً -حول السينما. واعتبر البعض مقالاته النقدية- مع رسائل الخارج- أهم ما في مجلة اليسار.

ومن جانبي اعتبرت مقالات **أحمد يوسف** حول السينما شيئاً جديداً في النقد السينمائي في مصر، فهو يكتب عن دراسة وإدراك عميقين لطبيعة فن السينما ومتابعة دقيقة لكل مدارسها في مصر والخارج، ورؤية سياسية واجتماعية لا تجور على الفن كفن، وحب حقيقي للسينما والناس والوطن.. وقبل هذا كله استقامة وبعد عن المجاملة أو الانتماء لشلة أو جماعة.

ومع ذلك فوجئت أكثر من مرة بأحمد يوسف يعتذر عن الكتابة بمقولة أن لا أحد يهتم ويقدر جدوى ما يكتبه. ونجحت طوال السنوات الماضية في إقناعه بالاستمرار.

في بداية هذا الشهر تسلمت مقاله وهذه الرسالة التي أنشرها نصاً..

أستاذي العزيز/ حسين عبد الرازق:

أعرف وأعترف أن الفضل يعود لك لتشجيعي على الكتابة والاستمرار فيها..

وإنك كثيراً ما كنت تبعث بداخلي الحماس على أن أواصل تلك المهنة الشاقة التي كنت أحلم دوماً بأن أجيدها لأؤدي ما أتصوره رسالة ومسئولية جسيمة تجاه القارئ ، والذي كنت أتوهم وجوده. الآن يتزايد لدي الاحساس المرير بأنني كنت أتوهم وجودي ، وأنني لم أترك ولو خطاً واحداً في مجال النقد السينمائي في مصر. لذلك يتوجب عليّ الانسحاب لكي أترك المجال لمن هم أكثر مني قدرة على التأثير والاقناع.

لعلها اجازة قصيرة أجد نفسي مرغماً عليها بسبب ما أشعر به من اكتئاب عميق، وقد فضلت أن أخبرك بشأنها في وقت مناسب حتى يمكن الاتفاق في الفترة القادمة مع من هو أجدر مني بأداء هذه الرسالة. لذلك أرسلت مقالا للعدد القادم حتى لا يسبب انسحابي توتراً في الفترة القادمة.

لك تحياتي وشكري وامتناني الذي لا يحده حدود.

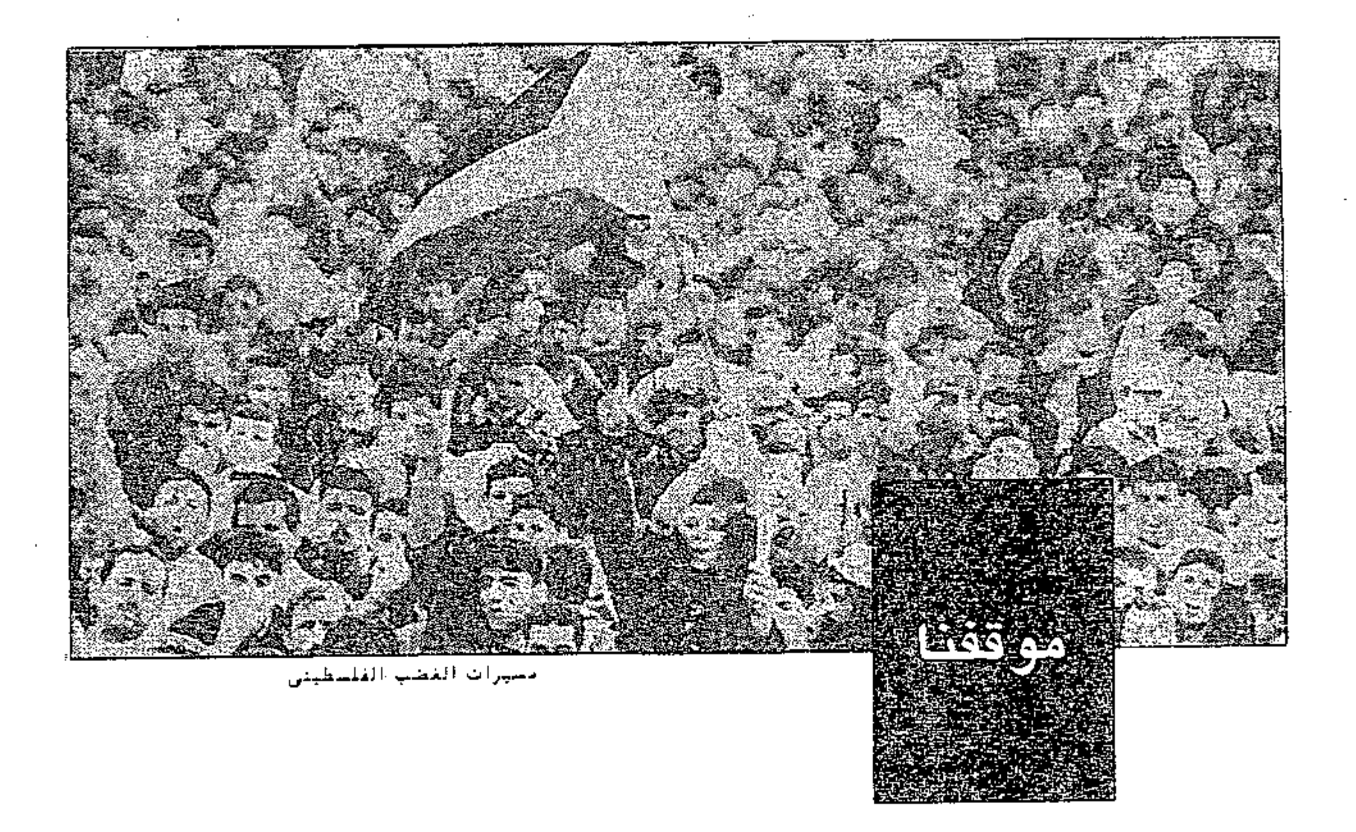
أحمد يوسف
٩٧/٣/٨

وردي على أحمد .. أن اعتذاره مرفوض من جانبي، وأنني لا أملك قبوله. واكتفي بأن أنقل رغبته للقراء ليردوا عليه.

وفي انتظار موضوع العدد القادم.

رئيس التحرير

اليسار



مسيرات الغضب الفلسطيني

متى يحسم العرب موقفهم؟

حسين عبد الرازق

سقط العنف «العنف المضاد على المشهد» الفلسطيني - العربي» حقيقة سقوط التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، التي انطلقت من كامب ديفيد مرورا بمدريد وأوسلو ووادي عربة.

لم يكن هذا السقوط لاستحالة تحقيق التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل من حيث المبدأ، وإنما لأن التسوية بدأت واستمرت على أساس فرض الرؤية الاسرائيلية (الأمريكية) كاملة على العرب، واندفاع الحكومات العربية إلى تقديم التنازلات الواحد تلو الآخر، بحيث وجدوا أنفسهم في النهاية أسرى لمنهج هذه التسوية- مطالبين بما لا يستطيع الحكام فرضه على شعوبهم. فحاولوا أن يوقفوا مسلسل التنازلات، أو حتى يبطئوا من هرولتهم نحو إسرائيل، ولكن حكام إسرائيل رفضوا تغيير أسس اللعبة وتمسكوا بما اعتادوا عليه كل هذه السنوات.

وسقوط التسوية السياسية الحالية، لم يبدأ مع «مستوطنة «جبل أبو غنيم» أو القرار الاسرائيلي حول المرحلة الأولى من إعادة الانتشار بعد اتفاق الخليل ولكنه خط طريقه منذ مدريد مرورا بالمباحثات الثنائية ومتعددة الاطراف وأوسلو والقاهرة وطابا وشرم الشيخ وقانا والخليل وخلال حكومة شامير ورابين وبيريز وصولا إلى نتنياهو والليكود.

الجديد هذه المرة أن التنازل الفلسطيني في اتفاق الخليل ،على عكس ما راهن البعض. فتح شهية «نتنياهو» إلى طلب المزيد ووضع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكام العرب، خاصة الذين ساهموا في تحقيق هذا الاتفاق، في وضع لا يحسدون عليه. وطرح عليهم خياراً صعباً. إما القبول بشروط اسرائيل كاملة، والاصطدام بعنف مع شعوبهم وأمتهم، أو رفض التسوية الاسرائيلية الأمريكية والبحث عن منهج جديد للمواجهة.

ويبدو -حتى الآن- أن السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومات العربية المعنية قد رفضت الشروط الاسرائيلية. ولكنها **لا تريد الاعتراف بسقوط التسوية السياسية على طريق كامب ديفيد ومدريد وأوسلو ،ولا تقدر على اختيار منهج آخر لحل الصراع العربي الاسرائيلي.**

وفي ظل هذا الوضع القلق كان طبيعيا أن يسود العنف والعنف المضاد المنطقة.. وأن نتوقع تصاعده.

والواضح أن اسرائيل (والولايات المتحدة) هي المسئولة عن مشهد العنف الحالي.

فاسرائيل هي التي بدأت وواصلت ممارسة العنف.

بدأت باحتلالها للأراضي الفلسطينية **(والجولان وجنوب لبنان)** واستمرار هذا الاحتلال حتى الآن.

وواصلته بعمليات الاستيطان وتهويد القدس وآخرها اقامة مستوطنة جديدة في «**أبو غنيم**». وباقتراح وقف عمليات اعادة الانتشار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلغاء اتفاق أوسلو عمليا (اتفاق المرحلة الانتقالية) بحجة الدخول في مباحثات الحل النهائي وإتمامها في ستة أشهر. بينما الجميع يعلم كما قال **رابين** ،أنه لا توجد مواعيد مقدسة في هذه الاتفاقات . واعتمدت إسرائيل العنف في الغارات الدورية على **جنوب لبنان** . وفي استخدام الغازات المسيلة للدموع (الخانقة) والرصاص المطاطي والرصاص الحي ضد المظاهرات الفلسطينية، وفي استمرار اعتقال آلاف من الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وفي عمليات هدم البيوت .. إلى آخر مسلسل العنف الاسرائيلي المعروف.

والعنف الفلسطيني هو رد فعل لهذا العنف، سواء ما حدث في الاردن أو **تل أبيب أو الخليل أو بيت لحم** خلال الأيام القليلة الماضية. وسيتصاعد العنف المضاد . وربما يأخذ اتجاهات غير صحيحة أحيانا . ما لم يتوقف العنف الإسرائيلي، **وما لم تحزم القيادة الفلسطينية والقيادات العربية- في دول الجوار أساسا- الموقف وتحدد الاختيارات وتمارس منهجا جديدا يقوم على** وقف التطبيع وإعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ووضع استراتيجية عربية جديدة للمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة ،تقوم على استخدام أوراق القوة العربية بحثا عن تسوية سياسية شاملة وعادلة تحقق المصالح العربية.. وتقنع العدو وحلفاءه باستحالة تحقيق التسوية على حساب طرف ولحساب طرف واحد.

مبارك في أمريكا

اهتمت الدوائر السياسية -كالعادة- بزيارة الرئيس **حسني مبارك** للولايات المتحدة الأمريكية (٨-١٣ مارس١٩٩٧) . وكالعادة أيضا انشغلت أجهزة الإعلام المصرية بالحديث عن النجاح الباهر والانجازات. وتوقفت طويلا مع ما قالته وكالة أنباء (الاسوشيتدبرس) الأمريكية عشية الزيارة من أن «موقف الرئيس مبارك خلال اللقاء مع (كلينتون) سيكون أفضل بكثير من مواقف بقية قادة دول الشرق الأوسط الآخرين ممن زاروا واشنطون خلال شهري فبراير ومارس . فالاقتصاد المصري يظهر الآن مؤشرات طيبة، وتهديدات المتطرفين الدينيين قد انحسرت ،في حين بلغت الحكومة المصرية درجة من الاستقلال في مجال السياسة الخارجية تبعث على الاعجاب .. ويظل الرئيس مبارك واحدا من القادة القلائل الذين يستطيعون التحدث بفعالية مع كل من كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس السوري حافظ الأسد».

حسنا.. كيف انعكس هذا التميز للرئيس مبارك على مباحثاته في واشنطون ونيويورك وشيكاغو؟.

لقد أعلنت الحكومة المصرية أن زيارة الرئيس مبارك لها هدفان أساسيان:

الأول: دفع عملية التسوية السياسية . وبصفة خاصة إزالة العقبات التي تعترض المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتحديدا وقف كافة الانشطة الاستيطانية ،وعدم القيام بأي إجراءات تمس وضع القدس ،وتنفيذ الاتفاقات السابقة وكذلك استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

الثاني: العلاقات الثنائية المصرية الأمريكية ،وخاصة **دفع الاستثمارات الأمريكية للاتجاه إلى مصر للمساهمة في المشروعات التنموية الكبرى والتي** تقدر الحكومة أنها تحتاج سنويا - ولمدة ٢٠ عاما- إلى استثمارات غير حكومية تقدر بحوالي ٢٨ مليار دولار. والاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر طوال السنوات الماضية لم تتجاوز **مليار و ٤٦٠ مليون دولار منها مليار دولار في البترول** ،وتمثل **٣ر٪**(أي أقل من نصف في المائة) من الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

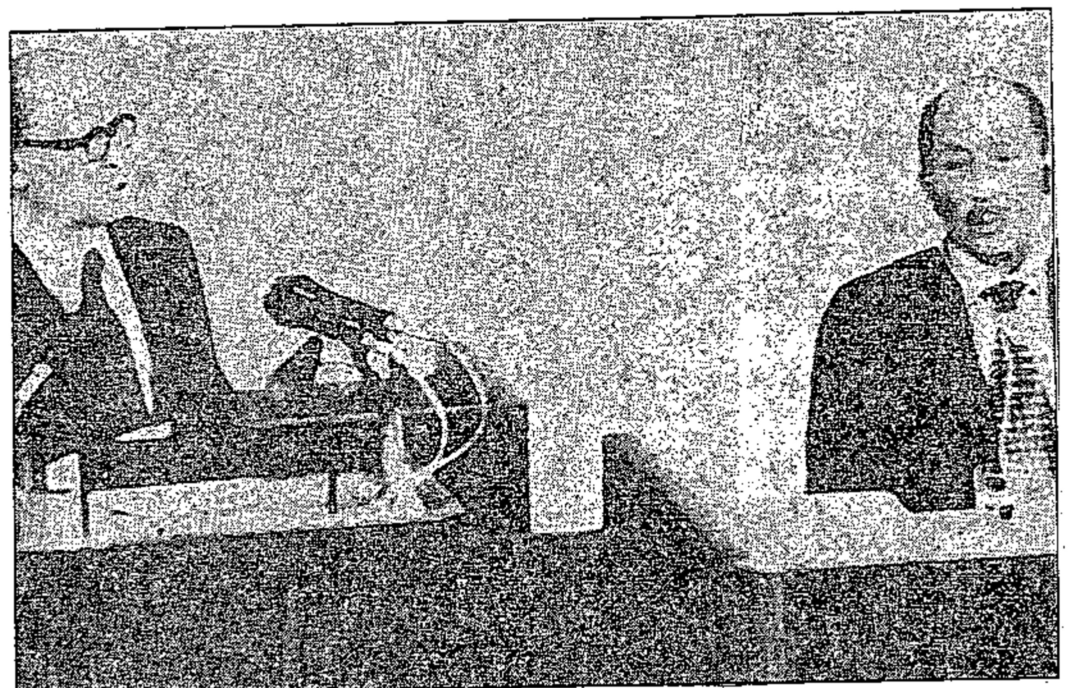
ويمكن القول بثقة أن أي من الهدفين لم يتحقق.

فما يجري في القدس وجبل أبو غنيم والخليل وبيت لحم ،والفيتو الأمريكي الأول والثاني قاطع بأن مبارك لم ينجح في تحقيق الهدف الأول. وأن الولايات المتحدة مصرة على مواصلة سياستها القائمة على التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل. وعلى ضرورة قبول العرب للشروط الاسرائيلية كاملة غير منقوصة.

أما الهدف الثاني ، فيبدو أيضا أنه صعب- ان لم يكن مستحيل -التحقيق.

فتوقعات المؤسسات المالية الدولية تقول إن الاستثمارات الأجنبية (أمريكا وأوروبا واليابان والعرب) المتوقعة في العام القادم سترتفع إلى **٠٦ر٢ مليار دولار** (المطلوب ٢٨ مليار دولار سنويا) ، وأن رءوس الأموال الأمريكية تتجه إلى الاستثمار غير المباشر في مصر في الاوراق المالية في البورصة **(شراء الشركات المعروضة للخصخصة)** وللاستثمار في القطاعات الخدمية أساسا التي «سمحت التعديلات التشريعية الأخيرة لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي بالمشاركة فيها» مثل **المطارات وخدمات الموانى والطرق السريعة والطاقة الكهربائية** .. أي بعيدا عن مشروعات التنمية الكبرى.

هوامش
على دفتر
الحياة



السادات وبيجين

آفاق للصراع العربى الاسرائيلى

وسط الظروف الآنية الصعبة للصراع العربى الاسرائيلى أعتقد أننا فى حاجة إلى نظرة بعيدة المدى لآفاق هذا الصراع، واحتمالاته. وتلك النظرة هى الوحيدة التى تجعلنا متفائلين حول مستقبل هذا الصراع وقدرات النضال الوطنى العربى فى تحقيق تكافؤ فى هذا الصراع بل وترجيح كفة هذا النضال لصالح العرب.

سيقول قائل: **كيف نتحدث عن مستقبل هذا الصراع بينما السلام على الأبواب ؟.**

د. عبد العظيم أنيس

وإجابتى عن هذا السؤال هو أن الذى على الأبواب ليس مشروع السلام الحقيقى القابل للاستمرار ، وإنما هو **مشروع الاستسلام لارادة الغاصبين من الصهاينة والاستعماريين الامريكيين** ،وهذه الحقيقة هى التى تفسر كيف أن الشعوب العربية -فى تلك القضية -فى واد (بينما حكامها فى واد آخر)وهى التى تفسر كيف قوبل «**حلف كوبنهاجن**»، الذى ساندته أوساط حاكمة مصرية وأردنية وفلسطينية بهذه الموجة العارمة من الاستنكار، فى أوساط المثقفين والمهنيين فى كل من مصر والاردن ولبنان وسوريا . وهى التى تفسر طبيعة اللقاء البائس بين عدد ضئيل من المثقفين المصريين ورئيس وزراء اسرائيل فى زيارته الأخيرة للقاهرة الأمر الذى جعل صحيفة اسرائيلية مرموقة تعقب على هذا اللقاء، قائلة إن معظم الحاضرين فى الاجتماع هم بشكل أو آخر من موظفى الدولة أو أجهزتها وأن الجانب الاسرائيلى لو كان قد عرف ذلك مسبقا لما حرص على هذا الاجتماع (**الاهالى عدد ١٢ مارس الماضى**).

أو فلنقل بصورة أخرى وبشكل أوضح إن هذا السلام

المتاز اليوم والذي بدأ بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية هو **سلام الأنظمة العربية الحاكمة مع اسرائيل برعاية واشنطن وليس سلام الشعوب العربية** ، وأن الدافع الأول للحكام العرب إلى هذا السلام هو القلق على أمن هذه الانظمة. وعلى من تشكك في هذه المقولة أن يتذكر أن **السادات** قد ذهب إلى القدس بعد انتفاضة **١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ الشعبية** لما أقنعه بضرورة التفاهم مع اسرائيل حفاظا على أمنه ودعم واشنطن له.

وهذه الحقيقة تتكرر الآن فيما يتعلق بالانظمة الحاكمة العربية بما فيها أنظمة الخليج. أعني أن أحد **العوامل الاساسية التي تحكم موقفها من قضية الصراع العربي الاسرائيلي هو أمن هذه الانظمة** . وهو الذي يجعلها تسارع في ظروف صعبة مليئة بالمهانة لهذه الأنظمة للوصول إلى حل ما للقضية الفلسطينية وإلى حل آخر للمفاوضات المتعثرة بين سوريا واسرائيل. وهو الذي يجعل هذه الانظمة تتحمل كل هذه المهانات التي توجهها كل من اسرائيل وواشنطن لتلك الانظمة. كزيارة **نتنياهو** للقاهرة بعد اعلانه الصفيق عن بدء بناء مستعمرة جديدة في القدس الشرقية. ومثل الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن عشية زيارة **مبارك** لواشنطن. وهو الذي يفسر كيف أن كاتبا كبيرا مثل د. **محمد الرميحي** يكتب في جريدة الحياة مدافعا عن **حلف كوبنهاجن** دون أن يكون للكويت ناقة ولاجمل في هذا الموضوع.

وإذا كان صحيحا أن قضية أمن الانظمة العربية هي من العوامل الأساسية التي تحكم نظرة الحكام العرب لموضوع الصراع العربي الاسرائيلي ، فإن من الطبيعي أن تكون نظرة الحكام هذه نظرة قصيرة الامد لهذه القضية تنتهي في نهاية الأمر إلى السؤال الاساسي : **كم من الزمن تستطيع هذه الأنظمة أن تحافظ على وجودها وكيانها؟**.

في مقابل هذا ينبغي أن تستلهم الشعوب العربية وقياداتها الوطنية نظرة أخرى لهذا الصراع . نظرة طويلة الامد. تجعل من المشروع أن نفكر في مستقبل هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين وأن نتساءل عن امكانيات الانتصار العربي في هذا الصراع. إن المدرسة الانهزامية في العالم العربي تلح-مع الحكام العرب-على أننا في أسفل الدرك اليوم بعد حرب الخليج وأنه ليس أمامنا من بديل سوى التفاهم مع اسرائيل. ثم يقولون لنا في نبرة التحدي: أم أنكم تريدون الحرب مع اسرائيل اليوم ؟ وهم ينسون أن ما فعله الحكام العرب في حرب الخليج هو الذي وصل بنا إلى هذا. إنهم المسئولون عن ذلك الانهيار في ميزان القوى. ويتحدثون وكأنه لابديل عن «السلام» الاستسلامي سوى الحرب النظامية . ناسين أن هناك أشكالاً عديدة من المقاومة الشعبية والانتفاضات الجماهيرية التي تستطيع القوى الوطنية من خلالها وعلى المدى الطويل إنهاك قوى العدو واستنزاف طاقاته بحيث لا يرى في نهاية الامر من حل له سوى الوصول إلى سلام متكافئ مع الوطن العربي.

وقد يكفي أن نتأمل وقع **المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة في جنوب لبنان** على معنويات السياسيين والعسكريين الاسرائيليين في زمن ليس بالطويل. لقد نادى العديدون من السياسيين الاسرائيليين علنا، ومنهم **يوسى بيلين المساعد الأيمن لشمعون بيريز** وأحد المرشحين لقيادة حزب العمل. كما نادى وزير الأمن الداخلي في حكومة **نتنياهو** اليوم بضرورة الانسحاب من جانب واحد من جنوب لبنان. لأن الجيش الاسرائيلي تستنزف قواه في الجنوب دون نتيجة . وأمن المستعمرات الشمالية الذي كان السبب في احتلال هذا الشريط الحدودي بين لبنان واسرائيل مهدد اليوم كما كان مهددا من قبل.

وإذ استمرت المقاومة الشعبية اللبنانية على وتيرتها الحالية فلا شك عندي في أننا سنصل إلى وقت- ربما ليس بعيدا - يخرج فيه الاسرائيليون من الجنوب بعد الاتفاق على ضمانات أمنية معينة.وأعتقد أن العامل الوحيد الذي يجعل **نتنياهو -أو بيريز-** يتريث قبل الوصول إلى هذا القرار هو معرفة مصير المفاوضات السورية الاسرائيلية.

ونحن في حاجة إلى أن نتذكر ونقدم لشعوبنا وجماهيرنا خبرة الشعوب الأخرى التي انتصرت -على الأمد الطويل -في نضالها. نتذكر خصوصا ما حدث في فيتنام قبل أن تتحول الحرب فيها إلى حرب نظامية وما حدث في جنوب افريقيا. في الحالتين انتصر الشعب الفيتنامي على الأمريكيين -أعظم قوة عسكرية في العالم- كما انتصر السود على البيض في جنوب افريقيا وتأسس النظام الديمقراطي في جنوب أفريقيا حيث يعيش السود والبيض معا (أي أن البيض لم يطردوا ولم يقذفوا إلى البحر) ولكن في ظل حكم الأغلبية السوداء.

ولقد ذكرتني الاشارة إلى المقاومة الفيتنامية ومقاومة السود في جنوب افريقيا بكتاب صدر حديثا بعنوان« **النصر بأي ثمن**» عن حياة **نجوين جياب** ، القائد العسكري العبقري للحرب الفيتنامية ومؤلفه **سيسيل كري**. يقول فيه إنه ربما لا يجوز تشبيه **جياب بصلاح الدين أو الاسكندر الأكبر أو جنكيز خان**، وربما لا يجوز تشبيهه أيضا **بنابليون** بقدر ما يسر هذا التشبيه رجلا مثل **جياب** .وإذا كان لابد من شبيه لجياب فيمكن أن نقول إنه «**داوود**» القرن العشرين الذي هزم **جوليات** بمقلاع وحجر . وإنه الرجل المسئول عن هزيمة الجهود الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية .وهي الأمة التي تنفق عسكريا أكثر مما تنفق كافة دول العالم .وفي مواجهة جيش أرقى عدة وعتادا مئات المرات أسس **جياب** في أول الأمر قوة من ميليشيات المناطق ووحدات الدفاع الذاتي بالقرى. وهذه هي القوة التي حارب بها جياب في كل مكان وفي لا مكان. إنها قوى حاربت علنا وسرا دون انقطاع .ولنتأمل في بعض جنود **جياب** الراجلين: امرأة عجوز تحمل سلة تخفي فيها أسلحة لجندي مختبئ في مكان ما، أطفال يحاولون الحديث مع جندي أمريكي فيعرفون إلى أين يتجه ويبلغون عن ذلك. ولم يكن الجنود الأمريكيون قادرين على التعامل طويلا مع هذا النوع من الاعداء ، وبالتالي أصابهم الانهاك والملل والاحساس بالذنب في نهاية الأمر.

لقد وفر **جياب** لجنوده القناعة السياسية والحماس السياسي أكثر مما وفر لهم العتاد الحربي. هذا الحماس هو العنصر الذي انتصر ضد الاستراتيجية الأمريكية ومن قبلها الاستراتيجية الفرنسية. وربما فقدت فيتنام مئات الالوف من الناس في هذه الحرب لكنها انتصرت في نهاية الامر وعاشت أمة موحدة قادرة على بناء مستقبلها.

وما حدث في فيتنام حدث شئ مشابه له إلى حد ما في جنوب افريقيا. حيث كان **جو سلوفو** على رأس المقاومة الشعبية في جنوب افريقيا والتي انتهت إلى إنهاك جيش البيض وأدت مع عوامل دولية أخرى إلى انهيار نظامهم. وقيام نظام ديمقراطي آخر في البلاد بقيادة الزعيم الوطني **نيلسون مانديلا** الذي قضى خمسة وعشرين عاما من عمره في سجون البيض.

هل نأمل ونحن نتطلع إلى القرن الواحد والعشرين أن نصل إلى شئ مشابه لما حدث في جنوب افريقيا؟.

هوامش على دفتر الحياة



أنور السادات

أى دولة علمانية يعيش فيها **الفلسطينيون واليهود جنبا إلى جنب فى ظل نظام حكم ديمقراطى** يقوده ممثلو الاغلبية.

أعتقد أن هذا ممكن، وأن الشعب الفلسطينى والشعوب العربية قادرة ما ظلت ترفع راية المقاومة على تحقيق هذا. وامكانية تحقيق هذا أمران:

أولهما: أن اليهود أقلية وسط بحر واسع من السكان العرب مسلمين ومسيحيين فى الشرق الأوسط، ولذا فان من المستحيل تكرار ما فعله الاوروبيون البيض ضد الهنود الحمر عند اكتشاف الأمريكتين، لأن موجات البيض المهاجرة المتتالية كانت أكثر عددا بكثير من الهنود الحمر.

والأمر الثانى: أن الأسلحة التى استخدمها البيض فى افناء الهنود الحمر مثل البنادق والمدافع والأمراض ينبغى والأسلحة النارية الفتاكة التى كان الهنود الحمر على جهل بها كانت من العوامل الحاسمة فى هزيمتهم.

ولم يكن هناك رأى عام عالمى يؤخذ موقفه فى الحسبان، ولم يكن العالم قد تحول بفضل ثورة الاتصالات إلى عالم صغير أخبار كل جزء فيه معروفة كل ساعة بل وكل دقيقة.. هذا بالاضافة إلى أن الأسلحة متوفرة فى عالم اليوم ومن الممكن الحصول عليها.

إن ما أريد أن أقوله هو أن ما صنعه البيض الاوروبيون فى الهنود الحمر فى الامريكتين تاريخيا يستحيل تكراره فى الشرق الأوسط اليوم أو غدا للاختلاف الكامل للظروف، ولقدرة العرب على رفع سلاح المقاومة -حتى ولو كان توازن الأسلحة غير متكافئ- مع الالتزام بسياسة النفس الطويل.

وما ينقصنا ونحن **نستشرف المستقبل هو القيادة الحكيمة الواعية**، القيادة الشعبية القادرة على تعبئة الشارع العربى فى تحد واضح للحلف الاسرائيلى الأمريكى ولروح الهزيمة المسيطرة على الحكام العرب وعملائهم من المثقفين.

ولا شك أن من أولى مهمات هذه القيادة تحقيق **تحالف واسع النطاق بين القوى الوطنية المختلفة** (على المستوى المحلى والعربى) على اختلاف توجهاتها الفكرية **كل القوى التى ترى أن الخصم الأساسى الذى ينبغى تركيز الجهود ضده هو الحلف الأمريكى الاسرائيلى** الذى يهدد استقلالنا ومصائرنا، الخصم الذى حول اسرائيل إلى قاعدة أمامية للاستعمار الأمريكى فى قلب الوطن العربى، وشرد شعب فلسطين من أجل عيون الصهاينة الذين أتى بهم من كل أنحاء العالم (وأوروبا خصوصا) بحجة أنهم كانوا فى فلسطين منذ ثلاثة آلاف عام كما تقول الاساطير!.

وهذه الجبهة الوطنية الواسعة والتى تضم كافة القوى الوطنية على اتساع المنظور السياسى ضرورة قصوى للانطلاق الحقيقى فى ظل أوضاع ضعف وخذلان الأنظمة العربية الحاكمة، وفى ظل انهيار القوى الاشتراكية الدولية التى كانت تمد يد العون للحركات الوطنية.. على أن يتم ذلك الحلف على أساس **برنامج وطنى ديمقراطى مستنير**. وأن تتخلى كافة القوى الوطنية يمينا ويسارا عن أوهامها وتحزباتها القديمة من أجل هذا الهدف الوطنى العظيم.

*****

آخر نكتة

نشرت صحيفة «**المشاهد**» التى تصدر فى لندن عن هيئة الاذاعة البريطانية حديثا مع الاستاذ **لطفى الخولى**، وعندما سأله المراسل: كيف تفسر أن مثقفين من طراز **حامد عمار وعلى الراعى ويوسف شاهين وشكرى عياد ومحمود العالم.. الخ** قد أدانوا موقفك وحلف كوبنهاجن الذى أسسته؟.

أجاب لافض فوه: «هؤلاء رجال مصابون بتصلب الشرايين»!.

ونشرت «**المشاهد**» الحديث تحت العنوان الساخر» **المثقفون المصريون مصابون بتصلب الشرايين**»!.

وإذا سلمنا بهذا الاتهام الموجه للمثقفين الذين وقعوا بالمئات فى مصر وسوريا ولبنان والاردن على بيان الادانة، فكيف يفسر هو أيضا أن **قيادة حزب التجمع** قد أصدرت قرارا باحالته إلى لجنة تحقيق حزبية تمهيدا -لا شك- لمعاقبته على فعلته، مما أرغمه على تقديم استقالته من الحزب؟.

وكيف يفسر أن **مجلس إدارة نقابة الصحفيين** بالقاهرة قد وجه إليه **وعبد المنعم سعيد** لوما على فعلته وانذارا باتخاذ موقف اذا استمر فى هذه العملية؟.

وكيف يفسر أن أعضاء **رابطة الكتاب المصريين فى الاتحاد الاسيوى الأفريقى للكتاب** قد أصدروا فى غالبيتهم بيانا يسحبون الثقة منه كأمين لهذا الاتحاد؟.

هل كل هؤلاء جميعا مصابون بتصلب الشرايين.. أم أنه هو مصاب بتصلب الدماغ والعمى السياسى؟!.

رجال أعمال



لطفى الخولى

حفلت الصحافة الغربية الجادة منذ أسابيع قليلة بالحديث عن عائلة عظيمة الثراء من رجال الأعمال فى السويد.. هى أسرة والنبرج **Wallenberg**، بمناسبة وثائق عن الحرب العالمية الثانية نشرت مؤخرا فى واشنطن ولندن.

فلمدة ١٤٠ عاما سيطرت هذه الأسرة على الاقتصاد السويدى . فقد كانت الممول الرئيسى للعائلة المالكة السويدية، وأعضاؤها أصحاب امبراطورية صناعية واسعة النطاق فهم يملكون أكبر شركة لصناعة السيارات، وأكبر شركة لصناعة الغسالات والتليفزيونات والتليفونات . وهم يملكون أكبر شركة ورق فى العالم . ويسيطرون على أكثر من نصف أسهم بورصة ستوكهولم، وقد قدموا للبريطانيين خلال الحرب معلومات هامة عن النازى . بما فى ذلك الموعد المحدد للهجوم على روسيا، واشترك أحدهم فى تهريب , ... من اليهود المجريين خلال الحرب.

لكن هذه الأسرة . أو على الأقل بعض رجالها وضعوا الحلفاء فى مأزق غريب عند نهاية الحرب العالمية ..وبالتحديد فى سبتمبر ١٩٤٥ . **فبينما كانت لندن تستعد لمنح أحد رجال هذه الاسرة وسام الفروسية (أى منحه لقب سير) اعترافا بالخدمات الجليلة التى أداها لمخابرات الجيش البريطانى .كانت واشنطن تريد القبض عليه باعتباره عميلا لالمانيا النازية.**

ولقد ظل هذا اللغز قائما إلى أن بدأت بعض صحف الشمال فى اكتشاف الحقائق غير المريحة عن هذه الأسرة، أو على الأقل بعض أعضائها.

فالوثائق التى نشرت مؤخرا فى أوروبا أوضحت أن بعض أعضاء هذه الأسرة من رجال الأعمال قد استولوا خلال الحرب على ملايين الدولارات ،من الذهب الذى نهبه النازى من أوروبا. وأنهم كانوا يبيعون قطع غيار الأسلحة لألمانيا النازية، وأنهم عملوا كواجهة لاستثمارات الرايخ الثالث فى الولايات المتحدة، وأن السويد باعت خلال الحرب لالمانيا النازية ٣٥ مليون طن من الصلب عن طريق هذه الاسرة، وأن البنك المركزى السويدى قد استلم مقابل ذلك أطنانا متعددة من الذهب.

على أن أشد الاتهامات قسوة هو ما نشر مؤخرا من أن بنك العائلة قد قبل من الالمان خلال الحرب ذهبا تبلغ قيمته ١٣ مليون دولار، ولما كان البنك يشك فى أن هذا الذهب منهوب من شعوب أوروبا المحتلة، فقد لجأ أحد أعضاء الأسرة **(جاكوب)** إلى بيعه واستخدام العائد فى شراء أسهم شركة **بوش** الالمانية.

إن مغزى هذه القصة واضح.. **فرجال الأعمال الكبار لا يعرفون معنى الوطنية أو المبدأ** وهم مستعدون للتعاون مع الحلفاء ومع المانيا النازية سواء بسواء لا يمنعهم عن ذلك مبدأ أو قيمة اللهم مبدأ المال وقيمته.

ولقد تذكرت هذه القصة وأنا أتابع نشاط أحد رجال الأعمال المصريين الذى زار اسرائيل مؤخرا وقال فى حديث فى تلفزيون اسرائيل إن رجال الأعمال المصريين لا يرتبطون بمواقف رجال السياسة ولا يتأثرون بتطورات السياسة.

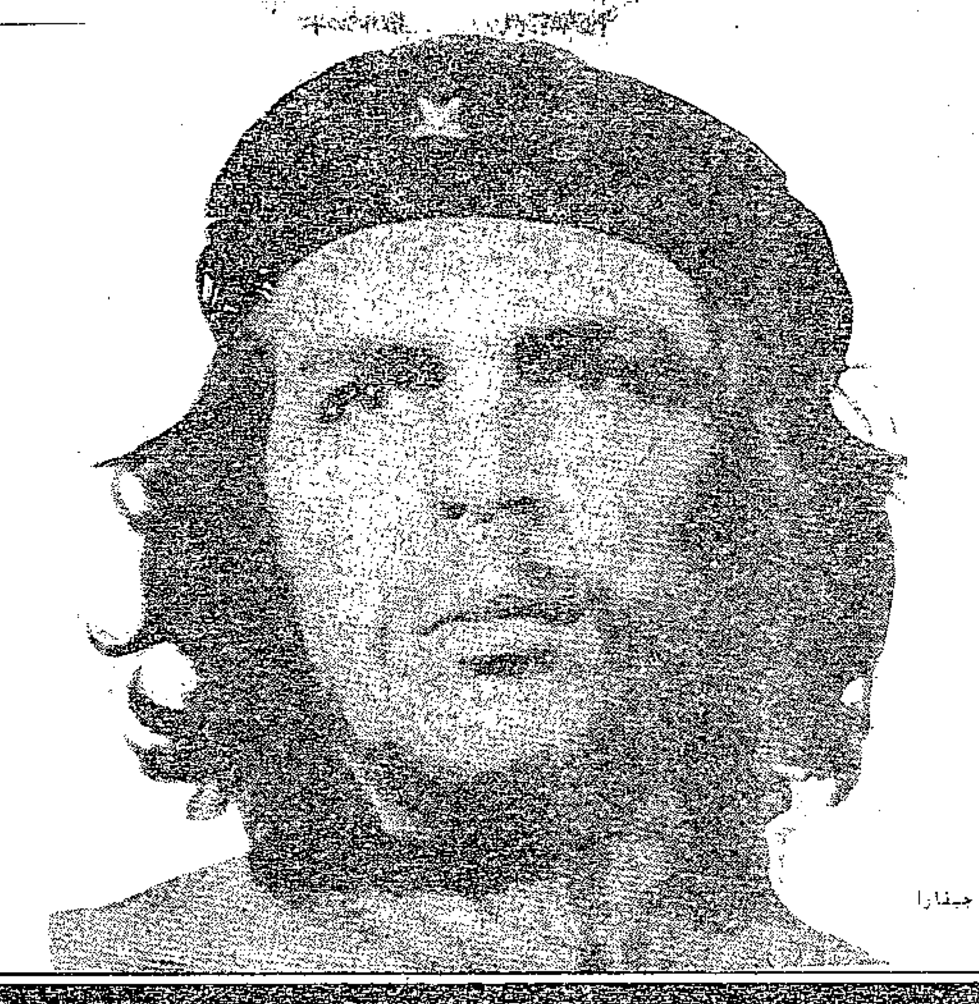
والغريب أن هذا الرجل من رجال الأعمال بنى امبراطوريته المالية على أساس التعامل التجارى مع النظام السوفيتى، وتعاون مع الأجهزة المصرية السوفيتية فى سبيل توسيع أنشطته. وحاول أن يظهر بمظهر الرأسمالى الوطنى الحريص على مصالح بلاده. فلما تحولت الدفة وتغير الاتجاه سرعان ما غير اتجاه بوصلة أنشطته، وهام عشقا باسرائيل ونظامها الديمقراطى، وقيل انه يقف وراء حلف كوبنهاجن ، فأحد الذاهبين إلى هناك هو محاميه والآخر محاسبه والثالث هو عضو مجلس ادارة المنتدب للشركة السينمائية التى أسسها بعشرة ملايين جنيه كما يقال ،والله أعلم!.

وقد قام بشراء حصة فى شركة «كور» الاسرائيلية التى تعمل فى مجال واسع من الصناعات المدنية والعسكرية وقيل انه أسس مع الاسرائيليين شركة لإنتاج الأسمنت فى العريش، كما قيل إنه باع أربع طائرات ركاب روسية كان يملكها للايرانيين!.

وهو يمتلك عمارة فى الجيزة أمام حديقة الحيوان تباع الشقة فيها بملايين الجنيهات.

رجل هذا نشاطه الواسع.كيف يكون موقفه اذا احتدم الصراع العربى الاسرائيلى؟.

مجرد سؤال!.



جيفارا

بعد مرور ثلاثين سنة على استشهاده..

ماذا بقى من جيفارا

أعوام ثلاث مضت.. ولكن الأسطورة لا تموت.

فالعالم ما زال يتذكر هذا الثورى النقى الذى قرر يوما أن يتخلى عن جميع مناصبه لكى «يفتدى الإنسانية». وما زال اسم «ارنستو تشى جيفارا» على الألسنة.. وتخفق القلوب عندما يتردد الاسم فى حكاية أو قصيدة أو أغنية أو خطاب سياسى. ويزداد الحنين إلى القيم والأفكار والمثل العليا التى دافع عنها وحمل لواءها هذا النموذج الفريد فى تاريخ نضال شعوب العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين.

نبيل زكى

وقد أعلنت **كوبا** أن **سنة ١٩٩٧** هي **سنة «تشي جيفارا»** إحياء للذكرى الثلاثين لاستشهاد بطل الثورة الكوبية الذي سقط «في ساحة المعركة» في **بوليفيا** في التاسع من أكتوبر ١٩٦٧.

وطوال هذا العام ستظهر في أعلى كل الوثائق الصادرة عن الادارات والمؤسسات الرسمية الكوبية عبارة : «**عام الذكرى الثلاثين لموت الثوري البطل ورفاقه في ساحة المعركة**». وسيعاد خلال هذا العام ترميم المواقع التي استخدمها جيفارا قواعد له في جبال «**سييرا مايسترا**» جنوب شرقي كوبا أثناء القتال ضد نظام حكم الديكتاتور الكوبي **فولجنسيو باتيستا** . وتقع أبرز الأماكن التي سيتم ترميمها في جبال بعنى اربيا حيث المقر العام لقيادة جيفارا.

من هافانا إلى بكين عبر **واشنطن** ولندن **وباريس وبرلين** .. كان **تشي جيفارا** هو رمز التمرد والثورة والكبرياء. ارتفعت صورته فوق المتاريس في مايو ١٩٦٨ في **باريس** أثناء صدام الطلبة الفرنسيين مع الشرطة الذي تحول إلى «**ثورة مايو**» التي كادت تقتلع حكومة **جورج بومبيدو** من السلطة. وطوال الستينات وأوائل السبعينات.. وصورة **جيفارا** تتصدر حركات الاحتجاج الطلابية والشبابية وتبدو أشبه بأيقونة دينية.. ورمز للتحدي وإعلان النزال.

الاسطورة حية في قرى **بوليفيا** حيث يذكره الفلاحون ويقولون انه كان **يشبه المسيح** ، ويتمنون أن **يعود ليساعدهم في وجه المظالم** ولكي يقفوا إلى جانبه هذه المرة ولا يتركونه للأشرار يصرعونه كما حدث قبل ثلاثين سنة.

هناك في قرية **فاليجراندي** تحول جيفارا إلى «قديس» يوقدون له الشموع ويلتمسون منه العطايا .. فهو في نظر القرويين «**بطل الفقراء**» . **والهنود البوليفيون** الذين كانوا قد رفضوا مساندة نضاله ضد الحكم العسكري للجنرال **بارينتوس** ديكتاتور بوليفيا الاسبق .. يعلقون صوره الآن في أكواخهم ويعلنون الاخلاص لذكراه. «**رينيه دين**» قس قرية **فاليجراندي** الكاثوليكي يقول: إن الفلاحين كثيرا ما يدفعون لكنيسته لكي تقيم قداساً دينياً من أجل **جيفارا**. ويؤكد أن الطلبات لاقامة مثل هذا القداس أصبحت أكثر عدداً منذ بدأ البحث عن رفات جيفارا في المنطقة في نوفمبر ١٩٩٥.

ويقول **هيرنان كورتيز** نائب عمدة **فاليجراندي** إن البعض يوقدون الشموع تحت صور **جيفارا** المنزوعة من صحف قديمة. ويضرم القرويون النار في الأخشاب في التلال المجاورة لكي يتمكن المارة أثناء الليل من قراءة كلمتين محفورتين على شواهد من الخشب «**تشي حي**»! وعندما يتحدث بعض السكان عن قرية «**لاهيجويرا**» المجاورة التي قتل فيها **جيفارا** فانهم يطلقون عليها قرية «**سانتوس ارنستو دي لاهيجويرا**»!.

وسبق إن قام الناقد الفني الماركسي البريطاني «**جون بيرجر**» بتحليل لصورة التقطت **لتشي جيفارا** على إثر قتله وهو محاط بجلاديه في بوليفيا وقد طارت هذه الصورة من العاصمة البوليفية «**لاباز**» إلى صحافة العالم يوم ٩ أكتوبر ١٩٦٧ لاثبات أن الجيش البوليفي -بمساعدة من العسكريين الامريكيين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية- تمكن من أن يوقع في الأسر القائد الشهير تشي جيفارا ويقتله.

وقال جون بيرجر إن هذه الصورة تشبه لوحة «**المسيح الميت**» للفنان اندريا مانتينجنا.

والمعروف أن الأوامر صدرت من واشنطن ولاباز بقتل جيفارا ورفاقه بعد أسرهم أحياء.

ولادة جديدة

بعد موته.. ولد **تشي جيفارا** مرة أخرى. ظهر اسمه في أماكن عديدة وليس فقط في **البوسترات** والـ «تي- شيرت».

وكان الكاتب البريطاني **جراهام جرين** مأخوذا بسحر اسطورة «تشي» وقال إن «تشي» ميتاً لا يختلف عن «تشي» حياً، فهو يرمز «للفرد في حالة ثورة دائمة» أما الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر، فقد وصف جيفارا بانه «أكمل كائن بشري في عصرنا» . وبالنسبة لسارتر كان «تشي» هو «**ماتيو**» الشخصية الرئيسية في ثلاثية «**طرق الحرية**» . وهو مثقف ينتمي إلى الطبقة الوسطى.. ينحي جانبا الجدل المنطقي مفضلا البندقية ويقاتل دفاعا عما يؤمن به.

حتى الحرس القديم في موسكو تأثر بموت جيفارا عام ١٩٦٧ لأن صورة «**سان جوست**» العصري جعلتهم يشعرون بالذنب. فقد كانت «الثورة» بالنسبة لهم أبعد ما تكون عن «الثورة الدائمة» بل إن كلمة الثورة اصبحوا يلوكونها في مناسبات الذكرى والأعياد السنوية.

وبعد رحيل جيفارا أصبحت له عينان سوداوان وشعر أسود لدى الافارقة، **وشعر كستنائي وعينان زرقاوان بالنسبة للروس**! وبالنسبة لهوليود فهو «**عمر الشريف**» في فيلم «**تشي**» المجرد من أي حس سياسي أو تاريخي، حسب تعبير مجلة «**نيوزويك**» الأمريكية.

وكان «**تشي**» قد تحول إلى أسطورة حتى قبل موته.

ففي أوائل عام ١٩٦٥ اختفى خلال رحلة العودة إلى هافانا من رحلة في آسيا وافريقيا. وقيل أن الرئيس الكوبي **دورتيكوس** والزعيم **فيدل كاسترو** استقبلاه في مطار هافانا ، وبعدها لم يقع عليه بصر مخلوق. وترددت شائعات عن خلافات بينه وبين **كاسترو** . نشرت مجلة «**باري ماتش**» الفرنسية نبأ موته. غير أن صحفاً أخرى قالت إنه شوهد وهو يقاتل في **سانتو دومينجو** مع رجال **فرانشيسكو كامانو** . وقال آخرون إنه يمارس نشاطاً ثورياً في **بيرو** ويقاتل في **فيتنام** وفي الكونغو.. و... و.

رسالة الوداع

في ٤ أكتوبر عام ١٩٦٥ ، كشف **كاسترو** «لغز جيفارا» فقد قرأ نص الرسالة التي وجهها المناضل الكبير إلى «**فيدل**» ليبلغه فيها باستقالته من جميع مناصبه قمة السلطة في كوبا لأن بلاداً أخرى في العالم تحتاج إلى خدماته المتواضعة ، ولأنه يعتبر أنه **يضطلع «بأقدس واجب في هذا**



جيفارا



كاسترو

الوجود ، وهو واجب النضال ضد الامبريالية أينما وجدت».

كان «**تشي جيفارا**» يدرك منذ وقت مبكر أن هجمة كاسحة ضد الشعوب توشك أن تقع وتعصف بكل شيء وأن «**سياسات** القوة تضرب بعنف وبلا مبالاة بصورة لم يسبق لها **مثيل في التاريخ الحديث**» كان يريد النجدة العاجلة للشعوب المتسة في القارات الواقعة في نصف الكرة الجنوبي وتشكيل جبهة قوية من الشعوب المقهورة للتصدي للبرابرة الجدد، لقد ترك جيفارا السلطة بعد أن بلغ أعلى المناصب لكي يذهب إلى «ميادين جديدة للمعارك» لأنه لابد من خلق أكثر من فيتنام جديدة في العالم لاستنزاف الآلة العسكرية للغزو الباغي واضعافه وقطع ذراعه.

مثالية الثوري وطهارته ونقاوته وتجرده من الحسابات الدبلوماسية .. جعلته يدرك منذ وقت مبكر أنه ما لم تحرز الشعوب انتصارا حاسما ونهائيا على أعدائها.. وما لم تشن هجوما مستمرا وقويا على كل الجبهات التي تشهد المواجهات مع هؤلاء الاعداء.. فإن النكسة قادمة وواقعة لا محالة. وفي مثل هذه الظروف لا يمكن للثورة في البلد الذي انتصرت فيه التفرغ لمصالحها المادية المباشرة. ومعركة **الشعوب** هي معركة حتى الموت لا ينبغي أن تقف ازاءها حواجز أو حدود لأننا لا نستطيع أن نتخذ موقف عدم الاكتراث تجاه هزيمة أو انتصار شعب من الشعوب لأنه سيكون انتصارا للجميع أو هزيمة للكل.

وقد توصل تشي جيفارا إلى هذه الحقيقة منذ أول معاركه **السياسية** عندما وقف إلى جانب حكومة **جاكوب** اربنز اليسارية في **جواتيمالا** أمام المؤامرة الانقلابية والغزو الأمريكي السافر للاطاحة بهذه الحكومة عام ١٩٥٤. وقد تعلم جيفارا الكثير من دروس أزمة الكاريبي (أكتوبر ١٩٦٢) وأيضا.. من رحلته الطويلة إلى الاتحاد السوفيتي والصين ومصر والجزائر ودول افريقية أخرى قبل اختفائه بوقت قصير.

فقد لاحظ أن الزعيم السوفياتي **نيكيتا خروشوف** قام بالتفاوض المباشر مع الرئيس الأمريكي **جون كنيدي** حول سحب الصواريخ من الجزيرة الكوبية **بعد** أن وجد تهديدا بشن حرب عالمية ، ودون **الرجوع** إلى كوبا نفسها وشعر جيفارا بأن هناك من خذل كوبا التي تعرضت لموقف يمس كرامتها الوطنية ولذلك كتب في رسالته إلى مجلة «**القارات الثلاث**» (عدد أبريل ١٩٦٧) يقول: «**لما كان الامبرياليون يمارسون الابتزاز ضد الانسانية عن طريق تهديدها بالحرب ، فان رد الفعل الصحيح هو: عدم الخوف من الحرب».**

ولا شك أنه حدث خلاف بين **جيفارا وكاسترو** (وهو خلاف لم يؤثر على صداقتهما) في الفترة اللاحقة لانتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ فقد كان **جيفارا** يرى أنه لا يكفي أن تنتصر الثورة في كوبا، وانما يجب أن تنتصر في أمريكا الجنوبية أيضا وأن وسيلة حماية الثورة الكوبية هي انتصار ثورات أخرى في القارة الأمريكية الجنوبية. وبطبيعة الحال فان **كاسترو** كان مقيدا بالتزامات منصبه وباعتبارات دولية وبالعلاقة مع **الاتحاد** السوفيتي.

ولذلك أوضح جيفارا في رسالة الوداع لكاسترو ما يلي:

«**انني استطيع القيام بما تمنعك ظروفك من القيام به لأنك مسئول عن كوبا..**» وفي فقرة أخرى من الرسالة نقرأ ما يلي:

«**... وأكرر مرة أخرى : أنني أعفي كوبا من أية مسئولية...**».

ومن هنا أعلن **جيفارا** في رسالته أنه يتخلى عن جنسيته الكوبية وأنه لم تعد تربطه بكوبا أية روابط رسمية.

لم يكن **جيفارا** يرغب في احراج **كاسترو** أو كوبا أو تحميلهما مسئولية ما قرر الاقدام عليه. وهناك من يعتقد أن **كاسترو وجيفارا** اتفقا على توزيع المهام الثورية بينهما .بحيث تقع على عاتق الزعيم الكوبي **كاسترو** مهمة مواصلة بناء الاشتراكية في كوبا. بينما تقع على عاتق **جيفارا** مهمة دفع وتحريك النضالات الثورية في العالم بمعنى أن تكون هناك جبهتان لمعركة واحدة. والمؤكد أن **جيفارا** كان يؤمن بالطابع «القاري» للنضال. ذلك ان وحدة قوى القهر في أمريكا الوسطى والجنوبية يجب أن تقف في مواجهتها وحدة القوى الشعبية في القارة كلها. كذلك كان يؤمن بوحدة الانسانية. وبالتالي فان **جيفارا** كان يرى أن **كوبا** ينبغي أن تصبح **طليعة** للثورة في أمريكا **اللاتينية** كلها حتى لو ترتب على ذلك أن يضحي شعبها ويتحمل أبناؤها الصعاب والمشاق.. ادراكاً منهم لمسئوليتهم

الثورية.

انتقادات هامة

ويمكن القول إن **جيفارا** ادرك مسبقا ببصيرة نافذة وعميقة إرهاصات انهيار المعسكر الاشتراكي. فقد طرح عدة ملاحظات انتقادية خطيرة حول مسائل جوهرية تمس صميم قضية الاشتراكية وما كان يسمى في ذلك الوقت بـ« التضامن الأممي».

ادرك جيفارا ان المساعدات التي يقدمها «العملاقان الاشتراكيان» للنضال الفيتنامي المشرف والرائع ضد العدوان الأمريكي **ليست في مستوى الموقف** ،بل يشعر ان فيتنام وحيدة وتكافح وحدها.وتأكد لدى**جيفارا** خلال جولته في آسيا وافريقيا مدى التأثير المدمر للصراع الصيني-السوفيتي على حركات التحرر، ووضع يده على أبعاد جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول النامية. وعندما تحدث في الجزائر ،لآخر مرة باسم كوبا ، **أدان هذه العلاقات الاقتصادية التي شوهها قانون القيمة** والتجارة غير **المتكافئة،** ووصل إلى حد أن يقرر « **أن الدول الاشتراكية** شريكة بدرجة ما في الاستغلال الامبريالي». وكان جيفارا يعتقد أن تنمية البلدان التي حصلت على تحررها يقع على عاتق البلدان الاشتراكية اذ لا معنى لاشتراكية غير قادرة على تغيير أفكار مواطنيها وحملهم على اتخاذ موقف أخوي إزاء الإنسانية بأسرها.

ومن هذه الزاوية يركز «**جيفارا**» اهتمامه على «بناء الانسان الاشتراكي الجديد» . فهو مقتنع بأنه لا يمكن بناء القاعدة المادية للاشتراكية بدون تنمية الوعي الاشتراكي .ومعنى ذلك أن القانون الايديولوجي هو القانون الاساسي في البناء الاشتراكي وليس القانون الاقتصادي.

وليست القاعدة المادية هي العنصر الحاسم في خلق الانسان الجديد ، وانما الوعي . ذلك أن الوعي الاشتراكي هو الأساس، وهو الذي يشكل سلوك ونشاط الانسان الجديد.

والاشتراكية عند جيفارا لابد أن تمر بمرحلة انتقالية يكون الاتجاه الغالب فيها هو تصفية القوانين الاساسية للرأسمالية وفرض القوانين الجديدة للاشتراكية .**ومهمة المرحلة الانتقالية هي تنمية الوعي ومفهوم التضحية والبطولة والشجاعة على الدوام** ، فلابد من مطالبة العمال مثلا بالتضحية في سبيل مصلحة المجموع، أي في سبيل الثورة العالمية. وبدلاً من توزيع المكافآت المالية على هؤلاء العمال الاشتراكيين فان عليهم أن يتذكروا مقتضيات الثورة الاشتراكية العالمية ويبذلوا التضحية في سبيل الكونغو وفيتنام.

هنا يصبح الدافع وراء حركة وسلوك الانسان الجديد هو «**الوعي وليس المصلحة الاقتصادية أو الجزاء المادي**».

في كتابه «**الانسان والاشتراكية في كوبا**» يقول: إن الاشتراكية كانت تجيب عن السؤال: «لماذا يعمل الانسان»؟ بقولها «أن من لا يعمل لا يأكل» . ولكن هذه الاجابة غير صحيحة من وجهة نظر جيفارا. ذلك ان العمل هو واجب الانسان الاجتماعي الذي يفرضه عليه وعيه فالانسان- كما قال كارل ماركس- يحقق صفاته الانسانية الكاملة اذا اشتغل بعملية الانتاج دون أن يكون مرغما على ذلك تحت ضغط الحاجة المادية التي تدفعه إلى بيع نفسه كسلعة.

ومثلما كان موقف «**سان جوست**» ،فقد أراد « **تشي**» أن يصنع «انساناً جديداً» لا يعبأ بالمال، وتحركه حوافز معنوية وليس حوافز مادية. **ولم يكن ثمة مجال لهذه «المثالية» في كوبا عام ١٩٦٥ ولا في «المعسكر الاشتراكي»**. وكان كاسترو قد أقام تحالفاً وثيقاً مع موسكو بعد أن قطعت الولايات المتحدة كل علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الثورة الكوبية، وأصبح الاقتصاد الكوبي يعتمد تماماً على الاتحاد السوفيتي.

جرعة من الإنسانية

وجيفارا الذي اشتهر بعبارة «**الشيوعي هو آخر من يأكل وآخر من ينام .. وأول من يموت..**» يقدم صورة«**للثوري الحقيقي**»(وهو يجازف كما يقول بأن يظهر بمظهر مضحك) باعتباره ذلك الذي يهتدي بمشاعر قوية من الحب . فمن المستحيل -في رأيه- التفكير في انسان على أنه ثوري حقيقي بينما هو متجرد من هذه الصفة. ويجب أن تكون لدى القادة الثوريين «**جرعة كبيرة من الانسانية ومن حاسة العدالة والصدق لتجنب الوقوع في الأشكال العديدة المتطرفة للجمود العقائدي أو النزعة المدرسية الجافة أو العزلة عن الجماهير، ويجب أن يناضلوا كل يوم لكي يتحول حبهم للانسانية الحية إلى أعمال محددة محسوسة تكون نموذجاً يحتذى وعنصرا من عناصر التعبئة للجماهير**».

هل كان يمكن تصور أن يصبح رجل مثل **ليونيد بريجنيف** (الرئيس السوفيتي الأسبق) أو اضرابه من حكام أوروبا الشرقية البيروقراطيين على هذا النحو الذي يدعو إليه جيفارا؟!.

لقد قرر «**تشي**» دراسة الطب بعد أن رأى جدته تموت أمام عينيه وهي تصرخ من آلام السرطان، وقرر مغادرة وطنه الاصلي **الارجنتيني** لأن السلطات أخذت تضيق عليه الخناق لرفضه الالتحاق بجيش **خوان بيرون** الديكتاتور الفاشي ،واختار ان يحمل صندوق ذخيرة بدلاً من حقيبة طبية. ويقول روبير ميرل في مقدمة كتاب«**ذكريات الحرب الثورية**»من تأليف جيفارا : « إن الإنسانية بالنسبة لجيفارا ليست كلمة غامضة بل أخذت في جبال «**سييرا مايسترا**» شكل أسماء ووجوه ورفاق يحدثهم بعذوبة كلها رجولة كما فعل مع الفلاح «**خوليو اكويستا**»(٤٥ سنة) الذي علمه «تشي» القراءة والكتابة في معسكر القتال خلال لحظات الراحة.».

غير أن موجة الحوافز المادية والاقتصادية اكتسحت ما عداها في داخل «المعسكر الاشتراكي» إلى أن بلغت نهاياتها المنطقية .. وهي الرأسمالية لأنها أقدر على توفير مثل هذه الحوافز بل ان هذه الموجة خلقت معها منذ اليوم الأول اجواء الفساد والتحلل من كل القيم وأصبحت المصالح الانسانية ،حتى غير المشروعة ، هي السائدة ،وهي القيمة العليا.

هل كان هذا هو ما يخشاه جيفارا ويريد تجنب وقوعه؟.

حرب شاملة

كان «تشي» يعي بوضوح أن الامبريالية لا تقبل المصالحة وانها اذا وجدت الفرصة لالتقاط انفاسها.. لن تتوقف حتى تنفذ مشروعها بكامله وتسيطر على العالم برمته. ولذلك دعا إلي حرب شاملة ضدها

تسلل إلى كل ركن يصل إليه العدو بجحافله بحيث لا تترك له لحظة هدوء وسلام خارج ثكناته أو حتى داخلها بحيث يصبح كوحش محاصر أينما ذهب أو تحرك.

غير أن التوجهات السياسية والاقتصادية في «المعسكر الاشتراكي» كانت تسير في خط معاكس لأفكار «**تشي جيفارا**».

الرجل لم يكن يرغب في تحاشي مخاطر الصدام ولم تشده مباهج الحياة لكي يستريح من عناء نضال طويل توجته الانتصارات. ولم تفزعه احتمالات التضحية والموت.

ولأنه النموذج النقيض للحكام الذين فرضوا أنفسهم على شعوبهم. فقد تعلق به الناس. وكان يحق له أن يركن إلى الدعة والراحة. فالرجل مناضل وقاسى وتحمل وصنع ثورة وانتصر. وهذا يكفيه لكي يدخل التاريخ. غير أن المشكلة انه ظل يحمل على كاهله هموم مرحلة تاريخية كاملة.. يبحث عن الحقيقة.. ويجتهد في ايجاد الحلول، لأنه **من العار أن يكون هناك جوعى ومقهورون في هذا العالم**..فقد حان الوقت للتحرر من كل أشكال العبودية. والواضح أن جيفارا كان يرى في فترة الستينات -متشجعاً بالنضال البطولي التاريخي للشعب الفيتنامي- اللحظة المواتية لتوجيه ضربات موجعة للامبريالية تنتهي- بعد نضال شاق طويل- بالاجهاز عليها. غير أن القيادة السوفيتية رضخت للابتزاز النووي وسارت في طريق تقديم التنازلات للامبريالية وحفز شهوات الاستهلاك داخل مجتمعاتها. علاوة على أن هذه القيادات انسلخت عن مجموع العاملين وأخذت تبحث لنفسها عن مزايا طبقية وأوضاع استثنائية.

معركة بوليفيا

والأرجح أن اختيار جيفارا وقع على **بوليفيا** لكي يطبق فكرته حول صنع أكثر من فيتنام أخرى في العالم، لأنها تشكل حلقة ضعيفة. فقد كانت البلاد تعاني من ديكتاتورية **باريئتوس** العسكرية. كما أن مستوى معيشة الفلاحين الهنود تصل إلى ادنى درجة في العالم. وفي الوقت نفسه، ثمة طبقة عاملة تضم عمال المناجم تتعرض لاستغلال مروع. ولكنها نشطة بفضل تراث تقليدي من المواجهة والنضال.

وكان قرب **بوليفيا** من كل من الارجنتين وبيرو يشكل ميزة هامة بالنسبة لجيفارا.

غير أن ديكتاتورية **باريئتوس** العسكرية تلقت دعماً كبيراً من الولايات المتحدة كما أن الفلاحين لم يساندوا أي عمل ثوري لأن البؤس دمر لديهم كل نزوع انساني. وتعرض عمال المناجم لأشد أنواع القمع الدموي والمجازر .واحتل الجيش منطقة المناجم. وبايجاز لم تكن أوضاع بوليفيا ناضجة للثورة أو لمساندة عمل ثوري كبير بل أن **الحزب الشيوعي البوليفي** رفض التعاون مع مجموعة جيفارا .وكان**ماريو مونجي** .زعيم الحزب الشيوعي البوليفي يتوقع أن يعرض عليه جيفارا قيادة الثورة البوليفية، بوصفه بوليفيا على الأقل وليس ارجنتينيا.

والنتيجة هي العزلة السياسية والعسكرية لمجموعة جيفارا وحرمانها من شبكة حيوية من الاتصالات.فالقوى المؤهلة للمشاركة في حركة التغيير في بوليفيا.. كانت تتخذ موقفا مناهضاً لجيفارا.

وكان **ماوتسي تونج** يقول إن رجال حرب العصابات يجب أن يكونوا مثل السمك الذي يسبح في بحر السكان المؤيدين والانصار. غير أن ذلك البحر كان جافا في بوليفيا في ذلك الوقت.

وقد وقعت فرقة رجال حرب العصابات في بوليفيا بقيادة جيفارا في عدد من الاخطاء أدت إلى بدء حملة حرب العصابات قبل الأوان. وبالتالي فرض الحصار على منطقة عمليات هذه الفرقة .وبدأت **القيادة العسكرية البوليفية** تدرك أن «**تشي**» يوجد في تلك المنطقة من بوليفيا. وتدفقت المعونة الأسريكية ومعها المستشارون، ووضعت البلاد كلها تحت حالة الحصار. واقتحمت قوات الجيش مناجم القصدير.

ورغم أن جيفارا أكد في كتابه «**حرب العصابات**» على أن المقاتل في هذه الحرب يحتاج إلى مساعدة كاملة من الشعب في المنطقة التي يعمل فيها، وأن هذا شرط لاغنى عنه إلا أننا نلاحظ -في «**يومياته في بوليفيا**» (CHE GVEVARA: LE JAURNAL DE LA BOLIVIE, MASPERO, PARIS).

انه يتحدث عن لقاءات متباعدة مع الفلاحين حدث معظمها عندما احتجز رجال حرب العصابات أحد هؤلاء الفلاحين لأنه تصادف واقترب من مواقعهم. وفي كل شهر، كان جيفارا يشير في يومياته إلى «الافتقار للاندماج مع الفلاحين» باعتبار أنها مشكلة رئيسية. ويقول جيفارا في صفحة أخرى: «من بين جميع الفلاحين الذين التقينا بهم لم نجد سوى واحد، هو **سيسون**، يرغب في التعاون معنا رغم أنه خائف».

وبعد عام من بدء تسجيل جيفارا ليومياته في بوليفيا، يعود لكي يلخص الموقف بقوله: «أن جمهرة الفلاحين لا تساعدنا على الاطلاق .واصبحت تقوم بابلاغ السلطات عن تحركاتنا».

الهروب من المصيدة

وفي الشهور السابقة على استشهاد جيفارا عام ١٩٦٧.. وبينما كانت دعوة جيفارا إلى «خلق أكثر من فيتنام أخرى في العالم» تتردد أصداؤها في كل مكان، أدلى السفير الأمريكي في بوليفيا .بحديث أعلن فيه أن الولايات المتحدة لن ترسل قواتها، تحت أي ظرف من الظروف، إلى بوليفيا(الأمر الذي فعلته في حالة فيتنام. وفي سانتو دومينجو وغيرهما). واشار السفير إلى الحائط حيث كانت توجد الخريطة المجسمة لتضاريس تلك الدولة (بوليفيا) ذات الأراضي الوعرة لكي يؤكد ما يقول.

لم يكن في استطاعة جنود امريكيين البيض لوقت طويل في تلك الادغال الملتهبة بالحرارة .والهضاب التي يسودها مناخ القطب الشمالي.

اذن، فقد كان جيفارا يريد ارغام الولايات المتحدة على الدخول في صراع مرير بعيداً عن اراضيها وتشتيت قواتها في أماكن متعددة من العالم لمواجهة حروب طويلة تخوضها ضد أكثر من فيتنام واحدة.

غير أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك. وانما ارسلت إلى بوليفيا بعثة كبيرة تقوم بالتدريب العسكري، ومعونات مالية ضخمة. وعدداً من خبراء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

لم يكن الامريكيون يرغبون في تلك الفترة من الستينات في السقوط في مصيدة «فيتنام أخرى».

اخطاء قاتلة

كان جيفارا يقول إن الشعب كتلة عددية لم تتيقظ بعد.ولابد من تعبئته وطليعة هذا الشعب هي حرب العصابات. وهذه الحرب هي الآلة الدافعة للتعبئة ومفجر الوعي الثوري

والحماس القتالي. كما أن هذه **الطليعة** هي «الوسيط الكيمياوي» الذي يخلق الشرط الذاتي اللازم لاحراز النصر».

انها المرحلة البطولية التي يتحدث عنها جيفارا في كتابه «**الانسان والاشتراكية**» حيث الانسان الفرد هو العنصر الرئيسي، والتي يسعى خلالها الرجال إلى الحصول على مراتب تتضمن مسئوليات أكبر وتنطوي على مخاطر أعظم.

غير أن بعض الأفكار التي روج لها أمثال الكاتب الفرنسي **ريجيس دوبريه** في الستينات ألحقت أضراراً كبيرة بأسلوب حرب العصابات (جاء القبض على دوبريه في مكان قريب من موقع جيفارا في بوليفيا دليلا بالنسبة للمخابرات الأمريكية على وجود المناضل الكبير هناك. وكان دوبريه يلعب الدور الاعلامي في قضية رجال حرب العصابات).

والنموذج الذي قدمه دوبريه للمقاتل في حرب العصابات أقرب ما يكون إلى «**السوبر مان**». وفي ضوء هذا النموذج يصبح من المستحيل على عمال بوليفيا البسطاء الذين يقصمون ظهورهم لكي تظل عائلاتهم على قيد الحياة بشق الانفس أن يكونوا رجالا أو بشراً لأنهم لم يلتحقوا بمدرسة دوبريه في حرب العصابات: وهذه **الفكرة تنبع من الايمان بالصفوة أو «النخبة المختارة» التي ستحرر الشعب. والتي تتكون من شخصيات «فريدة»**. ونظراً لأن المقاتل يجب أن يكون من نوع «السوبر مان»، فان حفنة الاشخاص الذين شرعوا يتحركون من اجل الثورة لا تتحول إلى كثرة وانما يعتمد هذا التحرك على المقاتل «الوحيد» الذي يعمل في «بيئة معادية».

ثمة تسطيح لحرب رجال العصابات نلاحظه لدى ساسة أحاطوا **بجيفارا** تم تضييق الافق، بل واحيانا تحديد الانتماء الطبقي والطاقات الثورية للناس لا على أساس موقعهم من النظام السائد في علاقات الانتاج وانما على أساس أماكن اقامتهم وشروط حياتهم (قال **دوبريه في كتابه «ثورة داخل الثورة» ان المدينة تحول البروليتاريين إلى بورجوازيين..!!**) ولم يطرح أمثال **دوبريه** تفسيراً علمياً مقنعاً للتضحية الثوري الذي يناضل وسط جماهير الشعب لمدة عام.. فلا يحقق هذا النضال سوى نتيجة واحدة هي تحول معظم الجماهير إلى اعداء له.

ووقع مفكرو حرب العصابات في تلك الفترة من الستينات في خطأ اعطاء الأولوية للحركة المسلحة على العمل السياسي بل وضرورة «الاستقلال السياسي» كحركة حرب العصابات وانفصالها عن القيادة الفكرية والسياسية لحزب سياسي وفي هذه الحالة تكون الأسبقية لتقنية الكفاح المسلح لفصائل حرب العصابات.. على السياسة التي تفترض تحليل العلاقات بين القوى الاجتماعية على نطاق الأمة. وقد **برهنت تجارب شعوب عديدة على أن نضال قوات حرب العصابات يزيد من أهمية الدور الفكري والسياسي لقيادة العمل الثوري على النطاق القومي وليس العكس، بل إن نتيجة الكفاح المسلح تتوقف على التنسيق بين الاحتياجات العسكرية -التقنية لحرب العصابات وبين تنظيم وديناميكية القوى السياسية في مجموع البلاد، والربط بين العمل العسكري من ناحية والعمل الايديولوجي والسياسي من ناحية أخرى**. والتخلي عن النضال الفكري والسياسي لحساب العمل العسكري وحده (حرب العصابات) يمكن أن يقود إلى كارثة. والوهم الذي تصنعه فكرة دوبريه عن حرب العصابات يقوم على أساس أن كل شئ يتوقف على اتساع «الثورة الثورية» تدريجيا مثل رقعة الزيت ويتوقف على تشغيلها هذا «المحرك الصغير» -البؤرة- أي القيام بعمل مسلح مباشر بواسطة مجموعة من المقاتلين الذين كرسوا انفسهم لخدمة قضية الثورة.

ولاشك أن الشجاعة التي تبديها المجموعة المقاتلة التي تتحدى قوى أضخم منها عددا وعدة تثير الاعجاب. غير أن الطليعة وحدها لا يمكن أن تحقق النصر. كما أن إلقاء الطليعة وحدها في اتون المعركة الخاسرة قبل أن تتخذ القوى الشعبية والجماهير الواسعة موقف المساندة المباشرة لهذه الطليعة أو التعاطف القوي معها- على الأقل- يمكن أن تسفر عن فشل مؤكد.

والفكرة التي تدعي أن نواة حرب العصابات تحل محل الحزب السياسي الطليعي، وان هذا الحزب يمكن أن يوجد على شكل نواة مجموعة المقاومة، وان حرب العصابات هي الحزب في مخاض الولادة وأنه من الضروري «**وقف كل تبعية عضوية للاحزاب السياسية**» **هي فكرة خاطئة** لأنها تنفي دور الحزب السياسي، وتنفي حقيقة تضارب المصالح بين الطبقات، وتحل محل هذا الحزب-عمليا-حلقة شبه عسكرية تنفذ الأوامر العليا للقادة.

النضال نفسه خير معلم، وعلى قوى التقدم أن تتعلم كيفية التعرف على اللحظة المناسبة لشن معركة. تلك اللحظة التي تأخذ فيها القوى الشعبية -وهي تعي ضعفها النسبي- زمام المبادرة، لأنها تدرك في الوقت نفسه قوتها الاستراتيجية. وتلك اللحظة التي يترنح فيها العدو بفضل ضربات موجعة متلاحقة.

كثيرون كانوا مكافحين ثم أثروا بعد ذلك الابتعاد عن مشاق المداومة على النضال أو قنعوا بمنصب أو جاه واستلقت ضمائرهم تحت رماد المعارك أو بذلوا كل الجهد والطاقة الملاءمة بين أنفسهم وبين الأوضاع السائدة..

..إلا **أرنستو تشي جيفارا** الذي لم يترك أي شئ يتعيش منه أطفاله وزوجته (كما قال في رسالة الوداع لفيدل كاسترو) وقرر أن يبدأ من جديد لأنه اعتبر أن المعركة لم تنته ما دامت الامبريالية لا تزال تعربد في أماكن كثيرة من العالم وطالما يستمر تراكم البؤس في كل الأنحاء.

رجل لا يقبل المساومة ويؤمن بضرورة التحرر مرة واحدة من الارث «العفن» الذي خلفته الرأسمالية وراءها، وبضرورة تقديم كل انواع المساعدات العسكرية بلا مقابل من أجل حريتها.

والآن لا يملك المرء أن يستعيد افكار ومواقف «**تشي جيفارا**» بعد أن دفع العالم الثمن غاليا لسياسات القوى العظمى والمساومة مع العدو والتنازل أمام الابتزاز النووي.. وأصبحنا في **زمن الهيمنة الأمريكية المطلقة**.

وتبقى ذكرى تشي جيفارا بمثابة حلم وردي وشعاع ضوء يبدد التشاؤم ويعيد الثقة بالنفس ويثير الحنين إلى عالم أفضل ورجال أفضل.. لأن العالم الذي أنجب هذا الرجل غير العادي لابد أن يشق طريقه ويتخطى المحنة، رغم القتلة والاشرار ومصاصي الدماء، ولابد أن يستعيد توازنه ويطهر نفسه ويستأنف النضال.



خرج ولم يعد
الحكومة
مكافأة مجزية
لمن يعثر عليها



* إنتشار الأفكار الجديدة والأحزاب
* أسئلة ساذجة عن الشيطان
* دعوة مريبة .. من الكفيل !!

د. أحمد محمد صالح



إن المعارك الكبيرة التي خاضتها البشرية لم يكن سلاحها السيف بل الأفكار التي تغلغلت في حياة الناس ، وظهرت في صورة تطوير اجتماعي ، فالتغيرات التي تحدثها الأفكار الجديدة في سلوكيات الناس لاتحتمل الشك.

توالد الأفكار وانتشارها

والأفكار العظيمة تملأ الفضاء حولنا ، ولكنها لا تستقر إلا في العقول المهيأة لاستقبالها ، واستقبالنا للأفكار الجديدة ليس عملاً عفوياً أو عابراً وإن كان يظهر كذلك أحياناً ، فقيمة الفكرة هي في ذاتها عامل من العوامل التي تحدد موقفنا حيالها وتشكله ذاته في إعادة التفكير في الأفكار التي نؤمن بها من قبل لأنه لا يوجد من جديد تحت الشمس.

ولأن العقول العظيمة تناقش الأفكار ، والعقول العادية تناقش الأحداث ، في حين أن العقول الضيقة هي التي تناقش أفعال الناس ، ومن أعظم الآلام التي تعاني منها النخبة البشرية هي آلام خروج الأفكار الجديدة التي تعني دائما التغيير.

والفكرة الجديدة هي أي شئ يدركه الفرد على أنه جديد بمعنى يسمع عنه أول مرة وليست العبرة بوقت اكتشاف الفكرة أو الخبرة وإنما العبرة بإدراك الفرد لها عند سماعه منها ، فكلما كانت الفكرة أو الخبرة تبدو جديدة في نظر المستمع أو الذي يراها لأول مرة فإنها تعد شيئا مستحدثا بالنسبة له ، سواء كانت تلك فكرة تتناول مضمون اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً أو تكنولوجياً.. إلخ.

وعملية الانتشار Diffusion of innovation هي عملية خروج الأفكار من مصادرها إلى أكبر عدد من المستهدفين ، وعملية الاقتناع والتبني للأفكار الجديدة Adoption of innovation هي العملية العقلية التي يمر بها الفرد من لحظة سماعه عن الفكرة لأول مرة حتى مرحلة الرفض أو الاقتناع والتبني لتلك الفكرة لتصبح جزءا من سلوكه ، وهي تتم بنفس الطريقة التي تتم بها عملية التعلم ، وعملية الانتشار والتبني عمليتان مرتبطتان ومتداخلتان ، إلا أن عملية الانتشار ذات طبيعة جماهيرية تتم على مستوى التنظيم الاجتماعي ، بينما عملية التبني تتم على مستوى الفرد ، وتعتمد العمليتان على قواعد وشروط عملية الاتصال.

وتتكون عملية نشر الأفكار الجديدة : من أربع عناصر أساسية هي : الفكرة الجديدة ، قنوات الاتصال ، الزمن ، النظام الاجتماعي . وتعتمد عملية الانتشار على وسائل الاتصال الجماهيرية : مثل الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات.. الخ في توفير المعلومات العامة عن الفكرة الجديدة ، في حين أن المصادر الشخصية (الأعضاء الآخرين ، والأقارب ، الأصدقاء والجيران) وظيفتها تساعد في عملية اتخاذ القرار بالتبول أو الرفض.

وعملية التبني أو اتخاذ القرار حول تبول أو رفض الفكرة تتكون عادة من خمس مراحل:

١- مرحلة الوعي والتنبيه والادراك وفيها يتعرض الفرد للأفكار الجديدة من

وسائل الاعلام المختلفة ، ولكن تنقصه الدراية والمعلومات الكاملة عنها.

٢- مرحلة الاهتمام يصبح فيها الفرد على درجة من الاهتمام بالفكرة الجديدة بحيث يبدأ في البحث عن معلومات عنها تشبع لديه حاجات حب الاستطلاع والمعرفة.

٣- مرحلة التقييم وفيها يقوم الفرد بالتطبيق الذهني والعقلي للفكرة الجديدة على موقفه الحاضر والمستقبلي ، ومن ثم يقرر ماإذا كان يجرى تجربة الفكرة أم لا.

٤-مرحلة التجريب أو المحاولة وفيها تستخدم الفكرة الجديدة على نطاق ضيق ويقرر مدى فائدتها بالنسبة لموقفه.

٥- مرحلة التبني بالقبول أو الرفض وفيها يقرر قبول الفكرة أو الاستمرار في القبول أو رفض الفكرة.

والفكرة الجديدة قد ترفض في أي مرحلة . والتوقف عن قبول الفكرة هو قرار بالامتناع عن القبول بعد الإيمان بالفكرة وممارستها . وعموما فان أي قرار يتخذه الفرد بشأن الفكرة أو الخبرة الجديدة سواء بالقبول أو الرفض سوف يتوقف على: **أولا: خصائص الفرد الشخصية** مثل العمر والتعليم والدخل والمعلومات ، وسماته النفسية والاجتماعية مثل اتجاهاته ودوافعه ومكانته ودرجة مشاركته الاجتماعية وانفتاحه على العالم ، وسلوكه الاتصالي.

ثانيا: **خصائص النظام الاجتماعي** : من العادات والأنماط السلوكية المعتادة وأهداف وقيم ومعايير الأفراد ودرجة تقدمية المجتمع وامكانية الانحراف على السلوك المعتاد.

ثالثا: **خصائص الفكرة الجديدة نفسها:** وهي ١- الميزة النسبية للفكرة سواء اقتصادية أو اجتماعية . وهي مدى أفضلية الفكرة الجديدة على الأفكار الأخرى التي جاءت لتحل مكانها . والأزمات المفاجئة قد تؤكد الميزة النسبية للفكرة وتؤثر في معدل انتشارها ، أو قد تعوق الأزمة المفاجئة هذا المعدل ٢- درجة تمشي الفكرة مع القيم الاجتماعية ٣- درجة تمشي الفكرة مع نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ٤- درجة تمشي الفكرة مع ماسبقها من أفكار ٥- درجة تمشي الفكرة مع احتياجات الفرد. ٦- مدى تعقد الفكرة أو تشابكها وصعوبتها على الفهم ٧- امكانية التجربة على نطاق ضيق ٨- امكانية التجزئة ٩- امكانية المشاهدة ١٠- القابلية للانتقال.

وعند ظهور أي فكرة جديدة أو خبرة جديدة . لايقوم كل أفراد المجتمع بتبنيها في وقت واحد . ولكن عادة ماتبدأ أقلية منهم في قبولها وتطبيقها . ثم تأخذ الفكرة أو الخبرة الجديدة بعد ذلك في الانتشار بين بقية أفراد المجتمع على مر الزمن . وقد تأخذ الفكرة أو الخبرة الجديدة وقتا يطول أو يقصر حتى تنتشر بين جميع الأفراد ويتوقف ذلك على طبيعة الفكرة . والنظام الاجتماعي السائد وغير ذلك من العوامل السابقة. ويعد هؤلاء الأفراد الذين يقومون بتطبيق الفكرة أو الخبرة الجديدة عند ظهورها أكثر تقدمية من غيرهم ، فدرجة التقدمية اذن هي درجة ميل الأفراد في نظام اجتماعي معين لقبول وتبني الأفكار والخبرات المستحدثة عند ظهورها.

وبينت الدراسات التي اهتمت بموضوع نشر وتبني الأفكار أن وسائل الإعلام الجماهيرية والمصادر الخارجية (الصادرة من خارج التنظيم الاجتماعي) تكون على أكبر درجة من الأهمية في مرحلة الادراك والوعي والاهتمام بالفكرة ، في حين أن وسائل الاتصال الشخصية ومصادر المعلومات المحلية (الصادرة من داخل التنظيم الاجتماعي) تكون هامة في مرحلة تقييم الأفكار الجديدة ، وإذا كانت فترة التبني هي الفترة اللازمة للفرد لكي يمر في عملية التبني منتقلا من مرحلة الادراك إلى مرحلة قبول الفكرة ، فقد أوضحت الدراسات العلمية أن الادراك يتم بمعدل أسرع من معدل التبني أو اقرار القبول والرفض . والنقص في المعلومات المتعلقة بالأفكار من شأنها أن تؤخر تبني الناس لها ، والمسافة الزمنية الواقعة بين مرحلة الادراك والتجريب أطول دائما من المسافة الزمنية بين التجريب والتبني.

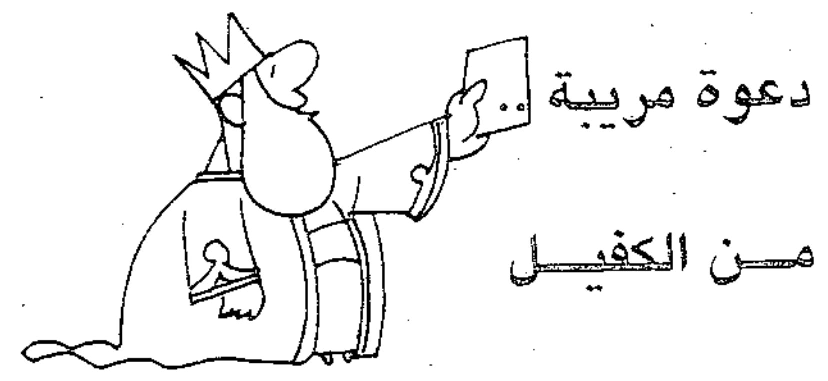
ورغم الأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام ، إلا أن التأثير الشخصي ووسائل الاتصال شبه شخصية مثل (التليفزيون الأنترنت) لها فعالية أكبر في مجال التغلب على مقاومة التغير التي تعوق التأثير السريع لوسائل الإعلام الجماهيرية مثل عمليات التعرض الانتقائي والادراك الانتقائي والحفظ الانتقائي . والمعايير الاجتماعية السائدة في التنظيم الاجتماعي لها دور محوري في درجة القابلية لتبني الأفكار الجديدة حيث تكون أسرع في التنظيم الاجتماعي الذي تسود فيه معايير تشجع على ذلك.

الأحزاب وهي تقوم بوظائفها وهي تجميع المصالح والتجنيد السياسي والمشاركة والتنشئة السياسية . تعتمد بصفة أساسية على نشاط محوري هو نشر أفكارها النابعة من برامجها الحزبية والانتخابية ومواقفها العملية . وحينما تسعى الأحزاب إلى نشر أفكارها بين الناس لكي تقوم بوظائفها لابد أن تنطلق من إطار النظريات العلمية لعمليات الانتشار والتبني للأفكار الجديدة وهو ماحاولنا أن نقدمه في هذه العجالة بصورة مبسطة ومختصرة ، لعله يساعد في فاعلية حركة حزب التجمع بين الجماهير.

وهذا المنطلق العلمي والإطار النظرى لعمليات انتشار وتبني الأفكار الجديدة عندما يمارسه الفعل الحزبي لنشر الأفكار السياسية بين الناس في ضوء القيود المفروضة على النشاط الحزبي في مصر يتبين تماما مدى عمق وضخامة وفعالية وشدة هذه القيود . حيث لايتوفر لحزب مثل التجمع وسيلة جماهيرية غير جريدة أسبوعية في مجتمع ٥٠٪ من سكانه أميون ، وأغلبية النسبة الباقية لايقرأون شيئا ، وبذلك يفتقد الحزب تماما القدرة الاتصالية على تنشيط الادراك والوعي بأفكاره لدى الجماهير ، ولجوء الحزب إلى الاعتماد على الاتصالات الشخصية(الاجتماعات المحددة داخل المقرات) في نشر أفكاره رغم أهميتها في الاقناع ولكنها محدودة النطاق إلى أبعد الحدود ، ودورها يأتي بعد أن تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية للحزب بالتنبيه وإثارة الوعي وتنشيط الادراك وتوليد الاهتمام . والمعطيات السابقة تلقي الضوء على مدى الأهمية الاستراتيجية لجريدة الأهالي التي ينبغي أن تصدر يوميا مهما كانت الأسباب . لأن ذلك حتمية علمية لنشر أفكار الحزب ، وأزعم أنه إذا كان هناك إصدار يومي للأهالي خلال العشرين سنة الماضية من عمر الحزب . كان الموقف الجماهيري للحزب سيختلف تماما عما هو عليه الآن . وفي الفترة القادمة التي يهتم فيها الحزب بإعادة بنيانه ومع كل الشواهد والمتغيرات العالمية التي توحي بضرورة وقرب خصخصة الإعلام ، علاوة على سيادة مفاهيم المجتمع المتشابك القائم على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ، فان الحزب سيكون في مأزق حقيقي في عملية اتصاله بالجماهير ، لأنه لايملك وسيلة اتصال جماهيرية غير جريدة الأهالي بامكانياتها المادية الضعيفة وسجنها الأسبوعي.

وأقرر في النهاية أن الاصدار اليومي للأهالي ضرورة لاتحتمل التأجيل وتستند على مبررات علمية ، وهو أهم من انشاء مقرات للحزب في المحافظات وأهم من إصدارات الأهالي الاقليمية بل أهم نشاط للحزب في ضوء القيود المفروضة عليه ، وأن الأمر يستدعي أن تزيد المطبوعات الأخرى للحزب من معدلات إصداراتها . وهي الوسائل المتاحة الآن أمام الحزب للوصول للناس.

دعوة مريبة.. من الكفيل



فى كتاباتى عن السعودية طوال الشهور الماضية كنت أعبر عن اتجاهاتى ومشاعرى وهموم ناتجة من معايشة حقيقية هناك ، ولايستطيع أحد أن يحاسبنى على تلك المشاعر . أو يجبرنى على غيرها لأنى لاأتهم ولاأسخر من أحد . أو استعدى المصريين على شعب ولكنى بصياغة أعرض انطباعاتى وهواجسى لعلها تفيد وطنى وتبين أوهام الحلم السعودى للشباب فأنا مريض بمصر.

وإذا كان هناك من يرى أن على الانسان أن يسجل الإيجابيات ويحجم السلبيات ، لكن مع المبالغة الفجة فى إيجابيات السعودية والدعاية المفرطة لها فى كل مكان كبلد مقدس مثالى لاتوجد به عورات ، علاوة على أنها تلك الامكانيات الضخمة فى عرض نفسها بصورة نموذجية فى كل العالم . وبأموالها أيضا تمنع نشر السلبيات ، فإن دورى كان المساهمة بجزء صغير فى تبيان حقيقة الحلم السعودى المنتشر بين المصريين.

وكما نحب أن لايسخر أحد من ثقافتنا ، فانه يجب علينا احترام ثقافة الآخرين . وإذا كانت الثقافة هى طريقة حياة ، فلايوجد ثقافة متقدمة وأخرى متخلفة . وعلى ذلك نحن لانسخر من ثقافة شعب ولاننقد طريقة حياة شعب ، بل قدمت انطباعاتى عن تلك الثقافة مع كل الاحترام لها ، ونقدت الجانب السلوكى منها الذى ينقص من ثقافة الشعوب الأخرى ويكفر طريقة حياتهم وانسانياتهم مستغلا حاجاتهم تحت اغراءات المال وشعارات الدين.

لذلك كنت دائما استعرض جوانب عنجهية وعجرفة المال التى يتعامل بها السعوديون مع المصريين ، ونقدت منطق السيد والعبد السائد فى تلك الثقافة ، وبينت أن السعودية ليست البلاد الفاضلة التى تدعيها ويتوهمها المصريون البسطاء الواقعون تحت ضغط الحاجة . فهى مثل أى مجتمع فيها الخير وفيها الشر . وفى مساء أحد أيام الشتاء أواخر شهر فبراير الماضى طلبنى تليفونيا فى منزلى وعرفنى بنفسه بأنه مصرى يعمل فى السعودية بجريدة الندوة بمكة ، وهو مكلف من قبل ادارة الجريدة بدعوة عدد من المفكرين والكتاب المصريين فى ندوة فكرية بمكة المكرمة ، وإننى من ضمن هؤلاء المدعوون لتلك الندوة الفكرية.

وتصور الرجل أننى سوف أطير فرحا وأوافق فورا فاسترسل شارحا امكانية التوجه مباشرة إلى القنصلية السعودية فى الاسكندرية لاتمام اجراءات الاستقدام ، لاحظ عزيزى القارئ لفظ " الاستقدام " فهم لاينسون ألفاظ وسلوكيات الكفيل . فيتم استقدام المفكرين مثل استقدام الخادمات الفلبينيات .

وكان سؤالى له عن كيفية معرفته لرقم التليفون ، فقال أنه أخذه من مجلة اليسار. تصوروا جريدة سعودية تتصل بمجلة اليسار المصرية الممنوع دخولها هناك لكى تعرف عنوانى وتدعونى لندوة فكرية عندهم ، شئ مريب ومكشوف ، وأنا أشكرهم على دعوتهم الكريمة المريبة ، التى ذكرتنى بأموال السعودية التى لعبت ومازالت تلعب دورا مؤثرا فى تشكيل المجتمع المصرى وتركيبته الثقافية ، وأنها تحاول أن تقتل عقل وقلب مصر لأسباب تاريخية وسياسية.

وذكرتنى بمسلسل إهانات المصريين وجلدهم بهدف اذلال مصر واظهار ضعفها أمام أبنائها فيكفرون بها ، ويلجأون إلى الانخراط فى ثقافة تلك الدولة منعا للأذى وتجنبا للبطالة.

ذكرتنى بنداءات الأسر المصرية فى الصحف وهى تناشد ملوكهم بالافراج عن أبنائهم أو أزواجهم المسجونين هناك بدون مبرر قانونى ، وفضائح السعوديين المنشورة فى الصحف والمجلات ومحاولتهم لتطبيق قوانين بلادهم وطريقة حياتهم فى مصر . ذكرتنى بظاهر الاسلام الوهابى المنتشر الآن ، ومحاولات شراء الأقلام والأفكار والعقول المصرية لصالح تلك الدولة باسم مهرجانات التراث والندوات الفكرية والجوائز المالية . وذكرتنى بمحاولات إفساد المصريين بالمال ، وشرائط الكاسيت والكتب ذات الطبعات الأنيقة والأفكار المريضة ، والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع التطرف .

والآن وبعد أن أثارت تلك المكالمة ذكرياتى الأليمة ، كيف أذهب هناك ، مع وجود احتمال كبير أن يحدث لى على أقل تقدير ماحدث أخيرا للمصريين فى مطار جدة عشية عيد الفطر.

أسئلة ساخنة..

الضجة الأمنية والإعلامية المفتعلة والمبالغ فيها لموضوع عبدة الشيطان أكملت حلقات السيطرة الإعلامية والأمنية على عقول الناس خاصة بعد مطرقة الجن التى قدمها التليفزيون فى شهر رمضان وأصبح المناخ ملائما تماما لاطلاق النار عشوائيا على المصريين الأقباط المجتمعين فى كنيسة أبو قرقاص واشعال الفتنة الطائفية نتيجة سيرعة الحكومة فى حسم موقفها من الارهاب الفكرى.

والأسئلة التى تطرح نفسها بعيدا عن حديث المدينة المنافق ، لماذا كانت تحركات الشرطة بطيئة فى مطاردة (تقاعس سرعة الشرطة بجوار الكثبة عن الحركة السريعة) المجرمين فى أبو قرقاص بالمقارنة بتحركاتهم فى القبض على عبدة الشيطان ؟! بل لماذا لم تستعن الحكومة بالعيادات التى فتحتها بعض الأحزاب لعلاج المس الشيطانى ، لمعالجة عبدة الشيطان؟! ولماذا أيضا لم تستعن بالشيوخ السعوديين الذين يعالجون المس الشيطانى مجانا لوجه الله ؟! لقد نسينا جميعا أن الشيطان الأكبر الذى نواجهه هو فساد المناخ السياسى والادارى للدولة . وأن التجديد الأخير لقانون الطوارئ - مدة سريان قوانين الطوارئ فى مصر تزيد الأن عن ١٥ سنة - لن يمنع تكرار جرائم الارهاب.




السادات

في أعقاب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات . صدر قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بفرض حالة الطوارئ. وفي ١٠ أكتوبر ١٩٨١ صرح الرئيس حسني مبارك للتليفزيون الامريكي ان تنفيذ **قانون الطوارئ لن يستمر طويلا بما لا يزيد عن شهر او شهرين او ثلاثة اشهر على الاكثر حتى تتضح الرؤية بالنسبة للنظام في مصر**. ويبدو أن الرؤية لم تتضح بعد للنظام بعد مرور ١٦ سنة من حكم الطوارئ.

وافق مجلس الشعب في أواخر الشهر الماضي على مد العمل بقانون الطوارئ للمرة التاسعة على التوالي ولمدة ثلاث سنوات جديدة تبدأ في ٣١ مايو ٩٧ وتنتهي في أواخر مايو سنة ٢٠٠٠ وبذلك وحتى نهاية الفترة الجديدة تمتد حالة الطوارئ المعلنة في البلاد لمدة ١٨ سنة و٧شهور و٢٥ **يوماً** لتكون اطول فترة تعيشها مصر تحت حكم الطوارئ في تاريخها الحديث.

١٦ عاماً من حكم الطوارئ

الطوارئ .. دستور القهر

تحقيق:

خالد البلشي

بل إن حالة الطوارئ تكون سارية فعليا منذ عام ١٩٦٧ حيث لم **تتوقف الا ١٨ شهرا من ١٥ مايو ١٩٨٠** وحتى أكتوبر ١٩٨١ . وخلال فترة التوقف استصدرت الحكومة قوانين بديلة اشد وطأة على حقوق المواطنين وحرياتهم من قانون الطوارئ.(مثل القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب). وهكذا فان مصر تحكم من خلال قانون الطوارئ منذ ٣٠ عاماً.

وأول تطبيق لقانون الطوارئ في مصر كان عام ١٩١٤ فيما عرف بقانون الاحكام العرفية ومنذ ذلك الحين عاشت مصر تحت حكم الطوارئ لفترات طويلة من تاريخها الحديث.

- أعلنت الاحكام العرفية ٢ نوفمبر ١٩١٤ بسبب **الحرب العالمية الاولى** واستمرت ٧ سنوات، ٤ شهور.

ثم أعلنت في سبتمبر ١٩٣٩ بسبب **الحرب العالمية الثانية** واستمرت ٦ سنوات.

و أعلنت مرة ثالثة في ١٣ مايو ١٩٤٨ بسبب **حرب فلسطين** واستمرت سنتين.

وفي ٢٦ يناير ١٩٥٢ أعلنت الأحكام العرفية بعد حريق القاهرة واستمرت ٥ سنوات.

وأعلنت بعد ذلك في نوفمبر ١٩٥٦ بعد **العدوان الثلاثي** واستمرت ٧ سنوات وشهرين.

ثم أعلنت في٥ يونيو ١٩٦٧ إثر العدوان الاسرائيلي واستمرت ١٣ سنة.

وفي ٦ أكتوبر ١٩٨١ اعلنت حالة الطوارئ إثر اغتيال السادات واستمرت ١٦ سنة ومن المقرر أن تصل ١٩سنة تقريبا.

ولقد ارتبط قانون الطوارئ منذ بداية العمل به بعمليات البطش وكبت الحريات فعندما طبق لأول مرة عام ١٩١٤ جندت سلطات الاحتلال الاف العمال المصريين بالقوة

والسخرة كما اخذت من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسراً وبأبخس الأثمان . وتكرر نفس الامر في ١٩٤٨ مع تطبيق الاحكام العرفية، والتي استغلتها الحكومة آنذاك في محاربة اعدائها السياسيين أياً كانت انتماءاتهم السياسية فحل تنظيم **الاخوان المسلمين** والقبض على أعضاء **التنظيمات الشيوعية** .وكذلك أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى (**الوطني -مصر الفتاة**) .

أما الآن فان مصر تعيش تحت حكم الطوارئ منذ ١٦ عاماً مما يشكل خطورة كبيرة على الحريات وانتهاكاً للدستور. ومما يضاعف من خطورة حالة الطوارئ المعلنة في البلاد أنه لا تتوافر أية رقابة فعلية على اعلان تنفيذ حالة الطوارئ في البلاد باعتبارها عملاً من أعمال السيادة كما لا تتوافر رقابة برلمانية في نظر دعاوى الغائها وتجديدها.

«الموقف الدستوري والقانوني»

تنص المادة «١٤٨» من الدستور على أن رئيس الجمهورية يعلن حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه . ويكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب».

فهل استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة ١٨ عاما -أي عمر جيل كامل- تعد مدة محدودة؟!

كذلك تنص المادة الأولى من قانون الطوارئ على أنه يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام للخطر بسبب وقوع حرب : «أو قيام حالة تهدد بالحرب . او حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة او انتشار وباء».

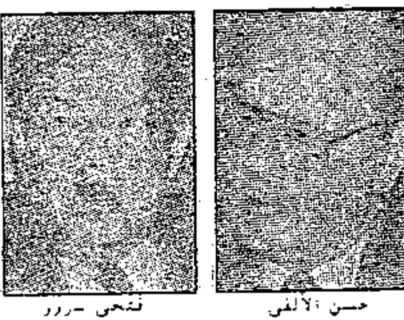
فهل بمصر الآن أي حالة من الحالات المنصوص عليها في القانون ؟ وهل ينطبق هذا النص على الوضع في مصر منذ ١٨ عاماً؟!

يقول الفقه : إن القانون المصري الخاص بالطوارئ . قانون مستمد من القانون الفرنسي ومع ذلك فان فرنسا لم تفرض حالة الطوارئ أثناء مظاهرات الشباب ١٩٦٨ رغم ما صاحبها من اضطرابات شديدة وكم العنف المتبادل بين الطلاب وقوات الأمن.

أما في انجلترا وهي في موقف اقسى مما نحن فيه الآن. فانها لم تفرض حالة الطوارئ لمواجهة أعمال العنف التي يقوم بها



حسني مبارك



حسن الألفي



فتحي سرور

الجيش الجمهوري الايرلندي. رغم كم الدمار المصاحب لعملياته واعداد المصابين فيها ورغم أنه وصل لمبنى مجلس الوزراء . أثناء اجتماع المجلس. فهل نحن بصدد حالة أشد من ذلك ليتم فرض الطوارئ لمدة ١٨ عاماً متصلة.

وقانون الطوارئ يصفه بعض الفقهاء بأنه دستور ثان للبلاد بما انطوى عليه من صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية في وضع القيود على حرية الاشخاص والاقامة والتنقل والقبض عليهم. وتفتيش ومراقبة الرسائل والصحف. كما افتئت القانون على السلطة القضائية بانشاء قضاء استثنائي يتولى الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاوامر سلطة الطوارئ ولا يجوز الطعن في احكامه كما منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة في شئون العدالة تشمل حق التصديق على الاحكام وفي تخفيف العقوبة أو استبدالها او الغائها باعادة المحاكمة.

كما تمنح المادة «٥» من القانون للسلطة القائمة على حالة الطوارئ سلطة واسعة في خلق الجرائم والعقوبات بالمخالفة للشرعية الدستورية والجنائية حيث نصت هذه المادة على أنه مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من يخالف الاوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر الصادرة». وهذا النص يشكل مخالفة جسيمة للفصل بين السلطات ولمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

وعلى الرغم من كل هذه الصلاحيات والتي يعطيها القانون للسلطة التنفيذية . وكل انتهاكات حقوق الانسان والانتهاكات الدستورية الموجودة به. فان الحكومة في تطبيقها لقانون الطوارئ لا تلتزم به بل تتجاوز نصوصه في كثير من الاحيان.

والمادة الثالثة من قانون الطوارئ تنص على أنه يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يعتقل باسباب القبض عليه واعتقاله. ويكون حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام. ويعامل معاملة المحبوس احتياطيا. وللمعتقل ولكل ذي شأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه».

فهل تلتزم الحكومة بنصوص القانون في ذلك؟

يجيب على هذا التساؤل رئيس محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة والذي أكد أن ٧٥٪ من المعتقلين بموجب قانون الطوارئ يخلى سبيلهم عند تظلمهم . وذلك لان ٥٠٪ من حالات التظلم لا تقدم الداخلية مذكرة تتضمن أسباب الاعتقال و٢٥٪ من الحالات يكون معها مذكرة بأسباب الاعتقال. ولكن غالباً ما تكون أسباب الاعتقال مجهلة وعمومية حيث يستخدم عبارات ان المعتقل من العناصر المتطرفة أو ممن اشتهر عنهم سوء السلوك.

بل إنه خلال الفترة من مارس ٨٦ إلى فبراير ١٩٨٩ بلغت أوامر الاعتقال الادارية ١٢٤٧٢ أمر اعتقال قبلت المحكمة التماسات الافراج عن ١٢٤٤٧ منهم لعدم وجود أسباب اعتقال أو لوجود أسباب مجلهة.

وتمارس وزارة الداخلية التحايل على أوامر القضاء عن طريق الاعتقالات المتكررة حيث يتم الافراج عن من قبلت المحكمة التماسات الافراج عنهم افراجاً اداريأ ثم تصدر أوامر جديدة باعتقالهم وهم لا يزالون رهن الحبس لدرجة أن أحد المواطنين ويدعى **محمد أحمد محمد** قد تكرر اعتقاله ١٠٩ مرات منذ بداية اعتقاله وحتى الان طبقا لتقارير

الطوارئ
دستور
القهر

منظمات حقوق الانسان
«حصاد ١٦ عاماً»

وطوال حكم الرئيس مبارك نجد أن السبب الرئيسي المعلن لفرض حالة الطوارئ هو مواجهة الارهاب فهل هذا صحيح؟.

الثابت أن إعلان حالة الطوارئ سابق لاستشراء ظاهرة الارهاب بدءاً من عام ١٩٩١. فموجة الارهاب والعنف الحالية التي بدأت باغتيال د. فرج فوده. تمت في ظل حالة الطوارئ. ولم تقف حالة الطوارئ حائلا دون اغتيال العديد من مسئولي الحكومة وقياداتها الأمنية وبعض المفكرين والصحفيين. كما لم تمنع عشرات الاعتداءات على السائحين والأماكن السياحية أو تضع حداً للاعتداء على الأقباط وكنائسهم والتي كان اخرها اقتحام كنيسة التكرية. كما لم تضع حداً للاعتداء على المواطنين الابرياء مثل ما حدث في قرية عزبة داود بنجع حمادي وفي قطار الصعيد يوم الجمعة ١٤ مارس ٩٧ عقب الاعلان عن تمديد حالة الطوارئ.

والسلام الاجتماعي ليس مسألة نص قانوني يغلظ العقوبات على مخالفة مواده بل إنه مشروط بمدى مشروعية السلطة وبالحرية المتاحة في المجتمع. فمواجهة الارهاب لا تكون بالطوارئ ولكن بمعالجة أسباب الخلل في المجتمع في كل المجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والأهم في مجال الحريات.

ولكن الأمر الأكثر خطورة أن هذا القانون لم يوجه فقط للارهابيين، وانما امتد ليصيب كل القوى السياسية، بل والمواطنين العاديين. وفي ظل حالة الطوارئ أصبح التعذيب منهجاً شاملاً متبعاً من الحكم.

وهناك سلسلة من الاحكام النهائية التي اصدرتها محاكم امن الدولة العليا المصرية في مجموعة من القضايا خلال الفترة من ٨١ وحتى الآن ادانت فيها اجهزة الامن بارتكاب جرائم التعذيب وبرأت المحكمة العشرات بل والمئات في هذه الاحكام. بالاضافة إلى مجموعة القضايا: التي لا تزال منظورة أمام المحاكم. من هذه القضايا **قضية تنظيم الجهاد** عام ٨٣ «اسلاميون» قضية **الحركة الشعبية** عام ٨٦ «شيوعيون» - **قضية حرق نوادي الفيديو واحداث عين شمس** ٨٩ «اسلاميون» - **قضية التنظيم الناصري المسلح** عام ٩٠ «ناصريون» **قضية اضراب عمال السكك الحديدية** ٨٦ «نقابيون» **قضية اضراب عمال الحديد والصلب** عام ٨٩ «نقابيون» **قضية حزب العمال الشيوعي** ٨٩ «صحفيون وأعضاء في منظمة حقوق الانسان وشيوعيون» **قضية تنظيم الاخوان المسلمين الأول سلسبيل** ٩٢ **قضية تنظيم الاخوان الثانية** ٩٣ وأخيرا قضية **التنظيم الشيعي** عام ٩٦ «مواطنون عاديون» والقضية المعروفة اعلاميا **بعبدة الشيطان** والمتهم فيها «**شباب ضائع**».

وطبقا لمنظمات حقوق الانسان فان إعداد المعتقلين في ظل قانون الطوارئ بلغت أكثر من ٧٠ ألف معتقل وكانت سنة الذروة في الاعتقالات سنة ١٩٨٨ حيث بلغت اعداد المعتقلين ٨٠٠٠ معتقل. خلال شهر نوفمبر ٩٣ تقدم ٢٧ ألف و ٢٠٠ مواطن بتظلمات عن أوامر اعتقالهم لمكتب النائب العام.

وطبقا لتصريحات وزير الداخلية في أواخر يوليو ٩٤ فلقد بلغ عدد المعتقلين داخل السجون المصرية في هذا الوقت ١٠ **ألاف معتقل** في حين توفرت لدى المنظمة المصرية لحقوق الانسان معلومات تؤكدان اعداد المعتقلين داخل السجون المصرية قد بلغ ما لا يقل عن **١٦٧٠٨** معتقل عام ٩٥.

ولقد نالت الاعتقالات جميع القوى السياسية والنقابيين. كما لازمت كل انتخابات سواء لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية وحتى الانتخابات الطلابية حملات واسعة من الاعتقالات لجميع قوى المعارضة فمثلا في يونيو ١٩٨٩ اعتقل ١٥٠٠ شخص عند اجراء انتخابات مجلس الشورى. وفي نوفمبر ١٩٩٥ اثناء انتخابات مجلس الشعب الاخيرة القي القبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص طبقا لتقارير المنظمات الدولية وذلك للتأثير على مجرى العملية الانتخابية ولتسهيل عمليات تزوير الانتخابات. بل أنه وعقب تمديد حالة الطوارئ اخيراً وعلى الرغم من التأكيد على أنه لن يستخدم إلا ضد الارهابيين. فانه قد تم اعتقال عدد من أعضاء الحزب الناصري في الغربية لمنعهم من الاشتراك في الانتخابات المحلية القادمة.

وقد رصدت المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان مئات من حالات اعتقال اباء واخوات وابناء وزوجات المطلوب القبض عليهم ولقد صاحب كل هذه الاعتقالات عمليات تعذيب واسعة تنوعت بين الصعق بالكهرباء والتعليق من القدمين في وضع الذبيحة واطفاء السجائر في الاجسام وهتك العرض والتهديد بالاعتداءات الجنسية والاغتصاب ونالت هذه العمليات كل الأعمار ابتداء من الأطفال والبنات من ١٠ سنوات وحتى العجائز والمرضى والسيدات.

كما طالت الاعتقالات مواطنين ابرياء لخدمة ذوي النفوذ ونموذج على ذلك الحالة التي عرض لها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف عن ارملة ترك لها زوجها خمسة من الاولاد وقطعة من الارض في احدى قرى الصعيد ولكن عم الاولاد طمع في قطعة الأرض.. فتم القبض عليها وتعذيبها وتهديدها بالاعتداء الجنسي عليها واغتصابها او ايداعها في سجن الرجال عارية وذلك بعد ما تعرضت لكافة صنوف التعذيب. كما عرض المركز لحالة طفلة عمرها ١٣ سنة والتي احتجزت وهي عارية تماما لمدة ساعتين وتم ادخال اقاربها وجيرانها عليها وهي منهكة من آثار التعذيب وملقاة على الأرض عارية.

وطالت الاعتقالات مشجعي كرة القدم ففي مباراة الزمالك والسويس في ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ تم اعتقال ٢٤ متفرجاً بعد افراج النيابة عنهم لانهم قاموا باحداث شغب ويجب تأديبهم.

واعطى قانون الطوارئ صلاحيات لرئيس الجمهورية تجيز احالة المواطنين إلى المحاكم العسكرية أو إلى محاكم الطوارئ والتي يجوز لرئيس الجمهورية التدخل في عملها بالمصادقة على احكامها أو باصدار اوامر باعادة المحاكمة. ولقد وضح جليا ان رئيس الجمهورية لم يستخدم سلطته في إعادة المحاكمة الا بغرض تغليظ العقوبة حيث لم يستخدم هذا الحق الا بالنسبة للمواطنين الذين صدرت لهم احكام بالبراءة. ولعل ابرز مثال على ذلك كان قضية اضراب عمال السكك الحديدية في ٨٦ والمتهم فيها ٣٧ من عمال السكك الحديدية والنقابيين والذين برأتهم محكمة امن الدولة العليا في ابريل ١٩٨٧ من جميع التهم الموجهة اليهم فيما يتعلق باضراب السكك الحديدية الذي وقع في يوليو ١٩٨٦. ووفقاً لتشريعات حالة الطوارئ اصدر الرئيس مبارك امراً باعادة المحاكمة بعد النظر في الحكم. وهو ما تكرر تماما بالنسبة لاحد المتهمين في قضية الاخوان الثانية في ٩٣.

وعموما فلقد رصدت المنظمات الدولية ان المحاكم العسكرية اصدرت منذ بداية نشاطها في أواخر ٩٢ وحتى الان ٧٤ حكما بالاعدام في ٢٦ قضية. كما توسعت محاكم امن الدولة العليا طوارئ خلال عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ في إصدار أحكام الاعدام ضد عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة حيث اصدرت ١٠ احكام اعدام في سبع قضايا.

واستخدمت السلطات وسائل العقاب الجماعي ضد الكثير من قرى مصر ومدنها

والتى تراوحت بين منع الخدمات الاساسية عن بعض القرى المحاصرة. وحظر التجول لفترات طويلة. وحظيت مدينة ملوى وقراها بشكل خاص على أعلى نصيب من هذه الاجراءات حيث قامت قوات الامن ومباحث امن الدولة بازالة ما يقرب من ١٥٠ محلاً من المحلات الصغيرة التى تشكل مورد الرزق الوحيد لبعض المواطنين وذلك عقب الاعتداء على مأمور مركز ملوى فى نوفمبر ٩٤. كما قامت قوات الامن بهدم قرية كاملة فى الفيوم بالبلدوزرات عقب مقتل احد ضباط امن الدولة فى ٩٢ . بل وصل الحد إلى ازالة قرى كاملة وذلك لخدمة نفوذ رجال الأعمال أو كبار الملاك مثل ما حدث فى محافظة كفر الشيخ فى العام الماضى ١٩٩٦.

واستخدام القوة بصورة مفرطة سواء باستخدام القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص المطاطى مع وسائل الاحتجاج السلمى والمسيرات السلمية. كما حدث فى احداث سوق القاهرة ٨٦ ومظاهرات الطلاب فى نفس العام أو ابان الاحتجاج على احداث حرب الخليج فى سنة ١٩٩١ وفى المسيرات السلمية احتجاجا على مذبحة الحرم الابراهيمى . وخلال هذه الاحداث تم اعتقال المئات من الطلاب والمواطنين الابرياء. وكذلك استخدمت السلطات العنف ضد العمال فى جميع مواقعهم من حلوان وحتى كفر الدوار اثناء اعتصام عمال الغزل والنسيج هناك فى ٩٤. كل هذه الاحداث أسفرت عن مقتل العشرات من المواطنين واصابة المئات باصابات بالغة. كما استخدمت السلطة هذه الاساليب القمعية مع النقابات المهنية وخصوصا اثناء الاحداث التى شهدتها نقابةالمحامين احتجاجاً على تقاعس السلطات فى التحقيق فى ملابسات وفاة المحامى عبد الحارث مدنى نتيجة التعذيب فى امن الدولة.

واستخدمت السلطات كافة وسائل التقييد على حرية الرأى سواء بالتحقيق مع الصحفيين أو الكتاب أو مصادرة بعض اعداد الصحف مثل ما حدث مع جريدة الوفد فى ١٢ أبريل ١٩٨٤ م وعدد جريدة الاهالى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ وعدد جريدة الشعب فى ٢ مارس ٩١ الخاص بمظاهرات الطلاب احتجاجا على أزمة الخليج أو عن طريق مصادرة الصحف تماما مثل ما حدث مع جريدة «صوت العرب» واضطهدت السلطة صحفيى أحزاب المعارضة وتكررت الاعتداءات عليهم اثناء قيامهم باداء واجباتهم المهنية فى تغطية الاحداث وتعرض الكثير منهم للاعتقال مثل محمد عبد القدوس ومحمد عبد العليم صحفى الوفد أثناء تغطيتهم احداث سوق القاهرة الصناعى ١٩٨٦ . واعتقل مصطفى بكرى وشيرين شوقى اثناء تغطية الانتخابات فى الاسكندرية بل قامت السلطة باختطاف الصحفى ثروت شلبى المحرر بالاهالى أثناء تغطيته أحداث نقابة المحامين.

اعلان الطوارئ لم يقف حائلا دون اغتيال العديد من مسئولى الحكومة والقيادات الأمنية. ولم يمنع الاعتداءات على المواطنين الابرياء ودور العبادة

ولقد رصدت منظمات حقوق الانسان بعض الظواهر فى مجال حرية الرأى فى الفترة من ٩١ إلي ٩٥ :

١- اتساع ظاهرة إحالة الصحفيين إلى القضاء العسكرى وشملت التحقيقات ١٧ صحفياً وناشراً ورئيس تحرير وفيما عدا اثنين فلقد عوقب الصحفيون والناشرون الذين قدموا للمحاكمة بعقوبات تتراوح بين الحبس من ستة اشهر لسنة وغرامة من ٢٠ ألف جنيه إلى ٥٠ ألف جنيه.

٢- صحفيون متهمون بنشر آراء وبيانات تحض على كراهية الحكومة أو تكدير السلم العام وصلت التحقيقات إلى ١٢ تحقيقاً تشمل ١٩ حالة وفيها توجهت التهم إلى ١١ صحفيا حيث تم التحقيق مع عدد من الصحفيين أكثر من مرة مثل عادل حسين والذى وجهت له هذه التهمة ٦ مرات.

٣- صحفيون متهمون بالقذف والاهانة فى حق الحكومة أو موظفيها أو المكلفين بخدمة عامة فيها عدد التحقيقات ١٣ تحقيقا مجموع عدد المتهمين ٣٠ منهما (ثلاثون منهما).

وهذه التحقيقات طالت الصحفيين فى كافة الصحف حكومية أو معارضة.

٤- فى هذه الفترة تمت مصادرة أكثر من ٦٠ كتاباً كما تم مصادرة دوريتين أجنبيتين وأخرى مصرية وهى مجلة الارض صوت الفلاح وهى مسجلة فى الهيئة العامة للكتاب وتوزع بدار الكتب والوثائق.

٥- وفى ٩٥ ظل ٥١ محاميا رهن الاعتقال المتكرر. اصبحوا ٥٠١ بعد وفاة احدهم وذلك رغم مضى فترات اعتقال تتراوح بين ٣-٥ سنوات وذلك لاشتراكهم فى الدفاع عن المتهمين فى قضايا الارهاب أو اثناء الاعتراض على وفاة المحامى عبد الحارث مدنى. وشملت القائمة محامين من كافة الاتجاهات كما شملت قائمة الاعقالات فى ٩٥- ٣٢ طبيباً.

وأخيرا وفى نهاية عام ٩٦ تم مصادرة ٣٠ ألف نسخة من نشرة «جماعة اصدقاء الديمقراطية» التى تحث المواطنين على المشاركة فى انتخابات المحليات وتم اعتقال صاحب المطبعة يومين كاملين واستجواب نجاد البرعى محامى وممثل الجماعة بتهم محاولة قلب نظام الحكم وتكدير السلم والامن العام.

وهكذا نجد أن السلطات فى ظل قانون الطوارئ والذى فرض بحجة مقاومة الارهاب قد استخدمت كافة وسائل القمع ضد معارضيها من كل الاتجاهات وضد المواطنين الابرياء حتى ولو كان لخدمة ذوى النفوذ . ونتيجة لكل هذا الكبت والتعدى على الحريات ونتيجة للصدمات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى المجتمع كان محتما ان تجمع أسباب العنف وتستشرى ظاهرة الارهاب.

وعليه فلم يتبق أمامنا إلا العمل على إنهاء حالة الطوارئ وفتح المجال أمام المزيد من الحريات ولعل الباقى أمامنا هو أن تقوم جميع احزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنية والنقابات بتشكيل جبهة تسعى بالارادة والعمل السلمى لاسقاط القانون.




تقيم كل من هيئة مكتب اتحاد الفلاحين المصريين (تحت التأسيس)، وأمانة الفلاحين بحزب التجمع ،ندوة حول قضية العلاقة الايجارية الزراعية، فى تمام الخامسة مساء الأربعاء ٣٠ أبريل ١٩٩٧ -بالمقر المركزى لحزب التجمع بالقاهرة ،تحت شعار،

«فلنتضامن لإيقاف طرد المستأجرين من الأرض حماية للفلاحين وللزراعة وللمجتمع المصرى».

يشارك فى الندوة مندوبو أحزاب التجمع والناصرى والعمل والقوى الماركسية والمنظمات الديمقراطية لتنسيق حركة العمل بهذا الشأن.

٣٠ أبريل يوم الاستشهاد

صلاح حسين

والتوحد.. والنضال المستمر



لم يكن صدفة أن يتفق المؤتمر الفلاحى الأول عام ١٩٨٠ ،على أن يصبح يوم ٣٠ أبريل من كل عام ، يوما قوميا لكل شهداء الفلاحين، فاستشهاد **صلاح حسين** فى هذا اليوم من عام ١٩٦٦ كان رمزا لاستمرارية وتواصل النضال الفلاحى.

فاذا كان شهداء الفلاحين ومناضلوهم قد ضحوا بحياتهم ودمائهم وحريتهم -قبل عام ١٩٥٢- من أجل قيام اصلاح زراعى مصرى، ينال الفلاح المنتج-من خلاله -حقه فى الأرض والكرامة والحياة الانسانية.

..فان **صلاح حسين** -باستشهاده بعد مرور أربعة عشر عاما من صدور قانون الاصلاح الزراعى- كان رمزا لاستمرار هذا النضال، ولكن من أجل أن يكون الاصلاح الزراعى -حقا وفعلا- لصالح جماهير الفلاحين الفقراء، ومن أجل مواجهة جميع القوى المعادية والمستغلة للفلاحين والتى تحاول أن تستثمر لصالحها توجهات هذا الاصلاح.

ولم يكن صدفة أيضا أن ترتفع راية «اتحاد الفلاحين المصريين -تحت التأسيس»، وأن تعقد جمعيته العمومية الأولى وتقر وثائقه الرئيسية ويتم انتخاب قيادته، كأول منظمة نقابية ديمقراطية للفلاحين المصريين- يوم ٣٠ أبريل من عام ١٩٨٣، فدماء شهداء الفلاحين ليس هناك ما هو أفضل وأرقى لتمجيدها من وحدة الفلاحين واتساق خطوات نضالهم.

وليس صدفة -للمرة الثالثة- أن تقام هذه الندوة الجماهيرية المدعو إليها كل القوى الوطنية والديمقراطية لحماية الفلاحين من الطرد والزراعة من المزيد من التردى والمجتمع من التدهور يوم ٣٠ أبريل من هذا العام.

فكما كان ٣٠ أبريل يوما للاستشهاد ، ويوما للتوحد، سيكون دائما يوما للنضال الفلاحى المستمر من أجل الأرض والحياة.

الحركة الفلاحية.. نضال لا يتوقف

على الرغم من المعاناة القاسية التى عاشها الفلاح المصرى- الذى حول مصر منذ آلاف السنين من غابات وصحارى وبرك ومستنقعات، إلى أراض خصبة منزرعة تقدم لمصر الغذاء والنماء والحضارة -فانه لم يفقد شخصيته النضالية وقدرته غير العادية على العطاء والتضحية لشعبه ووطنه على مر التاريخ ،فى مواجهة اصرار مستغليه-من المحتلين أو كبار الملاك وأتباعهم على أن يستمر هو وقريته غارقين فى بحور الظلم والاظلام.

ولقد دعم الوجدان النضالى للفلاح المصرى- بالاضافة إلى الجور الواقع عليه ووعيه به- ثلاثة عوامل هامة:

١- النشأة التاريخية للزراعة -كعلم وفن وطاقة-فى مصر، بما يعنيه ذلك من طبيعة نضالية خاصة للفلاح المصرى.

٢- حداثة حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية، وعدم قيام نظام اقطاعى متكامل- اقتصاديا واجتماعيا-فى مصر.

٣- ارتباط القضية الزراعية-فى وجدان الفلاح- بالقضية الوطنية المصرية ،وخاصة لتملك كل محتل وعملائه للأراضى الزراعية وهيمنته على ناتجها.

ومن هنا، فان حركة النضال الفلاحى فى مصر لم تهدأ ،منذ الأسرة السادسة فى مصر القديمة، سواء ضد السخرة والاستغلال ومن أجل العدالة الاجتماعية، أو ضد الغزاة والمحتلين الأجانب وكان الفلاحون هم الوقود-الواعى-فى كل مراحل الثورة المصرية.

بدءا من هتاف الفلاح الفصيح فى مواجهة الحاكم والسياط تمزق جسده -منذ آلاف



٣٠ أبريل ١٩٦٦ : صلاح وشاهندة باستمرار النضال

السنين -وأنت أمير سلط على عصابات الأحرار، فأصبح لها مثلا أعلى وقدوة».

-حتى الاستيلاء على السلطة في مواجهة الاستعمار وسلالة المحليين، كما حدث في «زفتى» أثناء ثورة ١٩١٩، حيث أعلن الفلاحون والمثقفون الوطنيون الاستقلال وشكلوا حكومة قادرة على تسيير أمور الاقليم والدفاع عنه ضد قوات الاحتلال والسلطة التابعة. لمدة وإن لم تكن طويلة بحساب الأيام، إلا أنها طويلة من ناحية الصمود في مواجهة الضغط والحصار.

-تعددت وتنوعت وسائل و«درجات» النضال:

* التمرد والاضراب عن العمل من قبل الفلاحين المسخرين لحفر قناة السويس:

بعد أقل من ستة شهور منذ أن كتبت جريدة «استفيدورد» البريطانية في ١٠ يوليو ١٨٦١ .. أن الفلاحين مسخرون جبرا على الاقامة إلى حد بعيد وقد ربط بعضهم إلى بعض كالجمال أو قطعان العبيد». كانت الانتفاضة الفلاحية الضخمة التاريخية في يناير ١٨٦٢ بالتمرد من جانب عدة آلاف من الفلاحين على السخرة، والاضراب عن الحفر، والهروب المسلح المنظم من المواقع، مما اضطر المستعمرين إلى اعلان تحديد أجر شهري للفلاحين -مهما كانت ضآلته- بدلا من السخرة، والتحسين النسبي -مهما كانت محدوديته- لوسائل معيشتهم وخاصة بالنسبة لمياه الشرب.

* الثورات طويلة المدى ضد أنظمة الحكم الاستبدادية:

ولعل أبرز هذه الثورات، الثورة الفلاحية في الصعيد ضد المماليك والمعروفة باسم ثورة «همام» كقائد باسل لها، والتي استمرت -رغم المواجهات العنيفة والحصار الشديد -أكثر من ثلاثين عاما وهي ترفع شعارات إسقاط المماليك وعودة مصر للمصريين والأرض للفلاحين.

* الكفاح المسلح ضد كل المستعمرين:

فاذا كان التاريخ القديم يؤكد لنا أن الذي حسم تردد أحمس وحكومته في مواجهة غزوة الهكسوس هو اصرار وبطولات الفلاحين، فان شهادات مؤرخي وقيادات الاحتلال الفرنسي والانجليزي (أمثال «ريبو» المؤرخ الفرنسي، الجنرال «ديزيه» قائد الحملة الفرنسية على الصعيد، واللورد «ملنر» -أحد القيادات الرئيسية للاحتلال الانجليزي) يؤكد أيضا النضال الدامي والبطولات الفائقة للفلاحين المصريين في مواجهة قوات الاحتلال. للدرجة التي دفعت أحد قواد الاحتلال الانجليزي أن يذكر في تقريره إلى حكومته بلندن «لقد أنهيت المقاومة من التجار و«الافندية»، ولكن الذي لا أستطيع أن أنهيه .. كيف يمكن للفلاحين الجهلة أن يخططوا وينفذوا معارك عسكرية».. وما كان له أن يفهم.

* حركات المقاومة العنيفة ضد كبار الملاك، من أجل الأرض والكرامة الانسانية:

وخاصة منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات ،في العديد من قرى مصر في وجه بحري والصعيد، والتي سقط فيها عشرات الشهداء دفاعا عن حقوق الفلاحين في الأرض والحياة بدلا من السخرة والمهانة.

* الحركات النضالية- بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي -لحماية وتطوير مكاسب الفلاحين: تلك الانتفاضات التي عمت أيضا الريف المصري ، مستهدفة تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية . متصدية للحلف الثلاثي المعادي للفلاحين والذي يعوق وصول توجهات الاصلاح الزراعي لأصحاب المصلحة الحقيقية من كادحي الريف،والمتمثل في كبار الملاك السابقين والرأسمالية الريفية الصاعدة بشراسة والأجهزة الادارية الرجعية.

واستشهد أيضا- في هذه المرحلة-العديد من القيادات الفلاحية الشريفة.

* العمل على التوحد التنظيمي والنقابي للطاقات الفلاحية:

ولقد تمثل ذلك -في الخمسينيات والستينيات-في التراكم الكمي والكيفي الكبير للفلاحين في الهيكل التعاوني الزراعي ، أملاً منهم في أن تصبح الحركة التعاونية الزراعية -بجانب دورها الميسر والمدعم للانتاج الزراعي- بناء ديمقراطيا كبيرا للدفاع عن حقوقهم ورعاية مصالحهم، حتى وصل عدد الفلاحين المتعاونين في بداية السبعينيات إلى ٢ مليون و ٨٣٠ ألف مزارع تضمهم ٥٢٧١ جمعية تعاونية-على كافة المستويات -تتشكل قياداتها في اتحاد مركزي يعبر -رغم أي سلبيات أو أوجه قصور- عن مؤسسة ديمقراطية كبرى للفلاحين المصريين.

ومنذ منتصف السبعينيات -ومع ضرب الاتحاد المركزي وضرب الحركة التعاونية الزراعية كلها في جوهرها الانتاجي والديمقراطي ،وانهيار أمل الفلاحين في دورها بالنسبة لهم -لم يكن بمحض الصدفة استجابة الكثيرين منهم من العديد من القرى والمواقع في أغلب المحافظات إلى الدعوة لتشكيل «اتحاد الفلاحين المصريين» -كأول تنظيم نقابي لفلاحي مصر- حتى يناضل معهم وبهم ضد كل قوى استغلالهم ومن أجل حقهم في الأرض والحياة.

السمات الرئيسية لحركة النضال الفلاحي في مصر:

إن عملية التأريخ والتوثيق للحركة النضالية للفلاحين المصريين،شديدة الغنى والاتساع بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى التاريخ المصري ،وأهم السمات الرئيسية للحركة النضالية الفلاحية في مصر ، يتمثل فيما يلي:

* أنها لم تتوقف أبدا. تقوم وتنتصر أو تنتكس ، ثم تقوم في مواقع أخرى وبقيادات جديدة.

* قدرتها على ابتكار أساليب النضال الملائمة لكل مرحلة ولكل ظروف موضوعية تحيط بها .

* ربطت دائما بين النضال الوطني والنضال الطبقي والاجتماعي.



٣٠ أبريل ١٩٩٧

قانون طرد المستأجرين شبح يخنق الفلاحين

* قامت في كل المعارك من خلال تحالفات مع قوى أخرى تتفق معها- ولو مرحليا-في أهدافها.(مع كهنة أخناتون ضد القوى المعادية، مع البدو ضد المماليك ،مع الجنود ضد سخرة سعيد، وديليسبس ،مع البرجوازية الوطنية والطبقة الوسطى ضد الاستعمار ، الانجليزي، وبطبيعة الحال مع حلفائها الحقيقيين-الطبقة العاملة والمثقفين الثوريين-في كافة معاركها الطبقية).

* انتهت في العديد من المراحل والمعارك بالعنف ،كتعبيرات ظفر تلقائي من الفلاحين بأن العنف الهمجي الظالم من الاستعمار والطبقات الرجعية، لا يمكن أن يواجه من قبل أصحاب الحق سوى بالدفاع العنيف العادل عن وطنهم وأرضهم وحقهم في الحياة.

دعم ومساندة المثقفين والقوى الوطنية للنضال الفلاحي:

مع حركة النضال المستمرة والصلبة للفلاحين المصريين، كان لابد موضوعيا أن تكون المسألة الفلاحية / الزراعية، موضع اهتمام ودعم ومساندة كل القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع، بدرجات تتفاوت وفق التركيب الطبقي لكل منها:

- فبالاضافة إلى دور **جمال عبد الناصر** و**خالد محيي الدين** وقيادات ثورة يوليو تجاه الفلاحين والذي تمثل أساسا في اصدار قانون الاصلاح الزراعي قبل مضي شهر ونصف على قيام الثورة رغم مواجهة قوى وأوضاع اجتماعية شرسة، نرصد -في هذا المجال:-أحمد عرابي : الذي يؤكد انتماء ثورته للفلاحين -برنامجاً ونوعها- بل ويطلق عليها «حركة الفلاحين».

- الحزب الوطني : وخاصة في مرحلة قيادة محمد فريد له، حيث يتبنى قضايا الفلاحين مدافعا عن حقوقهم ، مهتما بتشكيل الجمعيات التعاونية والنقابات الزراعية لخدمة مصالحهم.

-حزب الوفد : الذي يدعو عام ١٩٣٥ إلى استصلاح الدولة للأراضي الصحراوية وتوزيعها على الفلاحين ، مقدما لهم- في سنوات حكمه المحدودة -بعض المكاسب الاصلاحية في مجال الاسكان والخدمات الاجتماعية.

- الحزب الاشتراكي(مصر الفتاة) : الذي ينادي عام ١٩٥٠ بتحديد الملكية بخمسين فدانا وتوزيع الأرض على الفلاحين ، رافعاً شعاره«الأرض ملك لمن يفلحها».

-الاحزاب والمنظمات الشيوعية واليسارية : التي لم يقتصر دورها -منذ بداية العشرينيات -على وضع قضايا الأرض والفلاح جزءا رئيسيا من برامجها، بل جعلت من نضالها الفعلي مع الفلاحين -في سبيل تحقيق هذه البرامج -محوراً أساسيا لحركتها، وقدمت من أجل هذا التضحيات الغالية.

-كبار المثقفين والمفكرين المصريين ، الذين جعلوا من قضية الظلم الواقع على الفلاح وخاصة بالنسبة لقضية العلاقة الايجارية ، بندا رئيسيا في كتاباتهم واهتماماتهم (د. **عبد الرازق السنهوري- د. طه حسين- عمر لطفي-خالد محمد خالد- محمد خطاب-عبد الرحمن الرافعي- مريت غالي- محمد علي ناصر-بيرم التونسي-الأب هنري عيروط- عبد الرحمن الشرقاوي**.. الخ. العشرات بل والمئات ممن شكلوا الفكر والوجدان المصري طوال هذا القرن) ،والذين -وإن اختلفت رؤاهم حول أسباب وحلول المشكلة الفلاحية- اتفقوا على حق الفلاحين في الأرض والحياة الانسانية.

.. واليوم..

وقد تم احكام الحصار على الفلاح المصري وأقيمت حوله الأسوار العالية من الجهات الأربع:

* وزارة الزراعة وسياساتها المدمرة للزراعة والمهدرة للفلاحين تحت شعار «تحرير الزراعة».

* كبار ملاك الأراضي واصرارهم الوحشي على طرد المستأجرين من الأرض.

* مافيا الخصخصة المستنزفة لدماء الفلاحين بعد تهميش الحكم للدور التعاوني.

* المؤسسات الدولية القابضة على رقاب الفلاحين والتي أعطي لها صلاحيات واسعة للتحكم في السياسة الزراعية ومقدرات الفلاحين.

.. مع احكام هذا الحصار على الفلاحين في هذه المرحلة، فان العديد من القوى السياسية والديمقراطية -تمشيا مع السياق التاريخي للنضال المصري- تقف مع الفلاحين بتأييد مطالبهم والدفاع عن مصالحهم والتصدي للهجوم- بمحاوره المختلفة-على مكتسباتهم بل على حياتهم، ولكنهم يطمحون في المزيد من ابنائهم واخوتهم من مثقفي مصر وسياسييها ومشكلي وجدانها القومي، وخاصة بالنسبة لمطالبهم الحالة والعاجلة الرئيسية التي من أهمها:

١- مساندتهم في معركتهم ضد طرد ملايين المنتجين -من المستأجرين وأسرهم- من الأرض الزراعية مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد.

٢- الوقوف معهم في مطالبتهم باستمرار الدور التعاوني الزراعي في مواجهة تحكم الاحتكار والسوق السوداء في كافة مراحل عملية الانتاج الزراعي ، من توفير مستلزمات الانتاج حتى تسويق المحاصيل.

٣- دعم «اتحاد الفلاحين المصريين» -تحت التأسيس -حتى يصبح حقا وفعلا مؤسسة نقابية كبرى لفلاحي مصر، قادرة على حمل عبء الدفاع عن مصالحهم وحماية حقوقهم.

وهم واثقون أنهم سيجدون من كافة صفوف القوى الاجتماعية الوطنية كل صور المؤازرة والنضال المشترك.



الخصخصة تهدد التأمين الصحى


وزير الصحة


د. سمير بانش

● ● خالد البلشى

«خصخصة التأمين الصحى..! أبدا!!»
كانت البداية عندما سمعت هذه العبارة حيث أنتابتنى الدهشة والذهول لفترة طويلة واستبعدت أن يحدث ذلك كثيرا ولكننى عندما عاودت التفكير فيما يحدث الآن قلت.. ربما..!.

وإيمانا منا بدور الصحافة فى التنبيه والتحذير وحتى لا ننتظر أن تقع الواقعة، وخصوصا وأن قطاع التأمين الصحى- ورغم مساوئه وعيوبه الكثيرة- الا أنه يعنى لعامة الشعب من الفقراء ومحدودى الدخل من العمال الكثير. لذلك قررنا البدء فى استطلاع الحقيقة حول ذلك حيث لم يتبق لدينا إلا التأمين الصحى والذى كان أملنا أن يشمل كافة قطاعات الشعب خصوصا بعد ما آلت اليه اقسام العلاج المجانى فى المستشفيات الحكومية من حال.

وعندما بدأنا فى استكشاف حقيقة ما يحدث تجمعت مجموعة من المؤشرات التى تؤكد أن الدولة تتجه لخصخصة جديدة فى هذا القطاع الحيوى بالنسبة للكثيرين . ولكن ظهرت مؤشرات أخرى تنفى هذا وأمام هذه المعلومات المتضاربة توجهنا للمسئولين عن القطاع **ابتداء من إدارة العلاقات العامة فى الهيئة وحتى وزير الصحة** فلم نجد أمامنا إلا أبوابا مغلقة مما دعم شكوكنا، رغم اجماع المهتمين بهذا القطاع على أهميته وتعليقهم كثيرا من الآمال عليه ولذلك فاليكم حكاية **التأمين الصحى** من البداية وحتى الآن والتى نرجو أن لا تكون النهاية.

****

منذ ثورة ١٩٥٢ اهتمت الحكومة بان تكفل الرعاية الصحية لجميع أبناء الشعب فتوالت التشريعات التى تؤكد على وجوب وجود رعاية صحية للعاملين وتتابع صدور تشريعات التأمينات الاجتماعية منذ ٥٢ وحتى ٦٤. حيث صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذى عنى باحكام تأمين المرض واصابات العمل. كمااستحدث نظام التأمين الصحى الاجتماعى لأول مرة بالباب الخامس منه بحيث يسرى على جميع العاملين. كما صدر القانون ٧٥ لسنة ٦٤ فى شأن التأمين الصحى على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية ثم صدر القرار الجمهورى ٢٠٩ لسنة ٦٤ بانشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى.

ومنذ البداية انتهجت مصر المنهج التدرجى فى تطبيق التأمين الصحى حيث يقسم المجتمع إلى فئات وشرائح للسكان يتم التطبيق عليها تدريجيا بحيث كان من المستهدف أن يشمل التأمين الصحى كافة فئات المجتمع بأسرع وقت ممكن.وأن يكون هو النظام العلاجى الاساسى فى مصر. واختارت الدولة البدء بالتطبيق على العمال وذلك بحكم ما رأت من سوابق التطبيق فى الدول الأخرى. كانت البداية بالقوى العاملة يستند فى جوهره إلى أن توفير رعاية صحية جيدة لهم سوف يؤدى إلى رفع الكفاءة الانتاجية وانخفاض معدلات التغيب عن العمل بسبب المرض، وبالتالى زيادة الربحية، وأيضا لأن الدولة فى هذا الوقت اعتبرت القوى العاملة ثروة بشرية يملكها المجتمع لطالما عانت اجتماعيا واقتصادياً.

ولكن الأمر لم يكتب له التطور اذ سرعان ما اتت نكسة ٦٧ ليتوقف التقدم فى المشروع.

وفى عام ٧٥ صدر القانون ٣٢ لسنة ٧٥ فى شأن نظام العلاج التأمينى للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة . يستهدف فى الاساس تخفيض مساهمة الدولة والمؤمن عليهم إلى نصف المساهمة المقرره فى القانون ٧٥ لسنة ٦٤ مع تحصيل المؤمن عليه رسوم رمزية عند الانتفاع بالخدمة وكأن الدولة بدأت تنسحب وتلقى على العاملين بالمسئولية ..وبعد ذلك صدر القانون الموحد ٧٩ لسنة ٧٥ ليقضى على تعدد التشريعات ونص على انشاء صندوق خاص بالهيئة وتنظيم التأمين على أرباب المعاشات والأرامل والذى صدر بشأنه قرار رئيس الوزراء رقم ١ لسنة ٨١ والذى يجيز للأرملة المستحقة للخدمة الانتفاع بها فى مقابل سداد اشتراك ٢٪ من المعاش ثم تبعه القرار رقم ١٠ لسنة ٨١ بشأن سريان أحكام التأمين الصحى على أسر المؤمن عليهم مقابل ٥ر٪ لكل فرد من المعاش.

وطبقا لهذه القوانين وصل عدد المؤمن عليهم حتى سنة ١٩٩٢ إلى حوالى ٣ر٥ مليون شخص أى بمعدل ١و٩ ٪ تقريبا من السكان. ثم صدر القانون ٩٩ لسنة ٩٢ فى شأن التأمين الصحى على طلاب المدارس وصدر فى ٢٢ يوليو

ليشمل كافة طلاب المدارس من **رياض الأطفال حتى الثانوى العام** وذلك بعدما تكشفت المؤشرات عن ضعف الصحة و اللياقة البدنية للاجيال الجديدة المتقدمين للكليات العسكرية.

وادراكا لاهمية رعاية النشء وتعهيد ابناء الجيل المقبل بالرعاية والعناية الصحية الواجبة. وذلك ليرتفع عدد المؤمن عليهم من السكان وطبقا لاحصائيات ديسمبر ١٩٨٥ إلى حوالى ٢٠ **مليون فرد بما يعادل ٣٦,٥٪ من مجموع سكان البلاد.**

كان هذا عن الجانب التشريعى الخاص بالتأمين الصحى ولكنه لا يلقى الضوء بشكل جيد على أسس المشكلة حتى عام ١٩٨٥ وحسب تصريحات الدكتور **سمير ضياء** رئيس الهيئة الأسبق بلغت ودائع الهيئة مائة مليون جنيه.

وطبقا لدراسة للاستاذ **رفعت رضوان** مدير الهيئة الحالى فان العجز المالى قد بدأ فى الظهور منذ العام ٨٦/ ٨٧ بالنسبة للقانون ٣٢ لسنة ٧٥ ومنذ عام ٨٨/ ٨٩ بالنسبة للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ وبرز بشكل واضح فى العام المالى ٩٠/٩١ مما ادى لتراكم مديونيات الهيئة العامة للتأمين الصحى حتى بلغت فى ٣١ ديسمبر ٩٥ ما يعادل ٣٠٤ مليون جنيه.

يثور هنا تساؤل: كيف تحول الوضع المالى للمؤسسة من وفر ١٠٠ مليون جنيه سنة ٨٥ إلى عجز مالى خلال سنة واحدة سنة ٨٦ / ٨٧ حسب الدراسة المشار إليها والاجابة بسيطة. فقد أصدر وزير الصحة انذاك قراراً بتحويل ودائع الهيئة للصرف على المؤسسات العلاجية الأخرى. ليرفض رئيس الهيئة أنذاك القرار فيتم إقالته ليأتى الرئيس الجديد ليوافق على القرار. وبذلك تتحول مدخرات العمال لدى الهيئة لأوجه أخرى. ويتحمل العمال الاعباء من أجل اصلاح الوضع المالى بعد ذلك.

هناك مشكلة أخرى تواجهنا. فحسب تقارير منظمة الصحة العالمية وطبقا لتقارير مجلس الشورى فان نصيب المنتفع من التأمين الصحى قد تدنى ليصل إلى **٢٥ جنيها كل عام فى حين أن ما يدفعه الموظف المصرى يصل إلى أضعاف هذا الرقم فى صورة اشتراك ورسوم ودفعات وضرائب.**

المهم أنه لمعالجة العجز المالى بدأ فى اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتى كانت بالتأكيد تؤثر على نوعية الخدمة التى تقدمها الهيئة للمنتفعين. ففى عام ٨٨ صدر قرار رئيس الهيئة د. **سمير ضياء** لتحويل جزء من مستشفيات الهيئة للعلاج باجر ثم كان القرار ٢١٦ لسنة ٨٨ أيضا والذى قضى بالا يكتب أى أخصائى أكثر من ٣ أدوية. وكان أحد أهداف التطبيق على طلاب المدارس هو سد العجز عن طريق زيادة أعداد المشتركين، ولكن ذلك أدى لزيادة التدهور حيث أن المحتاجين للنظام قد زادوا وذلك نظراً لقصور التخطيط عند التطبيق على الطلاب. مما أدى لزيادة فى سوء الخدمة وارتفاع المديونية، وذلك لا ينفى الهدف النبيل من التطبيق على الطلاب ولكن يشير إلى سوء التخطيط داخل الهيئة).وفى أكتوبر ٩٤ **تقف القيادات العمالية** بشدة ضد اقتراح بزيادة مبالغ المشاركة فى روشتة العلاج إلى ٣٠٪ وكذلك المشاركة فى مصاريف المستشفى. و فى يوليو ٩٥ خرجت قيود جديدة على صرف أدوية التأمين الصحى غالية الثمن كما بحثت الهيئة ترشيد أعداد الأطباء والعاملين بها وذلك للمساهمة فى سداد ديون الهيئة.

وفى هذا الوقت طالب فيه رئيس الهيئة بضرورة **رفع مشاركة العاملين إلى ٣٠٪ بل أن رئيس الهيئة فرع الاسكندرية طالب برفعه إلى ٤٠٪**.ورغم المطالبات برفع الاشتراك فان الدراسات الحكومية خرجت لتؤكد تدنى مستوى الخدمة التى تقدمها الهيئة.

كانت كل هذه القرارات بمثابة ارهاصات بان الهيئة بدأت فى التخلى عن دورها ومحاولة لدعم الاتجاهات نحو الخصخصة. والذى بدأت ارهاصاته تظهر أيضا من خلال بعض الدراسات الحكومية حيث دعت دراسات **لجنة الصحة بمجلس الشعب سنة ٨٥ إلى ضرورة ايجاد انظمة بديلة للتأمين الصحى** تقدم عن طريق هيئات لا تهدف للربح. كانت هذه هى البداية الخافتة للدعوة واستمراراً لها. ولكن أيضا بشكل خافت دعت دراسة أخرى لمجلس الشورى سنة ٨٧ لان تتحمل الدولة أعباء الرعاية الصحية الطارئة والخدمات الوقائية.أما الخدمات العلاجية فتقترح اللجنة أن يتصدى لها التأمين الصحى لغير القادرين.

وتبدأ عبارة **غير القادرين** والتى لا نستطيع تحديدها كما أن هذا يعد اخلالاً باحد مبادئ التأمين الصحى القائم على التكافل الاجتماعى بين جميع طبقات الشعب بحيث يعطى الفرد حسب قدرته ويأخذ حسب حاجته.

لكن الدعوة ما لبثت أن خبت سريعاً حيث ظهرت دراستان حكوميتان فى سنتى ٨٧، ٨٨ تناديان بضرورة التوسع فى التأمين الصحى لكل قطاعات الشعب ودعوة لمساواة مواطنى المدن والريف والا ينظر للمشروع على أنه مشروع تجارى وكان ذلك فى مجلس الشورى أيضا. ثم كان التطبيق على طلاب المدارس سنة ٩٣ ليعنى استمرار مبدأ التوسع، ثم فى ٩٥ دعوة لتشريع جديد للتأمين على أصحاب المعاشات ودخولهم مباشرة للتأمين الصحى دون طلب.

وفى النصف الثانى من عام ٩٥ بدأت الصحف تركز على خسائر الهيئة وتدعو لرفع الاشتراكات ويبدأ مجلس الشورى فى مناقشة ما يعرف بمشروع استرداد نفقات العلاج والذى عرضه المجلس تحت مسمى مشروع التفاهم، ويتم بمقتضاه رد الهيئة لمبالغ مالية- متفق عليها مسبقا-تدفع مقابل تكاليف علاج أنفقها المريض وهذه المبالغ لا تعتمد على تكاليف العلاج الفعلية ولكن تدفع طبقا لقيمة ما دفع من اقساط. وسط هذا وطبقا لتجاربنا السابقة فى عملية الخصخصة بدأت الشكوك تدعم لدينا لتصبح مخاوف على المصير المرتقب للهيئة.

وتزداد المخاوف حدة بعد الاعلان عن تقديم الدكتور **مصطفى القاضى** رئيس القطاع الجنوبى فى هيئة التأمين الصحى لاستقالته من الهيئة، مسببا لها بان **هناك مخططاً حكوميا لتصفية مشروع التأمين الصحى وان الهيئة تجاهلت التوصيات التى قدمت لاصلاح الوضع المالى للهيئة.**

وفى مارس ٩٦ تظهر دراسة للاستاذ **رفعت رضوان** مدير الهيئة يقوم فيها بالرد على الذين يطالبون بوقف دور الرعايةالصحية التأمينية عند الحد الذى بلغته أو المطالبة بافساح المجال للقطاع الخاص ليتولى المسئولية تمشيا مع الاتجاه العام للخصخصة أو المزج بينهما.

وفى محاولة لحسم الشك باليقين حول خصخصة التأمين الصحى حاولت عرض الامر على مدير الهيئة وكذلك رئيس مجلس إدارتها ليتكشف لنا أن مدير الهيئة ووكيل أول وزارة الصحة الاستاذ **رفعت رضوان** ممنوع من الكلام للصحافة فى موضوع التأمين الصحى .. خصوصا **أنه أحد أكثر** المهتمين بهذا المجال والذى تؤكده دراساته و

كتاباته الكثيرة حول الموضوع وبالتوجه لوزارة الصحة وتقديم طلب تصرح لنا موظفة العلاقات العامة انه يعرض الطلب على الدكتور **صبرى سلطان** صرح بان موضوع التأمين الصحى موضوع شائك ولا يستطيع أحد أن يتكلم فيه غير وزير الصحة وأن الطلب سيحول للوزير لمقابلته بشأن هذا الموضوع. وتبدأ رحلة جديدة من المماطلات بسبب انشغال الوزير وأن علينا الانتظار لحين أن يبت فيه الوزير. وتستمر هكذا حتى الان لمدة شهر ونصف والطلب لم يبت فيه. ويبدو أن الوزير نفسه ليس بيده الأمر ولا يستطيع الكلام. حيث صرح فى أحد أحاديثه لمجلة عالم الصحة ان التأمين الصحى سوف تحل مشاكله عندما يدخل لاولويات د. **الجنزورى**. ومن يعلم ربما أن الأمر ليس بيد الجنزورى نفسه.

ومن المهم لكى نضع ايدينا بدقة على المشكلة معرفة مجموعة من الحقائق:

١- إن واحدة من أكثر الدول تبنيا للنظام الرأسمالى فى العالم وهى **انجلترا** فيها نظام حكومى للتأمين الصحى تحت إشراف وزارة الصحة يغطى جميع السكان ويقوم على اساس الاشتراكات والتى تقدر بـ ١٪ من الأجور ويقدم رعاية طبية شاملة ونظام المشاركة فى الدواء بنسبة ١٥٪ ا مصر ٣٦٪ من السكان الاشتراك ٣٪ المشاركة فى الدواء ٢٥٪) ونجد **روسيا** فيها نظام حكومى أيضا يغطى جميع السكان فى حين **فرنسا** يغطى ٩٨٪ من السكان و**كندا** ٩٩٪ من السكان ويقدم خدمة رعاية صحية والنمسا ٩١٫٧٪ من السكان. وكلها أنظمة حكومية أو قومية تقدم رعاية صحية شاملة. وفى **المانيا** نظام حكومى لا مركزى اجبارى لذوى الدخول الضعيفة ويغطى ٩٠٪ من السكان و الاشتراك ٩٪ من الاجر مناصفة بين العامل وصاحب العمل ومشاركة ١٠٪ من الدواء. أما **أمريكا** أكثر الدول رأسمالية فتبنيا نظام تأمين صحى اجتماعى لكبار السن وغير القادرين برسم رمزى وكان أحد أسباب نجاح **كلينتون** هو الوعود بالتوسع فى التأمين الصحى الاجتماعى.

أمام كل هذه الحقائق على أى أساس تتم المطالبة بتخصيص أو بيع وحدات التأمين الصحى أو حتى تطبيق نظام استرداد نفقات العلاج أو حتى الدعوة لرفع المشاركة فى ثمن العلاج عن نسبة الـ ٢٥٪ بالنسبة للعمال أو الـ ٣٠٪ للطلاب ونحن نرى أن المشاركة فى الدول لم تزد عن ١٥٪.

٢- وطبقا لدراسة سابقة أجراها **د. حسن عبد الفتاح** رئيس الهيئة الحالى ويعد مقارنة النظم المختلفة للتأمين الصحى توصل إلى أن التأمين الصحى جزء لا يتجزأ من الخطة الاجتماعية التى يجب أن تسير مع الخطة الاقتصادية للدولة وأنه من الممكن أن تساهم الدولة بجزء كبير من تكاليف التأمين الصحى ليس بصفتها صاحب عمل ولكن من حصيلة الضرائب و ذلك لنستطيع البدء فى التطبيق على الطبقات ذات الدخل المحدود. الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

٣- تعرضت مادتان من الدستور المصرى لحقوق المواطن فى المجال الطبى ومدى كفالة الدولة ومسئولياتها عنها ففى المادة ١٦ تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعاً لمستواها. فى حين نصت المادة ١٧ على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وفقا للقانون. فأين نحن الآن من ذلك؟.

٤- نلاحظ أن الانفاق الصحى الحكومى فى مصر فى سنة٩٦ وطبقا لتقارير وزارة الصحة لا يتعدى أكثر من ٢٫٢ ٪ من الميزانية فى حين أنه كان ٥٪ عام ٦٤ فبدلا من الدعوة لعودته كما كان عام ٦٤ (الدكتور **سمير فياض** رئيس المؤسسة العلاجية السابق دعا لزيادته إلى ٧٪ من الميزانية) تحاول الحكومة التخلى عن قطاعات كبيرة من الفقراء بالتخلى عن مشروع التأمين الصحى.

٥- أثبتت التجارب أن الاستثمار فى مجال الصحة هو من أنجح الاستثمارات وهذا ما توصلت اليه الحكومة فى الستينات فمما لا شك فيه أن المرض بما يتسبب فيه من أعباء مختلفة يعكس اثاراً سلبية على نوعية الحياة وعلى الانتاج وفى تقرير البنك الدولى عن التنمية سنة ٩٣ دراسة اجريت لتحديد حجم السنوات المقدرة كسنوات مفقودة من الفرد والمجتمع نتيجة المرض والاصابة كانت النتائج ان حوالى ٣٠٠ سنة تفقد من عمر كل ١٠٠٠ شخص فى دول الشرق الأوسط من بينها مصر فى حين لا تتعدى النسبة ١٥٠ سنة فى الدول المتقدمة أى أن النسبة النصف فلماذا نتخلى عن التأمين الصحى الآن.

٦- وأخيرا وبمتابعة كثير من المهتمين بالمجال سواء من هم فى مواقع المسئولية الان عن طريق أبحاثهم السابقة أو المهتمين العاديين وجد أن الجميع أجمع على ضرورة وجود نظام التأمين الصحى وأهميته بل إن الجميع دعا إلى امتداد مظلة التأمين الصحى لتشمل جميع السكان وهذا ما سوف يتضح فيما نستعرض من آراء فمن أين أتت فكرة خصخصة التأمين الصحى أو التوقف عند هذا الحد؟ من هو صاحبها..؟ هذا ما نريد أن نعرفه ..؟!

آراء المهتمين

سنبدأ مع **د. مصطفى القاضى** أحد الذين فجروا القضية حين قدم استقالته من الهيئة حينما كان مدير القطاع الجنوبى للهيئة مطلقا صيحة تحذير.. «**أحذروا هناك مخطط حكومى لتصفية هيئة التأمين**» مؤكدا بان التركيز الذى جرى على الخسائر فى الهيئة هو سبب للانقضاض على الهيئة وتصفيتها فى حين أن الهيئة تجاهلت ما قدم من اراء ومقترحات لترشيد النفقات فى الهيئة حيث دعى لان تعمل الهيئة على تفرغ الاطباء فى القطاع الذى يهتم بالكبار حيث أن تفرغ الاطباء فى هذا القطاع سيكلف الهيئة ٨٨٧ ألف جنيه فى حالة ضمان دخل اضافى للطبيب من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه حسب درجته وذلك يوفر على الهيئة حوالى ٢مليون جنيه فى نظام التأمين الصحى للكبار وفى قطاع يمثل أقل من ١٠٪ بالاضافة لتحسين الخدمة حيث سيعمل الطبيب الوقت الكامل من الساعة ٩ إلى الساعة الخامسة وهذا القطاع يكلف ٢٫٨٥ مليون جنيه الآن.

الجزء الثانى ويقوم على التوسع فى إنشاء الصيدليات التابعة للهيئة حيث إن الهيئة تحصل على ٥٦٪ من الدواء من جهات خارجية فى حين أنها تأخذ ٣٠٪ خصماً على الأدوية فى حالة تعميم الصيدليات الداخلية ولو حدث ذلك فان تكاليف العلاج سيحدث فيها أكثر من ٣٠ مليون جنيه وفر. ويضرب **د. مصطفى القاضى** المثل بهذين القطاعين ويترك القياس على باقى القطاعات ويشدد على أهمية المحافظة على هيئة التأمين الصحى حيث يرى أنها الرصيد

الشيقى لنا وللفقراء للعلاج الرخيص.

أما الاستاذ **رفعت رضوان** مدير الهيئة ووكيل أول وزارة الصحة فلقد أوصانا بان نستطلع رأيه من كتبه ودراساته المنشورة بعد ما احتلنا للوصول إليه حيث أنه ممنوع من الحديث للصحف بامر كتابى من وزير الصحة ورئيس الهيئة.

وطبقا لما قرأناه يعزى الاستاذ **رفعت** رضوان ما آل إليه الحال فى التأمين الصحى إلى **عدم وجود تخطيط وعدم وجود رؤية مستقبلية لما يدخل علينا من تغيرات** ويتحدى أن يقدم له أحد تصوراً حول المستقبل فى الهيئة.

ويبدأ فى الحديث مفنداً آراء الداعين للخصخصة متسائلا هل لا زال التأمين الصحى الاجتماعى ضرورة فى مصر؟.. ويقول لا زال جوهر المشكلة فى مصر كما هو منذ بدأ التفكير فى نشأة نظام التأمين الصحى منذ أكثر من ٣٠ عاماً. والذى يتمثل فى **اختلال التوازن بين تعداد السكان واحتياجاتهم الصحية من جهة أخرى وبين الامكانيات المادية والبشرية** المتاحة من **جهة** فلا زالت الامكانيات المتاحة أقل كثيرا من اللازمة لمواجهة الحد الادنى من الرعاية الصحية للمواطنين.

كما **أن الغالبية العظمى من السكان على ضوء انخفاض مستوى الدخول والارتفاع الجنونى لأسعار الرعاية الصحية الخاصة بعيدة عن استخدامها** الا فى الضرورة على سبيل الانتحار. ولا زال الانفاق الصحى يحتل مكانة متأخرة فى توزيع الموارد رغم ادراك اهمية الصحة مما جعل مستوى الرعاية الصحية المجانية متدنياً بل أنه أصبح مجرد ذكرى حيث أصبح شعاراً دون مضمون حقيقى. مما يعنى أن الاعتماد على الدولة لاستكمال امكانيات الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين امر صعب للغاية وأن اعتماد المواطن على نفسه فى تحمل أعباء الرعاية الصحية جد مستحيل. وهذا كان وحده مبرر نشأة نظام التأمين الصحى الاجتماعى فى مصر وبالتالى لا زالت الضرورة تفرضه. **فالتأمين الصحى فى ظل ما قلنا ينقل عبء تكلفة الرعاية الصحية اللازمة إلى عاتق المجتمع فالتأمين الصحى الاجتماعى مهم جدا حيث يلعب دوراً فى عدالة توزيع الدخول إذ يستند إلى قاعدة التكافل الاجتماعى فالمؤمن عليه يؤدى التزامه وفقاً لقدراته ويأخذحقوقه بقدر حاجته.**

-ثم يطرح سؤالاً آخر وهو هل يمكن للتأمين الصحى الخاص أو التجارى أن يحل محل التأمين الصحى الاجتماعى ويلعب نفس الدور؟!.

ويقول إن هذا لا يمكن فالتأمين الصحى الخاص ليس معنياً باستكمال إمكانيات الرعاية الصحية فى المجتمع وانما استخدام المتاح منها وفى تحديد التزامات المؤمن عليهم بما يكفل له تحقيق عائد من العمليات التأمينية يتناسب مع درجة التعرض للخطر ولجأت بعض الدول لتقديم اعانة للتأمين الصحى الاختيارى فى أواخر القرن ١٩ إلا أن التجربة فشلت نتيجة انخفاض مستوى الدخول.

ولذلك فان الاستاذ **رفعت رضوان** يرى أن أهم **تحد يواجه التأمين الصحى فى مصر هو التغطية الشاملة ومواجهة الاتجاه الجارف نحو الخصخصة وهبوب رياح الجات.** ولذلك فان تكامل المؤسسات ونظم الرعاية الصحية الحكومية الموجودة فى المجتمع يصبح ضرورة ضمنية فلن يعد لهذه المنظمات هدفها الأصلى الذى انشئت من أجله اذا ما امتدت مظلة التأمين الصحى لكافة المواطنين فى اقليم ما ولذلك فلابد لكل هذه المؤسسات أن تتحول لخدمة التأمين الصحى والا كان بقاؤها خارج هذا الاطار هدراً غير معقول للموارد والامكانيات المتاحة.

أما د. **محمد حسن خليل** وكيل جمعية التنمية الصحية والبيئية وطبيب بمستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر فلقد حذر من **الاتجاهات الموجودة الان التى تدعو لخصخصة الهيئة أو بيع وحداتها** حيث دعى لان تظل هذه الوحدات تحت اشراف التأمين الصحى حيث أنها ستعمل على ضبط اسعار القطاع الخاص فى حالة قيام الهيئة بدور الممول والذى تتعامل معه الهيئة وضرب مثلا لما كان يحدث عند تغيير مفصل الركبة والذى قلت تكلفته اكثر من الثلث بعدما أصبح يجرى فى مستشفى مدينة نصر (كانت تكلفته فى احد المراكز الخاصة تصل الى ٧٥ الف جنيه)قلت لأكثر من الثلث كما ندد بالمحاولات التى تستهدف تطبيق مشروع استرداد نفقات العلاج حيث رأى أن ذلك يعد تخلياً من الدولة عن دورها فى توفير العناية الصحية للافراد.

ثم قال لنا بان من الاسباب المهمة فى تدهور مستوى الخدمة العلاجية فى مصر هو تعدد الأنظمة العلاجية ودعا لتكامل هذه المشروعات تحت مظلة التأمين الصحى وذلك لرفع مستوى الخدمة الصحية وأكد على ضرورة أن تستمر هيئة التأمين الصحى وتمتد لتشمل جميع قطاعات الشعب.

أما الدكتور **محمد ابراهيم شحاته** رئيس الجمعية العلمية للتأمين الصحى الاجتماعى ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الأسبق.. فقد أكد على أهمية دور التأمين الصحى الان رغم **خسائره الكبيرة والتى وصلت إلى ٤٥٠ مليون جنيه** حسب تصريحاته ويقول يوجد هناك اتجاهان متعارضان أحدهما هو أن تظل الهيئة كما هى وتتعاقد مع الجهات الأخرى فى الأماكن غير الموجود بها مؤسسات صحية تابعة للهيئة. أما الاتجاه الثانى فهو بيع المنشآت الصحية التابعة للهيئة ويكون دور الهيئة التخطيط ووضع المعدلات وهو يعارض الطرف الثانى ويقول أننى اثناء فترة رئاستى للهيئة ركزت على إصلاح صورة الهيئة والتوسع فى تقديم الخدمة عن طريق انشاء مؤسسات صحية تابعة عن طريق الانشاء والتعاقد .ويقول أننا نريد نظاماً يحقق الاتى:

١- تحقيق المعادلة الصعبة بتقديم أحسن جوده ممكنة باقل تكلفة ممكنة بحيث نحافظ على التوجه الاجتماعى الذى من أجله انشئت الهيئة.

٢- نظام يعمل على تكامل مستويات الخدمة ابتداء من المدارس ووصولاً إلى الأخصائى وحتى المستشفى حيث يوجد نظام تحويلى وملف طبى.

٣- نظام يشرك مقدمى الخدمة فى المخاطر والحوافز.

وفى اطار تقديم تصور للمستقبل يتلافى العيوب الموجودة فى النظام الحالى وجدنا أن تصورات كل من الاستاذ **رفعت رضوان** والدكتور **محمد حسن** ودكتور **محمد شحاته** تصورات متقاربة فى مجموعها مع بعض الاختلافات الطفيفة.

حيث يقوم تصورهم على **انشاء نظام تضم فيه المؤسسات التابعة للهيئة مع المؤسسات المماثلة من عيادات ومراكز ووحدات صحية**

ومستشفيات حكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو المؤسسات العلاجية وتديرها مؤسسة ذات ادارة حديثة قادرة على مواجهة التطورات الجديدة في العالم والمجتمع بحيث تشمل هذا القطاع الحكومي في مجال الصحة وبحيث يصبح دور هيئة التأمين الصحي التمويل ومتابعة الاداء في هذه المؤسسات مما يتيح للهيئة العامة للتأمين الصحي كممول شراء الخدمة من المنظمات المتاحة في المجتمع حسب الأحوال سواء من الحكومية أو الخاصة بحيث يتحقق التنافس بين كل هذه التجمعات وبحيث تلعب المؤسسات الحكومية دوراً في ضبط أسعار اداء الخدمة وبحيث نستطيع توفير خدمة أفضل باقل تكلفة ممكنة للمؤمن عليهم.

وسوف يشجع دور الهيئة الجديدة على الاستثمار في استكمال الامكانيات المادية و البشرية اللازمة في نطاق التطبيق لأن إحجام رؤوس الأموال الخاصة عن الاستثمار في منشآت صحية بالقرى مثلا سببه عدم وفرة الزبون لكن حينما تعرض الهيئة طلب الخدمة لعدد مضمون من المؤمن عليهم في منطقة ما سوف تقوم بسداد المستحق من أجور الخدمة عنهم فان ذلك سوف يشجع على الاستثمار وعلى إعادة توطين الخبرات مرة أخرى بدلاً من نزوحها بحثا عن الزبون في المدن القريبة.

وبافتراض أن رؤوس الأموال الخاصة احجمت عن انشاء عيادة أو مستشفى بقرية ما كانت وفقا لمعايير ومعدلات الخدمة بحاجة إليها فان الهيئة تقوم بتشجيع الاستثمار من خلال دخولها كمساهم بالجزء الأكبر من الأموال المطلوبة تماما كما تفعل الشركات القابضة أي استثمار جزء من فائض الأموال للمؤمن عليهم في المشاركة لانشاء وحدات صحية سوف يدر مستقبلا عائداً تحصل منه على نصيبها بقدر ما شاركت به من رأسمال وهو نسبة ذاتية لمواردها تشجيعا للآخرين على المشاركة.

ويضيف دكتور **محمد ابراهيم شحاته** بان النظام يجب أن يشمل الجانب الوقائي بجانب الجانب العلاجي بحيث تقوم المؤسسات على العمل على تقليل النفقات بحيث تجعلني لا أمرض عن طريق الوقاية وادخال الافكار الجديدة في الطب.

لا نستطيع أن ننتهي قبل أن نقدم رأي أحد الاكاديميين في مجال الاقتصاد وهو من المهتمين بالتأمين الصحي وهو الدكتور **متولي السيد متولي** وكيل كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان حيث يرى: **أن التأمين الصحي هو الرصيد الاستراتيجي لمواجهة مشكلة العلاج في مصر** وذلك أن عديداً من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية قد ادى إلى واقع أصبحت المصادر التقليدية للتعامل مع المرض غير فعالة وخاصة مصادر العلاج المجاني ويضاعف من الاثار السلبية لذلك الواقع زيادة الطلب على الخدمات الصحية ومحدودية الموارد المتاحة لمستشفيات وزارة الصحة في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة فوق مستوى قدرات جميع طبقات المجتمع بما في ذلك الشرائح الأولى من الطبقة العليا.

ثم يضيف : أنه في بريطانيا مثلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي مواجهة موقف مماثل كان المدخل الذي أتفقت عليه الحكومات المتعاقبة هو تطبيق نظام التأمين الصحي. وفي **أمريكا** ما زالت المشكلات الصحية ونظم العلاج محل جدل وطني كبير إلى حد أنها جاءت في الترتيب الأول للرئيس الأمريكي الحالي.

ونتيجة ما يعاني التأمين الصحي من أزمات انعكس على أداء المؤسسة واعطاء صورة سلبية لها نتيجة لعدم وجود الاعتمادات المالية الكافية لتوفير السيولة اللازمة لدفع المبالغ المستحقة للموردين وخاصة الصيدليات.

وهنا فان الدكتور **متولي** يدعو لمواجهة ذلك دون المساس بالهيئة ودورها بل أنه يدعو إلى العمل على حل مشكلة العلاج في مصر من منظور الحرص على تحقيق توازن بين الحاجة إلى خدمة صحية فعالة ومستوى انساني للمواطن المصري بصفة عامة فيكون الهدف الاستراتيجي(الذي قد يتحقق بعد عشر سنوات) هو أن تمتد مظلة التأمين الصحي لتغطي جميع المواطنين والمقيمين في مصر. بحيث **تندمج موارد التأمين الصحي مع الموارد المتاحة لوزارة الصحة وخاصة المستشفيات والمراكز العلاجية لتكون منافذ لتقديم خدمات التأمين الصحي في جميع المحافظات** وأن يقتصر دور وزارة الصحة عندئذ على التخطيط والمتابعة والقيام بالخدمات الوقائية والصحة العامة والخدمات الأخرى غير العلاجية.

ويؤكد د. **متولي** على ضرورة الحرص على الدور الاجتماعي الذي يؤديه التأمين الصحي والعمل على استمراره فاننا بتحقيق ذلك نكون قد نجحنا فعلاً في ارساء إحدى دعائم الأمان للانسان المصري ونكون قد اكدنا على البعد الانساني في فكر الادارة المصرية واضأنا شمعة جديدة تضئ على وجه مصر باعتبار ذلك إحدى دعائم النهضة الحضارية.

بعد استعراض وجهات النظر حول الموضوع نجد أن جميع الخبراء اجمعوا على أهمية التأمين الصحي بل ودعوا إلى أن يمتد النظام ليشمل جميع المواطنين وذلك بحيث تتكامل جميع الانظمة العلاجية في البلاد في خدمة التأمين الصحي مما يقضي على تعدد الانظمة العلاجية في مصر والذي يعد أحد أهم الاسباب لسوء الخدمة في مصر فمن أين أتت فكرة خصخصة أو بيع وحدات التأمين الصحي أو حتي التوقف بدوره عند هذا الحد.

وقبل أن أنهي موضوعي أقدم مؤشرات وآراء سريعة لتساعد ايضا في مزيد من الايضاح.

١-أنه لكي نستطيع القضاء على أزمة التمويل فانه يجب الاعتماد على مصادر متعددة للتمويل من خلال مشاركة كل من الحكومة والمواطنين وأصحاب الاعمال وبعض المصادر المساعدة كالضرائب على السلع المضره بالبيئة كالسجائر(مقال منشور للدكتور **يحيى محمد سالم طمطوم** رئيس الهيئة الاسبق).

٢- أن نضع في اعتبارنا تجارب الدول الأخرى ونسعى للتكامل مع الدول العربية المجاورة والتي تطبق نظماً متقدمة للتأمين الصحي مثل **لبنان وتونس وليبيا**.

٣- دعا البعض إلى زيادة ميزانية وزارة الصحة من ٢٪ إلى ٧٪ من الميزانية بحيث يرتفع مستوى الخدمة الصحية وذلك إدراكا لأهمية قطاع الصحة.

وأخيرا لم يعد في وسعنا إلا أن نقدم هذه الأراء والحلول المقترحة للقائمين على أمر التأمين الصحي في مصر. صارخين فيهم من فضلكم رفقا بعامة الشعب من الفقراء ومحدودي الدخل. حيث لم يتبق لهم الا الاقدام على حل أرجو الا يكون مطلبكم وهو الانتحار .كما نحذر بانه ربما تبقى حلول «أخرى لن تعجبكم كثيراً».

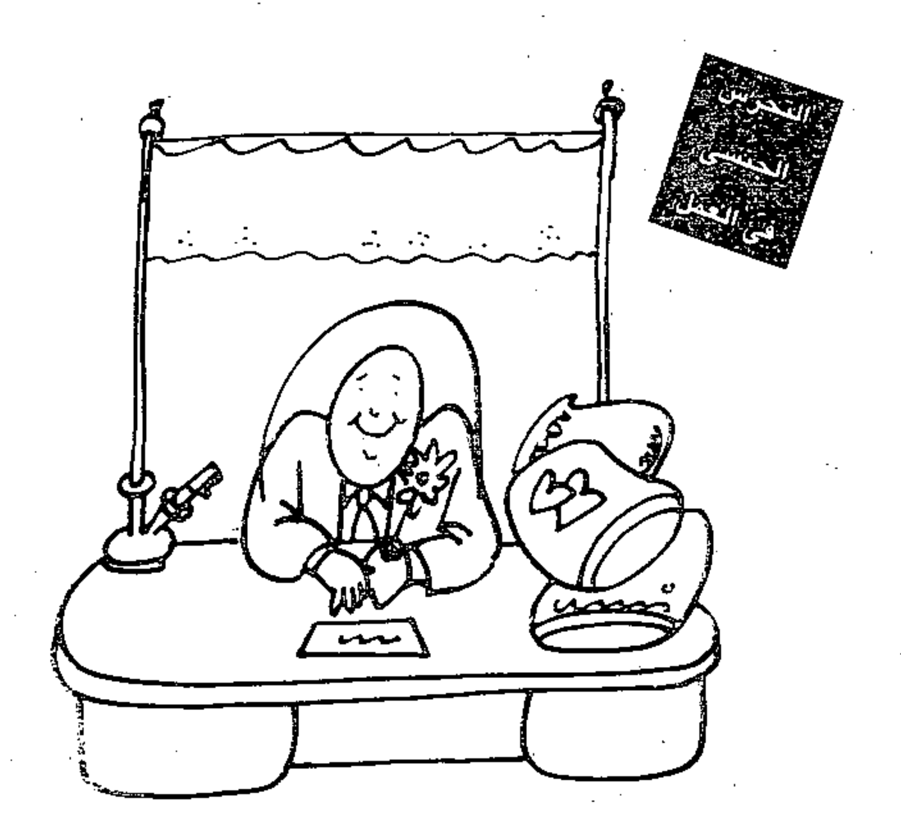


قبل ما يقرب من عامين، عندما كانت مصر كلها تقريبا مشغولة بالحديث عن فيلمى «النوم فى العسل» و«اساكرزا»، حدثنى أحد معارفى ممن يعملون فى احدى المصالح الحكومية التى تشكل النساء نسبة كبيرة إلى حد ما من العاملين فيها، أن الحديث دار حول الفيلمين فى أحد مكاتب تلك المصلحة وقد تجمع فيه عدد لا بأس به من العاملات جنباً إلى جنب مع الرجل الوحيد الذى يعمل فى المكتب، وقد تصادف أنه قبطى، وتطرق الحديث إلى السبب الذى يجعل هذا الزميل عازفا عن الزواج وقد قارب عمره من الخمسين، وهل يرجع ذلك إلى برود جنسى، وهل لهذا السبب صلة بعدم تختنه، وأدلت كل واحدة من الموجودات، سواء كانت مسلمة أو قبطية، بدلوها فى هذا الحوار الذى كان يدور بسمع من الرجل الملتزم للصمت التام، وأدهشنى الأمر، وقلت فى نفسى إنه تحرش جنسى ولكن «بالمقلوب»، وهو أشبه بموضوع الفيلم الذى كان يثير ضجة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت، وهو فيلم «افشاء» الذى قام ببطولته النجم الأمريكى المعروف «مايكل دوجلاس».

والطريف فى الأمر أن الحكومة الأمريكية قبلت فى عام ١٩٩٦ أن تدفع تعويضا لأحد العاملين فى «فرق السلام» الأمريكية مقداره ربع مليون دولار بعد أن اشتكى من أن رئيسته فى العمل ظلت تطارده لبعض الوقت بمراوداتها الجنسية. وقال محامى الموظف الذى تعرض للتحرش الجنسى: إن هذا التعويض بمثابة اعتراف بأن التحرش الجنسى ينطبق على كلا الجنسين، وأنه اعتراف من الحكومة بأن الضرر الذى يلحق بالرجل أو المرأة من جراء سوء استغلال السلطة يعد أمراً غير مقبول.

ومنذ السبعينات والعالم مشغول بقضية «التحرش الجنسى» بالعاملات، غير أننا فى مصر نجد أن من باب «التبسط» أن يمد الرئيس يده لكى «يزغد» مرءوسته أو يدفعها أو يربت عليها، وقد يتلطف ببعض الكلمات التى تحمل ايحاءات جنسية مغلفة فيتدافع الجميع، رجالا ونساء، إلى الضحك إرضاء لسيادته. لو حدث هذا فى أحد أماكن العمل الأوروبية أو الأمريكية لربما فقد هذا الرئيس عمله. ومنذ سنوات اضطر أحد كبار موظفى أمانة الأمم المتحدة إلى الاستقالة، لأنه مد يده، أثناء إملائه مذكرة على سكرتيرته، فمسح بها على شعرها ثم دعاها إلى العشاء معه فى أحد المطاعم القريبة!.

ويكتسب الأمر أهمية خاصة فى ضوء ما يشير إليه خبراء منظمة العمل الدولية من أنه يجرى فى السنوات الأخيرة التخفيف من صرامة الكثير من مستويات العمل الدولية والتشريعات الوطنية التى استنت فيما مضى من أجل تنظيم استخدام المرأة فى مجالات العمل المختلفة ووضع الضمانات التى تحميها من مختلف أشكال التعسف، وذلك تحت



محمد جمال إمام

دعاوى المساواة بين الجنسين وتدم الاجحاف بفرص استخدام المرأة ، خاصة فى القطاع الخاص الذى يحفل من القيود الاجتماعية التى تكبله باعباء مالية . ويعنى ذلك التوسع فى استخدام المرأة فى أنشطة وأماكن كانت مقصورة من قبل على الرجال لعقود طويلة مما أنشأ فيها مناخات ثقافية وسلوكية معينة تتعرض فيها المرأة الداخلة إليها. وبخاصة اذا ما كان بنسب تقل كثيرا عن نسب العمال الذكور ، للاهانة والامتهان. فضلا عن التوسع فى تشغيل المرأة فى نوبات العمل الليلية التى كان يحظر تشغيلها فيها إلى عهد قريب إلا فى مهن معينة كالتمريض على سبيل المثال. وكل هذه الاعتبارات تخلق أوضاعا جديدة بالنسبة للمرأة العاملة يتعين مواجهتها بما يحفظ كرامتها وآدميتها.

صور التحرش الجنسى فى المصانع

وفى العام الماضى شغلت دوائر العمل والعمال فى الولايات المتحدة بتفجر فضيحة تحرش جنسى على نطاق واسع فى مصنع لسيارات **ميتسوبيشى** اليابانية فى الولايات المتحدة الأمريكية. وزاد من سخونة الموضوع بالطبع مسألة الحساسية الأمريكية تجاه انتشار الاستثمارات اليابانية الناجحة فى الولايات المتحدة الأمريكية. ونقلت صحيفة «**واشنطون بوسط**» الأمريكية فى تحقيق طويل عن هذه القضية شكايات بعض العاملات اللاتى تعرضن للتحرش الجنسى من زملائهن فى العمل. فتقول إحدى العاملات ويبلغ من العمر ٢١ عاما ، أنها عندما التحقت بالعمل فى المصنع كانت النكات والتلميحات بسيطة وتشبه ما كانت تجده من قبل فى عملها فى إحدى شركات البناء. غير أنها عندما نقلت إلى العمل فى ورشة تجميع هياكل السيارات. اختلف الأمر كثيرا . لقد دخلت إلى عش الدبابير ، إلى عالم الرجال الخشن الذى تشكل على مدار سنوات طويلة مناخا ثقافيا خاصا به لا يجد غضاضة فى تبادل النكات الجنسية الصريحة والفجة، أو تعليق الصور الجنسية وصور النساء العاريات على دواليب العدد والملابس. وتقول تلك العاملة أن العمال الذكور كانوا يتجمعون حولها ويتحسسون صدرها أو يدفع أحدهم بيده بين فخذيها للوصول إلى أماكنها الحساسة ، وأنهم كانوا يرسمون صورا لها فى أوضاع جنسية فاضحة متخيلة ويكتبون عليها اسمها ويعلقونها على هياكل السيارات التى تمر على العمال بالدور ليضيف كل منهم ـ وهى من بينهم الجزء الخاص به إليها. وفى إحدى الأمسيات قام أحد العمال بتعرية عضوه التناسلى لها. واشتكت عاملات أخريات من أن العمال كانوا يضعون فى صناديق العدد نماذج بلاستيكية للأعضاء التناسلية للرجال. بينما ذكرت أخرى أن أحد زملائها وضع ذات يوم بندقية صوت بين فخذيها ثم أطلق زنادها . بينماقالت أخريات إن العمال كانوا يتعمدون وضع العدد على الأرض حتى تضطر العاملة إلى الانحناء لالتقاطها. واشتكت أخريات من أن زملاءهن العمال كانوا يطلقون على العاملات أوصافا ونعوتا جنسية بذيئة وخارجة وينادونهن بها بدلا من أسمائهن ، وأنهم كانوا يشتلون عليهن بمحاولة معرفة أسرارهن وميولهن الجنسية. وقال أحد العمال الذكور أنه كان يشارك فى هذه الاتجاهات بدون سوء نية لأن هذا هو المناخ السائد فى البيئة العمالية للرجال.

وتقول احدى الباحثات أن التحرش الجنسى بالنساء فى المهن التى يهيمن عليها الذكور غيره فى تلك التى يكثر فيها استخدام النساء بشكل تقليدى كأعمال السكرتارية . ففى النوع الأخير من العمل يكون التحرش فى شكل « شئ مقابل شئ آخر » . أى أن يطلب الرئيس من مرؤوسه موعدا غراميا ويهددها بالويل والثبور إن رفضت أما التحرش فى النوع الأول من المهن فعادة ما يكون عدوانيا وصريحا.

المنظور القانونى المصرى

وفى استشارة قانونية نشرت فى العدد الأسبوعى من صحيفة «الأهرام» قبل مدة ليست بالقصيرة يقول المستشار **بدر الدين السيد البدوى** نائب رئيس مجلس الدولة أن المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات المصرى تنص على أنه: «من واقع أنثى بغير رضاها، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال المؤبدة». ويضيف المستشار إن المقصود بالخدم بالأجر ليس خادمات المنازل فقط بل يمتد إلى العاملات بالمصانع أو البائعات بالمحلات اللاتى يقدمن خدمات بمقابل مادى. ويقول انه يعتبر شروعا فى هذه الجريمة مجرد جذب الشخص لخادمته أو العاملة من يدها ووضع يده على ما يستر عفتها ليخلعه عنها بقصد مواقعتها بغير رضاها إلا أنها استغاثت فلم يتمكن من اتمام جريمته لسبب لا دخل لارادته فيها كما أنه ليس من الضرورى أن يكون الاكراه مستمرا وقت الفعل ، ولا يشترط أن يكون ماديا بل يكفى أن يكون الاكراه معنويا ما دامت الطريقة التى استخدمها فى الاكراه كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها، فاذا فقدت المجنى عليها قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة فهنا تتوافر الأركان القانونية لتلك الجريمة . ثم يضيف بقوله إنه يلاحظ أن الجريمة تقع متى كانت الأفعال التى ارتكبها الجانى منافية للآداب ووقعت مباشرة على جسد المجنى عليها مثل أن يحتضن الجانى خادمته كرها عنها ويطرحها أرضا ويستلقى فوقها ولو لم يكشف عن ملابسها أو حتى ملابسه ولو لم يحصل احتكاك يتخلف عنه أى اثر: كما يلاحظ أن المرجع فيما يعد عورة انما يكون وفق العرف الجارى وأحوال البيئة الاجتماعية. كما أنه يجب العقاب حتى ولو كانت تلك الأفعال فى ذاتها غير منافية للآداب مثل أن يصارح الجانى خادمته بأنه يريد هتك عرضها ويهددها ويمسك بها بالقوة ! اذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ عقوبات على أن «كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من

منذ أكثر من عشرين عاما..

والعالم يحارب التحرش الجنسى

بالعاملات..

ونحن نغض الطرف عنه

ثلاث سنين إلى سبع».

ما هو التحرش الجنسي؟

فما هي قصة «التحرش الجنسي» بالعاملات إذن؟ تقول ادبيات العمل الدولية أن التحرش الجنسي كان مشكلة بدون اسم لفترات عديدة، وأن أجيالا متعاقبة من العاملات عانت من المراودات الجنسية غير المرغوبة ومن السلوك العدواني في العمل، ولم يعط لهذه المشكلة القديمة اسما إلا في أوائل السبعينيات، عندما اصطلح هذا الاسم في الولايات المتحدة الأمريكية حينما اعترف القضاء بأن هذا النوع من السلوك يعد إثما قانونيا محددا يقع تحت تشريعات التمييز الجنسي.

وما هو التعريف القانوني للتحرش الجنسي؟ تقول احدى مطبوعات منظمة العمل الدولية إن الناس قد يختلفون فيما يعتبرونه تحرشا جنسيا، غير أن هناك شواهد على أنها مشكلة شائعة، وفي حين أن المرأة أكثر عرضة من الرجل للوقوع ضحية، أقل من تعرض المرأة لها. ومعظم الدوائر القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية تتعرض لها في أماكن العمل، فان الرجال قد يجرب أيضا التعرض لها، وإن يكن بدرجة للمشكلة في اطار سوء استخدام السلطة. فاحتمال التعرض للتحرش الجنسي مرتبط ارتباطا وثيقا بما يتصور أنه قابلية الضحية للتضرر وبحاجته المالية. فالنساء المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن أو الأرامل والنساء المنتميات إلى الأقليات العرقية واللاتي يعملن في مهن يغلب على العاملين فيها طابع الذكورة أو في مهن نسائية يكون المشرفون فيها من الرجال والنساء الداخلات حديثا إلى سوق العمل، والعاملات بعقود مؤقتة، من أكثر من يحتمل أن يتعرضن للتحرش الجنسي.

وتقول تلك المطبوعة: إن «**التعريف التقليدي الضيق للتحرش الجنسي** في العمل يشير إلى مطالبة من المشرف، عادة ما لا يكون رجلا على الدوام، لمرؤوسه، عادة ما لا يكون امرأة على الدوام، بمنح المشرف متعا جنسية لكي يحصل على وظيفة أو يحتفظ بوظيفته أو للحصول على منافع معينة مرتبطة بالوظيفة، من قبيل زيادة في الأجر أو الترقية أو النقل. وهذا النوع من التحرش الجنسي الذي يشار إليه على أنه تحرش جنسي من نوع شيء مقابل شيء، عادة ما ينطوي على إساءة استخدام للسلطة.

ثم تضيف المطبوعة بأن «التعريف الأوسع للتحرش الجنسي هو كل ما هو غير مطلوب أو مستحب من المراودات الجنسية، أو المطالبة بالمتع الجنسية، أو غير ذلك من السلوك اللفظي أو المادي ذي الطابع الجنسي الذي يرمي إلى التدخل غير المعقول في أداء الفرد لعمله أو يخلق بيئة عمل ترهيبية أو عدائية أو مسيئة أو جارحة أو مسممة، أو يعمل على احداث ذلك. ويطلق على هذا التعريف التقليدي للتحرش الجنسي بأنه لا يتعين على الشاكي أن يبين وقوع خسارة اقتصادية ملموسة في صورة خسارته للترقي أو الزيادة في الأجر أو بفصله من العمل بسبب عدم تقديمه للمتع الجنسية».

وهناك تعريف ثالث للتحرش الجنسي يرد في مطبوعة أخرى لمنظمة العمل الدولية يقول: إن «التحرش الجنسي سلوك له طابع جنسي يتصف بأنه غير مطلوب وغير مستحب! وانه يشمل الأعمال المادية، الشفوية وغير الشفوية، ذات الطابع الجنسي التي تعتبر جارحة للضحية! ويمكن لهذه الأعمال أن تتكرر أو تتشكل من واقعة وحيدة. ويعترف حاليا بأن التحرش الجنسي يعد انتهاكا لحقوق الانسان، وشكلا من أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة، وعملا من أعمال التمييز الجنسي، وخطرا على صحة المرأة وسلامتها وشرطا غير مقبول للاستخدام».

وتقول إحدى مواد «مدونة السلوك» الصادرة عن لجنة المجتمعات الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي إن التحرش الجنسي يعني «سلوكا ذي طابع جنسي غير مطلوب أو أي سلوك آخر يقوم على الجنس ويمس كرامة الرجل والمرأة أثناء العمل. ومن الممكن أن يشمل ذلك سلوكا ماديا، شفويا أو غير شفوي، غير مستحب.. ويعد السلوك غير مقبول أن لم يكن مرغوبا فيه وغير معقول وجارح للمتلقي! واذا كان رفض شخص ما لهذا السلوك من جانب رب العمل أو العمال (بما في ذلك الرؤساء والزملاء)، أو خضوعه له، يستخدم صراحة أو ضمنا كأساس لاتخاذ قرار يؤثر على حصول هذا الشخص على تدريب مهني أو فرصة للاستخدام، أو استمراره في العمل، أو حصوله على ترقية أو زيادة في الراتب أو غير ذلك من القرارات الوظيفية أو اذا ما كان هذا السلوك يخلق بيئة عمل ترهيبية أو معادية أو مهينة للمتلقي».

كما أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المتفرعة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت توصيات في يناير ١٩٩٧ بهذا الشأن تقول إن «التحرش الجنسي يشمل سلوكا جنسيا عمديا غير مستحب مثل التلامس الجنسي والمراودات الجنسية، والملاحظات المحملة بتلميحات جنسية، وإظهار الصور الجنسية الفاضحة وابداء المطالب الجنسية، سواء بالكلام أو الأفعال، ومثل هذا السلوك قد يكون مهينا وقد يشكل مشاكل صحية وسلامية! ويمثل تمييزا ضد المرأة عندما يكون لديها مبررات معقولة تجعلها تعتقد أن رفضها له سيلحق بها أضرارا فيما يتعلق بعملها، بما في ذلك فرصتها في الاستخدام والترقي، أو حينما يخلق هذا السلوك بيئة عمل معادية».

وأضافت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى هذه المحاولات المستفيضة لتعريف التحرش الجنسي قولها أنه يشمل «الاهانات، والملاحظات والنكات والتلميحات والتعليقات غير اللائقة على ملبس الشخص وهيئته وسنه ووضعه العائلي، والاتجاه التلطفي أو الأبوي الذي ينتقص من الكرامة، والدعوات أو المطالبات غير المستحبة سواء كانت صريحة أو ضمنية، وسواء كانت مصحوبة بتهديدات أو نظرات داعرة أو غير ذلك من التلميحات الموحية بالرغبات الجنسية، أو الملامسات الجسمانية غير الضرورية مثل اللمس أو التربيت أو القرص أو التهجم». وشددت اللجنة على أنه كيما يعتبر مثل هذا السلوك تحرشا جنسيا فانه يجب أن ينظر إليه دونما اجحاف على أنه شرط مسبق للاستخدام أو شرط للاستمرار في العمل أو أنه يؤثر على القرارات التي تتخذ في هذا الصدد أنه يزري بالشخص الذي يتعرض له أو يهينه أو يخيفه.

دواعي الخضوع

ما الذي يجعل العاملة تخضع في بعض الأحيان، أو في كثير من الأحيان، لمثل هذا التحرش الجنسي؟ يجمع خبراء العمل على أن المسألة مرتبطة بالاعتبارات الاجتماعية -الاقتصادية. فحيثما يكون هناك تنافس حاد للحصول على فرصة عمل، فان احتمال شكوى المرأة من تعرضها للتحرش الجنسي يكون أقل مما يحدث في أحوال سوق العمل الضيقة التي يحارب فيها رب العمل على الاحتفاظ بالعاملين لديه ومن ثم يكون لديه استعداد لبحث أي شكوى من أنواع السلوك التي قد تؤثر على استمرار هذه العمالة لديه. كما يشير هؤلاء الخبراء إلى أنه اذا ما نظرنا إلى السبب الأساسي للتحرش الجنسي على أنه علاقات النفوذ غير المتساوية، فان العاملات في قطاع العمل الموسمي والقطاع غير الرسمي يكن أكثر احتمالا للتعرض للتحرش الجنسي وأقل قدرة على الشكوى منه بسبب الافتقار إلى الأمن الوظيفي وصعوبة انفاذ التشريعات المناهضة له. وفضلا عن ذلك فهناك المناخ الثقافي السائد الذي قد يجعل العاملة تخجل من اللجوء إلى الاجراءات الرسمية لقمع التحرش الجنسي والتي تتطلب تقديم شكاوى رسمية بالوقائع ومناقشتها مع المسئولين عن التحقيق فيها، ومعظمهم في كثير من الحالات من الذكور. (ربما يجدر بنا أن نشير إلى المناخ الذي

ـسود منذ فترة في وسائل النقل العام المزدحمة عندنا حيث يمارس هواة التحرش الجنسي نشاطهم فيها فإذا ما احتجت الضحية بصوت مرتفع ونهرت المتحرش فانه يعمل على الفور على قلب الأمور على رأسها ويتهجم عليها مستثيرا معه تعاطف الركاب الذكور المتبرمين بالاناث، بحيث تصبح الضحية هي المذنبة وتجد نفسها تهرب من وسيلة المواصلات تشيعها عبارات ونظرات الاستهزاء والسخرية. مما يجعل الكثير من الضحايا المضطرات إلى عدم هجر وسيلة المواصلات حرصا على ضغوط الوقت إلى الاستسلام لتلك العمليات المهينة لآدميتهن خوفا من العواقب الأكثر ايلاما! وفضلا عن ذلك، فمن الممكن أن نتخيل معا الطريقة التي قد يناقش بها مسئول في إحدى منشآت العمل في بلادنا شكوى تقدمها اليه احدى العاملات في هذا الشأن اذا لم يكن مدربا على التعامل مع هذا الموضوع، والسخرية والاستهزاء الذي قد تلقاه منه، خاصة اذا كان المشكو في حقه من كبار المسئولين.

ولقد ثبت أن التعرض للتحرش الجنسي يؤدي إلى اصابة الضحايا بالارهاق العاطفي والمعنوي والعلل الجسمانية وضياع الحافز الوظيفي والتغيب عن النشاط التدريبي والتغيب المستمر عن العمل، مما قد يفضي في نهاية الأمر إلى فقد الوظيفة ذاتها.

سبل مناهضة التحرش

والتدابير المقترحة لمناهضة التحرش الجنسي بالعاملات تشمل الاعتراف بالمشكلة كقضية من قضايا العمل والادارة، والقيام بأنشطة لاثارة الوعي العام بها؛ وسن القوانين التي تحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل صراحة وانشاء آليات لمعاونة الضحايا على تقديم الشكاوى وتوفير سبل الانتصاف منها والجزاءات لمرتكبيها؛ وتوفير الخدمات الاستشارية التي تساعد الضحايا على الحصول على حقوقهن وعلى التعويضات اللازمة عما يكون قد حاق بهن من أذى من جراء تلك المشكلة؛ وتدريب المسئولين عن معالجة هذه الشكاوى؛ وتوعية المنظمات النقابية بدورها في هذا الصدد. كما يجب التفكير بشكل خاص فيما يمكن اتخاذه لمواجهة هذه المشكلة في القطاعات غير الرسمية الريفية أو الزراعية أو القطاعات التي لا يغطيها النشاط النقابي. كما يشير الخبراء إلى الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به وسائل الاعلام في هذا الصدد؛ وإن كان الشرط الأساسي لقيامها بذلك أن تتوقف أولا عن نشر تلك الصور النمطية المهينة للمرأة باعتبارها غرضا جنسيا أو كائنا أدنى مرتبة أو أقل أهمية.

وفيما يتعلق بالاطار القانوني للتعامل مع هذه المشكلة. فانه ينبغي التشديد على أن الغرض من سن قوانين في هذا الشأن ليس مجرد معاقبة المذنبين بقدر ما هو العمل على وقف الجرم. ومن الضروري في هذا الصدد أن يكون التعريف القانوني للتحرش الجنسي واضحا ومحددا بصرامة بحيث يشمل كافة أشكال التحرش الجنسي بما في ذلك الابتزاز الجنسي، والتحرش الذي تتعرض له العاملة من زملائها ومن العملاء، وليس مجرد التحرش الذي تتعرض له من رؤسائها في العمل أو من أرباب العمل وذويهم، خاصة وأن هذه المسألة تتصف بالخصوصية البالغة بحيث يصعب معالجتها بشكل واف عن طريق حظر قانوني يتصف بالعمومية في تطبيقه. كما ينبغي أن يشمل التعريف كافة أشكال التحرش، سواء المادي منها أو اللفظي(الصريح منها أو الضمني). وسواء كان التحرش مباشرا أو غير مباشر(مثل استخدام الصور الفاضحة أو المثيرة جنسيا. أو تعرية أجزاء من الجسم حتى ولو لم تكن من الاجزاء الحساسة. ومن الانصاف في هذا الصدد أن نذكر أن بعض طرز الملابس غير اللائقة أو الفاضحة التي ترتديها نسبة لا بأس بها من العاملات في أماكن العمل وتعريتهن لمساحات متباينة من أجسادهن يدخل أيضا في نطاق التحرش الجنسي وإن يكن تحرشاً بالمقلوب) أو الجور على حق العاملة في حماية خصوصياتها بدعوى المساواة بين الجنسين، إلى آخر أشكال التحرش الجنسي التي قد تشكو منها العاملات. كما ينبغي أن تنص تلك التشريعات على مسئولية المنشآة، ورب العمل، عما يقع فيها من أحداث تحرش جنسي، بما يدفعها إلى الحرص على توفير السبل الضرورية لحماية العاملات من التعرض لها وتمكينهن من شكاية المقترفين لتلك الأعمال.

ومن الناحية القانونية أيضا، هناك مشكلة تعريف الأداة القانونية المستخدمة، وما اذا كانت تدخل في اطار قوانين العمل أو الأحوال المدنية أو القوانين الجنائية؛ حيث أن لكل من هذه الاعتبارات متطلباتها المختلفة في اثبات الواقعة (البينة على من ادعى والمتهم برئ حتى تثبت ادانته، مع صعوبة تمكن الشاكية في كثير من الاحيان من تقديم الدليل أو الشهود، خاصة اذا كان المتهم رئيسا أو مشرفا أو رب عمل)، وضرورة تحديد سبل الانتصاف منها، فضلا عن مسألة تكوين الهيئات القانونية القائمة على انفاذ تلك القوانين،حيث تعم الشكوى من تحيز القضاة الذكور في بعض الأحيان إلى جانب المتهمين الذكور، أو تعاطفهم اللاشعوري معهم، فاحدى المحاكم الأمريكية مثلا قالت في حيثيات رفضها لدعوى اقامتها احدى ضحايا التحرش الجنسي ان من الصعب تحديد العتبة التي تصبح بعدها النكات والتهكمات السمجة السيئة النية أعمالا من قبيل التحرش الجنسي.

انني ادرك أنني أضع يدي في عش الدبابير نظرا إلى الحساسية البالغة لهذا الموضوع والتحيز البالغ في المجتمعات النامية، وغير النامية، ضد المرأة واعتبارها في كثير من الاحيان مخلوقا من الدرجة الثانية، والنظرة اليها على أنها متاع جنسي وفريسة يزهو المتحرش بما يحرزه نتيجة للجور عليها، فضلا عن المناخ الذكوري العام الذي تشكل في اطاره كافة الاتجاهات الاجتماعية والثقافية والتشريعية والفقهية والتفسيرات الدينية في بلادنا، ورغما عن ذلك فانه من الضروري أن يعلق الجرس في رقبة القط حفاظا على كرامة المرأة في مصر، العاملة منها وغير العاملة، وآدميتها وحقها في التمتع بحقوقها في اطار كيانها كامرأة لها خصائصها البيولوجية والنفسية المتفردة عن خصائص الرجل. وفضلا عن ذلك فاننا مجتمع يهوى أن يزكي نفسه باعتباره مجتمعا متدينا، والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة حافلان بصفوفة عظيمة من حقوق المرأة وواجباتها كمخلوق مكرم صنو للرجل (أنظر في هذا الشأن، على سبيل المثال، كتاب الشيخ محمد الغزالي «قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة»). غير أن الاثرة الذكورية والحرص البشري الطبيعي على المزايا والمغانم قد حجبتها كلها في أغلب الأحوال. إن النظرة غير البريئة إلى الجنس الآخر اثم، فما بالنا بمد اليد أو اللسان أو الابتزاز أو غير ذلك من أشكال التحرش الجنسي، فضلا عما فيها من إهانة بالغة لآدمية الضحية، أنثى كانت أو ذكرا. وليس هناك من ختام لهذا الموضوع الشائك أفضل من التذكير بالآيتين الكريمتين: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم، ذلك أزكى لهم، ان الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ماظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن، ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو اخوانهن أو بني اخوانهن أو بني اخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت ايمانهن أو التابعين غير أولي الاربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء، ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن، وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون»(الآيتان ٣٠ و٣١ من سورة النور).



البـــرئ...!!

خليل عبد الكريم

فتحت التلفاز أثناء تناولى العشاء ،كان يبث لقطات من حفل توزيع الجوائز وشهادات التقدير التى تمنحها المركز .. المصرى لعدد من النجوم ، كانت المذيعة الزيانة (التى تتبختر فى مشيتها) تحاور رأس المحكمين (بفتح الكاف) ، فوجئت به يدلق سيلا من قصائد المديح عن القيم والمثل والمبادئ التى يعبر بها المركز إياه الأعمال الفنية.

تيسست فقد ذكرنى بعجز البيت القائل

من اللاتى لم يحججن يبغين حسبة... ولكن ليقتلن البرئ...

ذلك أننى عدت توا من رحلة الشتاء التى أقوم بها كل عام لاسوان وفيها أحاول جهد طاقتى أن أغير مألوفى الذى يكبلنى طوال العام.

أتبع العمامة الكبيرة وأنتعل المركوب وأتناول الاكلات التقليدية السخينة والفريكة والعصيدة والويكة والخريط وأأتدم بالملتوت والسنامين وأشرب الابريح وأتسلى بالجورما والمارارود وأتخلى عن بقايا اللبحة القاهرية لاندمج فى الرتسات خاصة وقد وافقت الزيارة شطراً من الشهر الفضيل.

واهجر القراءات المتجهة العسرة التى اعانى منها طوال السنة وأقبل على الروايات الطويلة ومجموعات القصص القصيرة وهذه المرة صحبت معى (أسم الوردة) تأليف امبرتوايكو ترجمة كامل عويد العامرى -الطبعة الأولى ١٩٩٦ -دار سينا وهى رواية تسجيلية وثائقية تناهز صفحاتها الستمائة من القطع المتوسط تناول مؤلفها النوازل والاحداث التى كانت تجرى فى العصر الوسطى بين جنبات المذهب الذى ينتمى إليه المركز مغدق العطايا- والافاعيل التى يشيب لها رأس الوليد التى كان يرتكبها رؤساء شرن التقديس فيه وما كانوا يرمون به خصومهم-من ذات المذهب -من تهم اهونها الهرطقة وعبادة الشيطان وما كانوا يصبونه عليهم- عبر محاكم التفتيش التى كانوا يعينون اعضاءها- من عقوبات اهونها حرق الاحياء وتمشيط لحومهم ونشرها بالمناشير وما كان يقوم به المنشقون على الرئاسة مع تأكيدهم بانهم أصحاب المذهب الصحيح من غارات ونهب وحرق وسلب و اغتصاب للعذراوات فى القرى التى يوقعها سوء الطالع فى طريقهم-وخصص المؤلف جانبا وسيعاً من الكتاب / الرواية لما كان يجرى داخل الأسوار العالية الحصينة للاديرة- اديرة الرهبان واديرة الراهبات من أسرر لا يصدقها العقل ، بالغة البشاعة: قتل ، سمْ بالاعشاب، تكتلات، مؤامرات ، احقاد ، اضغان ، سرقة ، زنى ، اغتصاب ، جنسية مثلية (لواط بين الذكور وسحاق عند الاناث) وغلمة حتى نحو رمزين مقدسين يعدّان مثلا شامخا للطهارة والعفة والنقاء.. الخ.

تلك هى المبادئ والقيم والمثل التى كان يشينها على أرض الواقع اسلاف المتنفذين فى المركز المهيب وكلها كانت تتم باسم الذين تماما مثلما كان يؤكد كبير العائلة (كله بـ القانون).

وبعد

فهل هذه هى التى كان يرمى إليها النجم (المتألق دائما) (وهو لقب تمنحه المذيعة اللوذعية لكل من تحادثه : أ. هـ) أم أنه كان يقصد تلك التى تعشش فى جوف (النصوص المقدسة) والتى يخبرنا تاريخ الاديان الابراهيمية الثلاثة ان أكابر اتباعها ضربوا بها عرض الحائط منذ أن سمعوها.



على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. لنختار منها ما يضيف إلى مكتبته، أو يحاول قراءتها فى الكتبخانة العمومية.. ونلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا باصداراتهم ،إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب ، ليكون القارئ على نور قبل الشراء.

صلاح عيسى

☐ الكتاب: الوسط والاخوان
☐ تأليف: طلعت رميح
☐ الناشر: مركز يافا للدراسات والابحاث ١٩٩٧
☐ ٢٧٠ صفحة / قطع كبير/ ١٥ جنيها.

يستعرض هذا الكتاب تاريخ نشأة ما يسمى بـ «جيل الوسط» فى قيادة الحركة الاسلامية المعاصرة، وبالذات داخل إطار جماعة الاخوان المسلمين، ليتوقف أمام مشروع تأسيس حزب الوسط، فيتقصى خلفيات المشروع، ويستعرض المواقف المختلفة داخل مجلس الارشاد منه. كما يستعرض موقف القوى السياسية الاخرى، وموقف الحكومة من مؤسسيه.. ثم اعتراض مكتب الارشاد على فكرة الحزب ومعارضته لها، وضغطه على أغلبية المؤسسين لكى ينسحبوا من الطعن على قرار لجنة الاحزاب بالاعتراض على تأسيسه.

والكتاب ، يعتمد على ما توفر لمؤلفه من وثائق تتعلق بتأسيس هذا الحزب، الذى ما تزال قضيته متداولة أمام القضاء، والذى يعتبره بعض المراقبين، ظاهرة بالغة الأهمية فى مسار الحركة الاسلامية المعاصرة.

☐ الكتاب: مدينة القاهرة من ولاية محمد على إلى اسماعيل
☐ تأليف: د. محمد حسام الدين اسماعيل
☐ الناشر: دار الافاق العربية/ القاهرة ١٩٩٧.
☐ ٥٠٠ صفحة/قطع كبير/ ٣٠ جنيها.

يستعرض هذا الكتاب الخطوات الأولى لتحديث مدينة القاهرة/ خلال مرحلة تصل إلى ثلاثة أرباع القرن، وعبر عهود محمد على وابراهيم وعباس وسعيد واسماعيل، فيهتم بتأثير الحياة الاقتصادية والسياسية على عمران العاصمة وتخطيط شوارعها وميادينها ومبانيها العامة، ويربط ذلك بالسياسات العامة لمحمد على وخلفائه.

ويتناول الكتاب الأعمال المعمارية البارزة، التى قام بها ابناء محمد على وكبار رجال دولته، الذين ساروا على نهجه فى تطوير وتحديث المدينة، وخاصة تخطيط شبكة الطرق والمواصلات التى حكمت ،حتى الآن تطور عمرانها.

ويدرس الكتاب بتفصيل الأعمال المعمارية للخديوى اسماعيل ، الذى كان يهدف منها لأن يجعل مصر قطعة من أوروبا، ويجعل من القاهرة صورة من باريس.

ويدقق الكتاب تاريخ عدد من الشوارع التى ما تزال قائمة إلى الآن، ومواقع عدد من آثار هذه المرحلة التى لحقها التغير أو الاندثار.

☐ الكتاب: البلد فى ١٩٩٥/٩٤/٩٣.
☐ المؤلف :مصباح قطب
☐ الناشر:تحت دائرة الضوء / مركز المحروسة / القاهرة ١٩٩٦
☐ ١٩٠ صفحة / قطع متوسط.

هذه محاولة لقراءة المجتمع المصرى من خلال فهم وتحليل تقارير الأمن العام السنوية التى تصدرها وزارة الداخلية، لا يقوم بها مسئول شرطى يسعى للبقاء على مقعده، بالاستدلال الخاطئ من الأرقام على أن كل شئ على ما يرام، أو محلل اجتماعى يتميز بعقل أكاديمى بارد، ويتعامل مع الحقائق الاجتماعية التى تحيط به، بانفصال تام عنها.. ولكن يقوم بها صحفى يبحث فى التقارير الرسمية ، عن الحقيقة التى يعيشها بين الناس، ويقرأ وجوها أخرى لها فى وقائع حياتهم ،وفى تقارير رسمية وأخرى شعبية.. وقضايا منظورة أمام المحاكم.

والسنوات الثلاث التى اختارها ليحللها، هى سنوات المد الارهابى والتوتر الأمنى.

وفضلا عن اهتمامه بنقد الطريقة البيروقراطية فى نشر المعلومات ،وفى اذاعة الأرقام، فانه يربط فى تحليله لهذه الأرقام بين العنف بكل أشكاله، وبين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.



☐ الكتاب :فجر العلم الحديث
☐ المؤلف : توبي هاف
ترجمة : د. أحمد محمود صبحي
☐ الناشر: عالم المعرفة ٢١٩/ الكويت مارس ١٩٩٧
☐ ٣٩٠ صفحة/ قطع متوسط/ ثلاثة جنيهات ونصف

مؤلف هذا الكتاب أكاديمي أمريكي، يهتم -بحكم تخصصه في الانثروبولوجيا- بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر في تقدم العلوم. وفي هذا الكتاب الذي يصدر في جزئين، يؤرخ لنشأة العلم الحديث، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ويتوقف أمام سؤال يهمنا نحن العرب والشرقيين، الآن، كما كان يهمنا في الماضي.. وهو : لماذا لم ينشأ العلم الحديث الذي تقوم عليه الحضارة المعاصرة في الصين أو في البلاد الاسلامية، مع أن الحضارة الصينية والاسلامية كانتا في العصر الوسيط، أكثر تقدما من الناحية العلمية من الغرب الذي ازدهر فيه العلم؟.

وفي الاجابة على هذا السؤال يقارن المؤلف بين الفلسفات المتباينة عن الانسان والطبيعة في الغرب، وكل من الحضارتين الاسلامية والصينية، بحثا عن العوائق الأساسية التي حالت دون ظهور العلم الحديث فيهما.

☐ الكتاب: القلم والاسلاك الشائكة
☐ المؤلف كمال النجمي
☐ الناشر:كتاب الهلال ٥٥٥/ مارس ١٩٩٧ / القاهرة
☐ ٢٦٠ صفحة / قطع صغير/ ٤٠٠ قرش

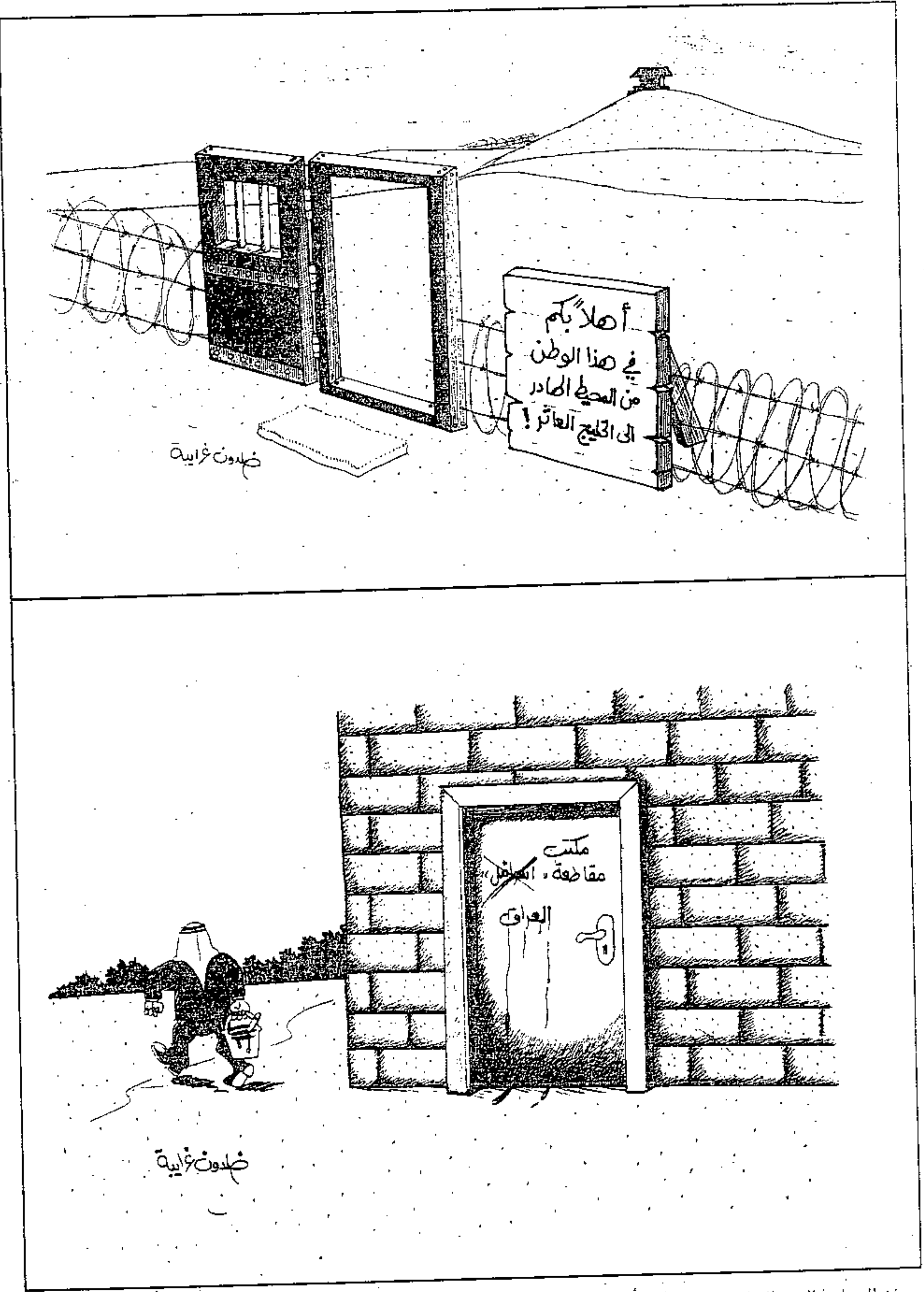
يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات كتبها الشاعر المخضرم كمال النجمي، عن طائفة من الشخصيات الأدبية والفنية والسياسية ممن عرفها أو قرأ لها ، أو زاملها خلال عمله الصحفي أو رحلته الشعرية، معظمهم ممن لم يأخذوا حظاً كافيا من الكتابة عنهم، فيضيف ملامح جديدة تساعد على فهمهم،وعلى تقييم دورهم في التاريخ الأدبي والفني.

ومن هذه الشخصيات أمير بقطر وأحمد أمين وزكي مبارك وجليله رضا وفكري أباظة وصالح جودت وكامل الشناوي ومصطفى صادق الرافعي ونبوية موسى ومكرم عبيد.. الخ ومع أن مدخله للكتابة عن بعض هذه الشخصيات قد يكون كتابا ألفوه ، أو جائزة حصلوا عليها، أو حياة ودعوها، فقد حرص دائما على أن يبلور رأيه فيما أدوه في عبارات واضحة ،تعكس أفكارا عميقة، وحكما منصفاً.

☐ الكتاب: ايقاع ومونتاج الفيلم في مصر
☐ المؤلف: عادل منير/ تقديم : د. مدكور ثابت
☐ الناشر :ملفات السينما ٣/ المركز القومي للسينما/ القاهرة ١٩٩٧
☐ ٢٩٠ صفحة / قطع كبير.

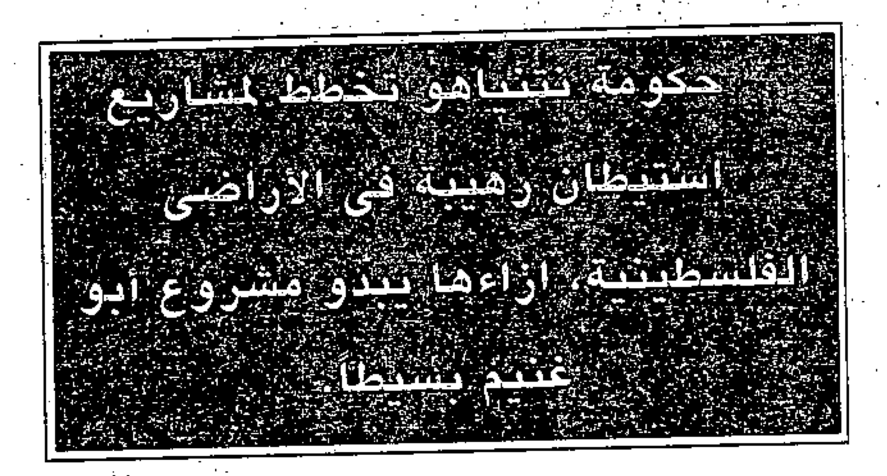
يعالج هذا الكتاب أحد أهم الفنون التي تتعلق بالسينما، وهو فن المونتاج ،وكاتبه هو أحد ألمع المعاصرين من فرسان هذا الفن.. وقد بدأ نشاطه بفيلم تسجيلي قصير، هو «ثورة المكن» اخرجه عام ١٩٦٧ الدكتور مدكور ثابت، الذي قدم للكتاب برصد لهذه التجربة، التي كانت من البواكير الأولى لنشاط أول دفعه من خريجي المعهد العالي للسينما..

ويستعرض الفصل الأول نشأة وتطور ومدارس فن المونتاج في السينما العالمية ،كجزء من التطور العام لهذا الفن، وهو ما يفعله الفصل الثاني بالنسبة للسينما المصرية، أما الفصل الثالث، فيخصصه المؤلف لتحليل خمسة أفلام من كلاسيكيات السينما المصرية، هي الأرض وباب الحديد ليوسف شاهين، والفتوة لصلاح أبو سيف والحرام لهنري بركات، والمومياء لشادي عبد السلام، من وجهة نظر الايقاع السينمائي ، الذي يشمل، ضمن ما يشمل ، السيناريو والاخراج والمونتاج.


أهلاً بكم
في هذا الوطن
من المحيط الهادر
الى الخليج العاثر!
خلدون غرايبة
مكتب
مقاطعة
العراق
خلدون غرايبة



الاستيطان فى القدس ستة أضعاف مشروع أبو غنيم



المخطط للقدس وحدها اضافة ٣٤ الف وحدة سكن

أى ستة اضعاف عدد الوحدات المقرر إقامتها فى حى جبل ابو غنيم.

فى الوقت الذى ينشغل فيه العالم، ويحتج على مشروع الاستيطان الاسرائيلى التهويدى فى حرجبل ابو غنيم فى القدس الشرقية المحتلة . تقوم الحكومة الاسرائيلية بدوائرها ومؤسساتها باعداد وتنفيذ مخططات استيطانية رهيبة فى جميع انحاء الأراضى الفلسطينية المحتلة .والمشاريع الحقيقية المخططة لمدينة القدس العربية والرامية إلى تهويدها وطمس معالمها العربية، تعادل ستة أضعاف المشاريع المقامة فى جبل أبو غنيم، وبهذا، تكمل مشاريع الاستيطان التى بدأتها الحكومات الاسرائيلية السابقة منذ العام ١٩٦٧ وتنتشر على جميع أنحاء القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالاضافة إلى الهدف العنصرى

رسالة حيفا

نظير مجلى

للاستيطان، القاضى بتهويد الأرض وسكانها على حساب الوجود والتطور الفلسطينى، **ترمى هذه السياسة الاستيطانية إلى تمزيق الأراضى الفلسطينية بحيث لا يبقى لها امتداد جغرافى وديمغرافى، وذلك حتى لا تكون فيها امكانية واقعية للاستقلال الوطنى لفلسطين حتى لو اتفق مستقبلا على دولة فلسطين مستقلة ومنزوعة السلاح.** فالاستيطان اليهودى

سيتيح ،فى حالة نجاح كل هذه المشاريع، السيطرة العسكرية على هذه الدولة والتحكم بحياتها اليومية واقتصادها والتنقلات فى داخلها وتجارتها وكل تحرك فيها. وبالنسبة للقدس، تستهدف مشاريع الاستيطان منع أى اتصال لها مع الأراضى الفلسطينية الاخرى ومنع السلطة الوطنية من أية علاقة بها، وبالتالى الانفراد بها وخنق التطور العربى فيها وتقليص عدد سكانها العرب بمختلف أساليب التضييق والتطفيش.

وفيما يلى جرد إحصائى لمخططات نهب الارض والاستيطان الجارى تنفيذها على قدم وساق:

**** الأرض**

منذ الأيام الاولى للاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية فى العام ١٩٦٧ ،اخرجت الحكومة ودوائرها الرسمية من الدرج

منذ احتلال ١٩٦٧ ، استولت سلطات الاحتلال الاسرائيلى على ٣ ملايين دونم من اراضى القدس والضفة الغربية وقطاع غزه ، أى اكثر من نصف الاراضى.

عدة مشاريع قديمة واعدت مشاريع جديدة لنهب الأراضي الفلسطينية وخلال الثلاثين سنة الماضية (حتى مطلع العام الجارى ١٩٩٧) تمكنت من وضع يدها على حوالى **٣ ملايين دونم أرض (من مجموع ٨ر٥ مليون دونم) من أراضي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة منها** : مليون وربع المليون دونم مسجلة على اسم الدولة. ٤٥٠ ألف دونم من أراضى الفلسطينيين الذين هربوا أو تم تشريدهم عن اراضيهم واعتبرتهم اسرائيل غائبين (بعضهم بقوا فى الوطن. لكن اسرائيل لم تعترف بوجودهم فى قراهم ومدنهم الاصلية) ، مليون و٢١٢ الف دونم أغلقت بأمر عسكرى واعتبرت محميات طبيعية و ١٥٠ ألف دونم صودرت من أصحابها ذوى الملكية الخاصة.

هذه الارقام لم تتغير بشكل جوهرى مع بدء تطبيق اتفاقات أوسلو، والانسحاب الأول(سنة ١٩٩٥) . فحتى مع الانسحاب الثانى، المفروض أن يكون قد تم فى مطلع مارس / آذار ١٩٩٧ . لكن الحكومة الاسرائيلية لم تنفذه. **تظل اسرائيل مسيطرة على ٧١٪ من مساحة الأراضى فى الضفة الغربية و ١٧٪ من أراضى قطاع غزة و ١٠٠٪ من أراضى القدس.**

ولم تتوقف هذه المصادرات ، حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. بل أن حكومتى رابين وبيرس صادرتا **٢٣ ألف دونم، من أجل شق الطرق الالتفافية من حول البلدان الفلسطينية المحررة** ، لخدمة المستوطنين اليهود ولجعلهم يتجولون بحرية من دون الحاجة للمرور بتلك البلدان الفلسطينية . ويشار إلى أن **طول تلك الشوارع مجتمعة يبلغ ١٨٠ كيلو** مترا ، وعرضها بالمتوسط ٥٠ مترا .وعلى سبيل المثال فان الشارع الالتفافى من حول اريحا وحدها يبلغ طوله ١٧ كيلو مترا ومن حول نابلس ١٥ كيلو مترا ومن حول جنين وقراها ٢٥ كيلو مترا وهكذا..

وبلغ مجموع المصادرات بعد أوسلو ١٠٢ الف دونم من الأرض .

** الاستيطان

خلال السنوات الثلاثين الماضية أقامت حكومات إسرائيل **١٧٤ مستوطنة فى الضفة الغربية وقطاع غزه يعيش فيها حاليا ١٤٥ ألف مستوطن يهودي**(الضفة ١٥٥ مستوطنة يعيش فيها ١٤٠ ألف مستوطن وفى غزه ١٩ مستوطنة يعيش فيها ٥ آلاف نسمة).

وكما أشرنا آنفا، فان كل حكومات إسرائيل ساهمت فى هذا الاستيطان:

- خلال حكم **ليفى اشكول** ، الذى احتل الأراضى عام ١٩٦٧ وحكومة **غولدا مائير** التى تبعته (وكلاهما من حزب العمل)، اقيمت ١١ مستوطنة . وتركزت بالاساس فى **غور الاردن** وفى المنطقة الممتدة **ما بين بيت لحم والخليل** (تسمى **غوش عيضون**) **وقطاع غزة.**

حكومة اسحق رابين الأولى (٧٤-١٩٧٧) : ٩ مستوطنات معظمها فى ضواحى **القدس** وكذلك فى **غور الاردن.**

-حكومة الليكود الأولى **بزعامة مناحم بيجن** ، وخلال مفاوضات **كامب ديفيد** (٧٧- ١٩٨١) : ٣٥ مستوطنة ،وقد أقيمت فى عمق الضفة الغربية ، قرب **نابلس ورام الله والخليل وكذلك فى قطاع غزة.**

-حكومة **بيغن** ،وبعدها حكومة **اسحق شامير المشتركة مع حزب العمل** حتى سنة ١٩٨٦) : ٤٣ مستوطنة أيضا فى منطقتى نابلس ورام الله.

-**حكومة شامير** الاخيرة (حتى ١٩٩٢) : ٢٧ مستوطنة جديدة تركزت معظمها فى **منطقتى الخليل ونابلس.**

-حكومة رابين -**بيرس** (حتى ١٩٩٦) : لم تبن مستوطنات جديدة، لكنها قامت بتوسيع المستوطنات القائمة عموما وزادت عددالمستوطنين فى الضفة والقطاع بنسبة ٤٥٪.

** حكومة نتنياهو

منذ أن تسلم **نتنياهو** الحكم (يونيو / حزيران-١٩٩٦) ، وضع أمام ناظريه العمل على تكثيف وتوسيع الاستيطان بشكل حثيث وقد اتخذت حكومته **٢٣ قرارا لدعم أو توسيع الاستيطان فى الضفة الغربية والقطاع والجولان السورى المحتل.**

هذه القرارات اتخذت بالاجماع. وتولى المصادقة عليها وزير الامن، **اسحق مرخادى** . بوصفه المسئول أيضا عن ملف الاستيطان.

وفى ميزانية الحكومة لسنة ١٩٩٧ ، رصد مبلغ **مليار شيكل(٣٣٠ مليون دولار)** لتوسيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين . وهذا عدا عن الميزانيات التى يتبرع بها يهود متمولون من الخارج لشراء البيوت الفلسطينية فى القدس وفى الخليل.

والحكومة الحالية ماضية فى سياسة الاستيطان بشكل خبيث ومثابر .ومع أنها «ملتزمة بعدم اقامة مستوطنات جديدة» إلا أنها تقوم ببناء احياء جديدة فى المستوطنات القائمة، كل منها يكفى ليسمى قرية. وتقوم بتوصيل الأحياء بعضها من خلال السيطرة على الوف الدونمات من الأراضى الممتدة فيما بينها، وتتحول المستوطنة إلى مدينة.

** القدس

فى القدس أيضا هناك مخطط استيطانى واسع أعلنه رئيس البلدية الليكودى . **اهود اولمرت** . ويشتمل على بناء ٣٥ ألف وحدة سكن، أى حوالى ستة أضعاف الاستيطان المقرر فى منطقة جبل أبو غنيم المشهورة (٦٥٠٠ وحدة سكن ، ستقام على ٣ مراحل ، الأولى منها ٢٠١٥ وحدة سكن بدء العمل بها).

وكانت اسرائيل قد سيطرت على

رسالة حيفا



المظاهرات الفلسطينية في مواجهة جبل أبو غنيم

خلال الاشهر التسعة.. حكومة نتنياهو أصدرت ٢٣ قراراً استيطانيا

أراضي القدس العربية وأراضي تابعة لـ **٢٨ قرية محيطة بها بمساحة ٩٥ الف دونم** . وقد بلغت مساحة الأراضي التي اقيمت عليها مستوطنات أو احياء استيطانية في القدس العربية ٢٣ ألف دونم، وهذا عدا عن ١٥ مستوطنة مقامة حول القدس .

وزارة الاسكان من جهتها اعترفت بمخطط لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنية في القدس الشرقية.

والمخطط للقدس يقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولا : توسيع الاستيطان القائم . من جهة يتواصل العمل على شراء بيوت عربية بمبالغ طائلة، ومن جهة ثانية ، يجري توسيع المستوطنات أو الاحياء الاستيطانية القائمة. فعلى سبيل المثال يخططون لترسيع حي **جبعات زئيف** بحوالي ١٣٠٠ وحدة سكن **وجبعات همانوس** ٣٦٠٠ **ورمات شلومو** ٢١٦٥ **وحي راموت** ٦٤ وحدة **وحي هار أدار** ٧٥٠ وحدة الخ.

ثانيا : اقامة أحياء جديدة وهنا مشكلة المشاكل، إذ أن الحديث يجري عن عدة احياء، في مناطق حساسة تثير استفزاز المواطنين الفلسطينيين .وهذه ابرز الاحياء :

جبل أبو غنيم: وقد بدأ العمل فيه يوم ١٨ مارس / آذار الماضي، وسط جو متوتر. هذا الجبل يشكل البوابة الجنوبية للقدس، ويربط بينها وبين **بيت ساحور وبيت لحم**. أي أنه يخلق تواصلا طبيعيا بين القدس العربية وهذه المنطقة من الضفة. وقد قررت الحكومة اقامة الحي اليهودي فيه لقطع هذا التواصل.

وقد كشف النقاب عن وجود شركة يهودية اشترت ٨٠٠ دونم من أراضي الجبل العربية واتفقت مع أصحاب هذه الأراضي والجيران العرب، على أن يتحول الحي إلى مدينة سلام تبنى فيه البيوت والمتاجر للعرب ولليهود معا. وأعدت الشركة كل الخرائط اللازمة منذ ٧ سنوات . لكن الحكومات السابقة والحالية كانت تختلق الاسباب لرفض الخرائط والمطالبة بتعديلها. وقامت الشركة بتعديلها ست مرات. ثم جندت رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروع لكن الحكومة اعطت رفضها القاطع للمشروع ثم صادرت و أراضي هذه الشركة أراضي العرب المجاورة بمساحة ٤٠٠ دونم.

هذا المشروع يقوم على ١٩٦٠ دونم أرض. ويشمل ٥٦٠٠ وحدة سكن لليهود اضافة إلى ١٢٠٠ غرفة فندق. والمرحلة الأولى من المشروع التي بدء بها قبل أسبوعين والتي سينتهي العمل بها بعد حوالي السنتين سيشمل ٢٠١٥ وحدة سكن.

- **رأس العامود:** رأس العامود هو حي عربي مزدحم لكن فيه قطعة أرض امتلكها المليونير اليهودي ، من المتدينين الاصوليين المتطرفين، **أرفين موسكوفيتش** ، وقرر اقامة حي يهودي . هذا الحي جاء ليقطع التواصل الجغرافي العربي، ما بين القدس العربية الشرقية وبين قرية العيزرية من جهة وبين بيت لحم من الجهة الأخرى.

وقد اكتشف المواطنون العرب ان هناك خداعا في عقود الشراء، اذ ان الارض ليست كلها لليهود. وهناك قضية تعالج اليوم في المحكمة . ولا أحد يعرف نتيجة البحث أي أن البناء فيه ممنوع ولهذا توقف العمل حاليا، ويقضي المخطط باقامة ٤٤٥ وحدة سكن.

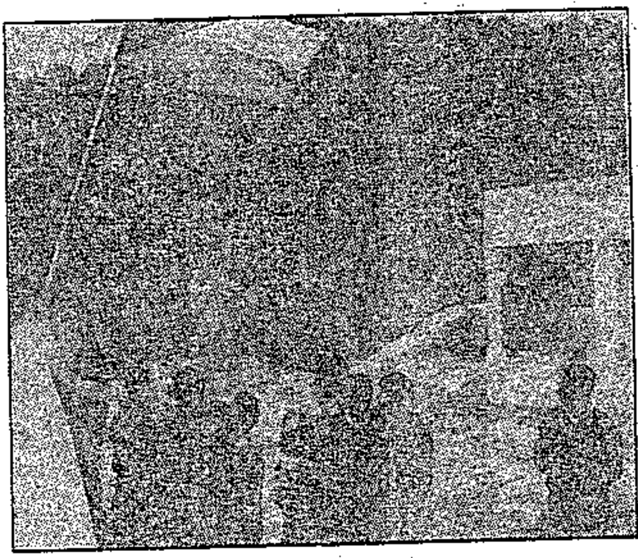
مخطط سلوان: والأرض هنا بمساحة **٣٠٠ دونم تقع بمحاذاة السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك .** والمخطط إقامته ٢٠٠ وحدة سكن عليها، باسلوب بناء قديم. هذا المخطط وضعه اسرائيل شارون، حين كان ووزيرا للاسكان في حكومة شامير ، قبل خمس سنوات. والهدف منه إحياء الوجود اليهودي القديم في هذه المنطقة.

البوابة الشرقية هنا يجري الحديث عن إقامة **٢٠٠٠ وحدة سكن** ،قطعة ارض مساحتها ٢٢٠٠ دونم. والهدف من هذا المخطط إيجاد تواصل استيطاني يهودي ما بين حي بسجات زئيف وحي التلة الغربية ، وكلاهما حيان يهوديان.

ثالثا: مشروع القدس الكبرى ،وهو الذي يجعل القدس (العاصمة الموحدة لدولة اسرائيل الواقعة تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة « ،كما يقولون) **تسيطر على ١٥٪ من أراضي الضفة الغربية** . والمخطط الحالي لهذا المشروع يقضي بربط القدس الشرقية من اسوار البلدة القديمة شرقا حتى مستوطنه معالية أدوميم وامتداداً إلى قرى اريحا. **ومساحة الأرض التي سيلتهمها هذا المشروع تقدر بعشرين الف دونم. ويتم بموجبه توسيع مستوطنة معاليه ادوميم** هذه من ٢٣ ألف نسمة حاليا إلى ٣٥ الفا ، بحوالي ٥٠٠٠ وحدة سكن.

رسالة القدس

القدس وإعادة الانتشار.. وجبل أبو غنيم



الفلسطينيون يرفعون العلم الفلسطيني



فرض سياسة الامر الواقع الاسرائيلية على القدس، وقرار الحكومة الاسرائيلية بالاستيطان في **جبل ابو غنيم**، وإعادة الانتشار الاولى.. المحدودة جدا وغير المقبولة، للجيش الاسرائيلي في الضفة، شكلت جميعها عناصر الفتيل الذي ادى للازمة الراهنة في العملية التفاوضية...!

وليس صحيحا أن أسباب هذه الازمة، تكمن في ارتفاع سقف التوقعات الفلسطينية، كما يردد المسؤولون الاسرائيليون، فمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، خلال السنوات الأخيرة تشهد على عكس ذلك تماما. **فقد هبطت هذه التوقعات حتى سقف اتفاقيات اوسلو.. بعد ان كانت تمتد من البحر حتى النهر**، وجرى القبول بحل على مرحلتين وفي حدود الضفة والقطاع، حل يبدأ بتسوية جزئية داخل المدن، ومن ثم يتطور عن طريق المفاوضات إلى تسوية شاملة.

هذا هو السقف الذي قبل به الجانب الفلسطيني.. وهذه هي التوقعات التي يسعى إلى تحقيقها.. ولكن يظهر الآن ان **حكومة الليكود، تعتبر اتفاقيات أوسلو المرحلية سقفا عاليا جدا**، وتحاول من خلال اجراءاتها السياسية والعسكرية والاستيطانية الهبوط به إلى أدنى حد ممكن، وإلى مستوى أقل بكثير مما تنص الاتفاقات المعقودة. ان هذا المنهج من شأنه أن يزيد من تفاقم الازمة مع مرور الوقت، حتى وإن وضعت بعض الحلول المؤقتة، ونجحت الوساطات المبذولة بتخفيف حدة التوتر، وإعادة الأمور إلى مجراها التفاوضي، وتجديد قنوات الاتصال المقطوعة. فالقرارات الاسرائيلية الاخيرة حول الاستيطان في جبل أبو غنيم، وإعادة الانتشار الاولى، قد انطوت على تعديل جوهري في منهج التعامل مع السلطة الفلسطينية، فهي تؤثر على مستقبل العملية التفاوضية وبالتحديد على مفاوضات الحل النهائي، وتضع حدا فاصلا بين العملية التفاوضية ومرجعيتها، ممثلة بقرارات الشرعية الدولية. **وتستبدل المرجعية المتفق عليها، بمرجعية اسرائيلية وباجراءات وقرارات من جانب واحد.** ترسم معالم الحل النهائي على الأرض، وبالقوة العسكرية والجرافات بدل المفاوضات.

واذا ما أخذنا قضية **جبل ابو غنيم**، فخطورة **الاستيطان** هناك لا تقاس بمساحة هذا الجبل وهي حوالي ١٨٥٠ دونم، وانما بالاهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، وخاصة بالنسبة لمستقبل **القدس الشرقية، التي باتت محاصرة بالمستوطنات من مختلف الجهات**، وهذا الجبل الذي يقع في جنوب شرق القدس، **يشكل منفذا يصل ضواحي المدينة الجنوبية، مع مدينتي بيت لحم وبيت ساحور**، وبدونه تغلق جميع أبواب الحصار الاستيطاني حول المدينة المقدسة. بالاضافة إلى أن بناء مستوطنة على هذا الجبل من شأنه أن يحكم الحصار الاستيطاني أيضا حول مدينة بيت لحم، وأن يشكل حلقة أساسية يمكن أن ترتبط مع سلسلة أخرى من المستوطنات القائمة. **وتخلق واقعا ديموغرافيا جديدا يؤثر على التناسب**



آلاف الجنود الاسرائيليون انتشروا في المنطقة تحسبا لوقوع المواجهات مع المعتصمين

السكاني في مدينة القدس نفسها حيث أن الهدف هو إسكان أكثر من **٣٠ ألف** يهودي في تلك المنطقة، مع الاخذ بعين الاعتبار أن عدد المواطنين العرب في القدس الشرقية، يبلغ الآن **١٦٥ ألفا**، بينما يصل عدد اليهود إلى **١٦١ ألفا**.

فالاخطار إذن على مستقبل مدينة القدس، والتي هي وفق الاتفاقات المعقودة موضوعا مؤجلا من المقرر ان يبدأ التفاوض في الوقت الحالي، لكن جرافات الحكومة الاسرائيلية ابتدأت تستبق بدء هذه المفاوضات.

أما بالنسبة للقرار الثاني الذي تحاول حكومة نتنياهو فرضه على الجانب الفلسطيني، أي قرار إعادة الانتشار، والذي غلفته بادعاء غير صحيح وكأنه يشمل ٩٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي مساحة على حد ادعاء هذه الحكومة تفوق مساحة قطاع غزة.. فهو ادعاء لا يمت للحقيقة بصلة. لأن الدعاية شيء والحقيقة شيء آخر. **فمساحة اعادة الانتشار المزعومة ليست ٩٪ كما أعلن وانما ٢٪ فقط**.تقرر نقلها من المنطقة ج، التي لا تزال تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، وتشكل حوالي ٦٨٪ من مساحة الضفة، إلى المنطقتين «أ» و «ب». أما باقي الـ ٧٪ فقد تم نقلها من المنطقة «ب» -أي منطقة الريف الفلسطيني -إلى المنطقة «أ». وبالمناسبة فان المنطقة «ب» تخضع اداريا للجانب الفلسطيني وكان الجيش الاسرائيلي قد خرج منها منذ مطلع العام الماضي.

ولم يكتف الجانب الاسرائيلي بمحاولته فرض هذا القرار على السلطة الفلسطينية ورفض التفاوض معها حول ذلك، لكنه قام بالمقابل باجراء **اتصالات ومفاوضات مع المستوطنين، ووافق بناء على طلبهم على ادخال ٤٠ تعديلا على خارطة اعادة الانتشار المقترحة، بما في ذلك شق طرق التفافية جديدة، ستؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية**.. وذلك قبل أن يطلع الجانب الفلسطيني عليها.

لقد انطوت هذه الخطوة الاسرائيلية باعادة الانتشار من ٢٪ فقط في الضفة، على اشارة واضحة وجلية مفادها أن الانسحاب الكامل من الضفة، ليس مطروحا على جدول اعمالها، وعندما احتج الجانب الفلسطيني على ذلك، اتهمته بأنه صاحب خيال واسع وتوقعات عالية!.

ومما زاد الأمر خطورة، هو أن هذا القرار الاسرائيلي، قد ترافق مع تسريب متعمد عن **«خارطة أمنية» وضعها الجيش الاسرائيلي، وتقضي بضرورة احتفاظ اسرائيل بحوالي ٤٨٪ من مساحة الضفة، مع نهاية مفاوضات الحل النهائي- وذلك لاسباب امنية، وأخرى تتعلق باستمرار السيطرة على مصادر المياه.**

لهذا فان الازمة الناشئة الان، ليست مسألة عابرة وانما تتعلق بجوهر العملية التفاوضية وهدفها، **تتعلق بمستقبل مدينة القدس، وبمسألة الانسحاب الشامل ورسم الحدود ونيل السيادة**، كما تتعلق أيضا بنهج الحكومة الاسرائيلية باستبدال المفاوضات، بقرارات تتخذها من جانب واحد وحسب ما تمليه مصالحها التوسعية وليس مصلحة تحقيق السلام.

ومن هنا فان إيجاد حلول لهذه الازمة، لن يكون بتقديم بعض التنازلات الشكلية حول موضوعات مثل المطار والميناء أو التراجع عن اغلاق بعض المؤسسات، وإنما في التخلي عن سياستها التوسعية، وعن منهج الفرض والاملاء، وهذا ما يجب ان تتجه إليه وتعالجه الوساطات المبذولة، وإلا فان عوامل الصراع ستبقى قائمة وعناصر المواجهة قد تنفجر بأي لحظة، حتى ولو اسفرت الوساطات عن تأجيلها إلى حين. لانه ليس عن طريق العروض الصغيرة والخطوات الشكلية يمكن نزع فتيل الازمة وحل الصراع.

على هامش تبادل الرسائل وأحداث أخرى:

الابتزاز التفاوضي!

قبيل حادث إطلاق النار في **الباقورة** على الحدود الاردنية- الاسرائيلية، وزيارة التعزية التي قام بها **الملك حسين** إلى اسرائيل، نشرت وسائل الإعلام نص رسالة الملك إلى رئيس وزراء اسرائيل، **بنيامين نتنياهو** التي اعرب فيها عن خيبة أمله الشديدة ازاء اجراءات الحكومة الاسرائيلية، التي لا تشجع على استمرار عملية السلام.

وقد لفت الانتباه في هذه الرسالة ان **الملك حسين** رفض دفاع **نتنياهو**، بأنه يتصرف تحت وطأة الضغط والاكراه، أي تحت ضغط المعارضة الداخلية في حزبه وداخل الائتلاف اليميني الحاكم، **والتي شكلت مؤخرا ما يسمى «بالقوة ١٧» لأنها تتألف من ١٧ عضو كنيست من أحزاب اليمين بما فيها الليكود.**

وما جاء في رسالة الملك حسين حول هذا الموضوع: «وبصراحة **فانني لا استطيع أن أقبل اعذارك المتكررة وبأنك مضطر للتصرف كما تصرفت تحت ضغط واكراه كبيرين**».. أي تحت ضغط المستوطنين والقوة ١٧ وأحزاب اليمين! والاشارة هنا واضحة إلى قرار نتنياهو، باقامة مستوطنة جبل أبو غنيم في جنوب القدس.

وكما أفادت التقارير الصحفية، فان نتنياهو قد استخدم نفس هذه العبارات، في اجتماعه مع الرئيس الامريكي **كلينتون** وفي اتصالاته مع عدد من الرؤساء العرب وطالبهم بالاخذ بعين الاعتبار الضغوط الداخلية الكبيرة التي يتعرض لها، وتقديم تنازلات معينة، مثل الموافقة الان على **اقامة مستوطنة جبل ابو غنيم** والقبول باعادة الانتشار الشكلي للجيش الاسرائيلي في الضفة، من أجل مساعدته على مواجهة هذه المعارضة!!

واستخدام هذا السيناريو يعني أن الجانب الفلسطيني لا يفاوض نتنياهو فقط، وانما يفاوض ايضا جميع وزرائه فردا.. فردا وجميع احزاب اليمين في اسرائيل حزبا.. حزبا، والمستوطنين وجبهة أرض اسرائيل ويترتب عليه أن يسهل مهمة نتنياهو بالتجاوب مع مطالبهم جميعا، بالنسبة لجبل أبو غنيم الان.. ولا ندري إلى أين ستصل مطالبهم واشتراطاتهم في الايام القادمة! خاصة وان الشهية تأتي مع الاكل..

وموضوع الاستيطان في **جبل أبو غنيم** المثال الوحيد على أسلوب المناورة والابتزاز الذي يتبعه رئيس الوزراء الاسرائيلي، فقرار الحكومة الاسرائيلية باعادة الانتشار الأولي في الضفة الغربية. وعلى الرغم من شكليته ومحدوديته، فقد ادخل عليه وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي ٤٠ تعديلا بعد اجتماعه مع المستوطنين وبناء على ضغوطهم وبرر ذلك بقوله أنها تعديلات شكلية.

وبرز نفس هذا الاسلوب ايضا قبل فترة وجيزة، في اطار الفضيحة المسماة فضيحة **بار اون** في اسرائيل، وقرار تعيينه مستشارا ماليا للحكومة الاسرائيلية تحت ضغوط زعيم حركة شاس الدينية الراب اريية درعي الذي هدد بالتصويت ضد اتفاق الخليل، في حالة عدم الاستجابة لطلبه. وفي هذا السياق أيضا استخدم **نتنياهو موقف حزب شاس الديني** في الابتزاز التفاوضي للجانب الفلسطيني حول الخليل! وقد اعترف **الراب اريية درعي بعد ذلك**، في تصريحات للتلفزيون الاسرائيلي، بأن **رئيس الوزراء نتنياهو طلب منه الاستمرار في اعلان موقف الرفض لاتفاق الخليل، لان ذلك سيحسن مركز نتنياهو في لقائه مع الرئيس عرفات** أي سيساعده على المطالبة بتنازلات إضافية من الجانب الفلسطيني، لتعزيز موقفه أمام معارضة بعض أقطاب حزبه والأحزاب اليمينية والدينية الاخرى، التي اعلنت في ذلك الوقت، معارضتها لصيغة الاتفاق المذكور.

طبعا، فقد كانت هناك أسباب أخرى لغضب درعي على اتفاق الخليل، لكن هذا يجب الا يغطي على المناورة السياسية التي اتبعها نتنياهو لابتزاز الطرف الاخر. ومن المفيد الاشارة إلى أن هذا الجانب من الفضيحة، لم تهتم به وسائل الاعلام الاسرائيلية، لان الخطر الاكبر هو **احتمال سقوط الحكومة «بتهمة انتهاك الامانة»!!.**

وقبل حكومة الليكود، استخدم **شمعون بيريز** مثل هذا التكتيك، لتأجيل تنفيذ اتفاق اعادة الانتشار في الخليل، إلى ما بعد الانتخابات العامة في اسرائيل، ويدعوى أن ذلك سيعزز موقعه الانتخابي أمام معارضة الليكود، ويمكنه من الفوز في هذه الانتخابات.. لكن النتيجة كما هو معروف كانت عكس ذلك تماما، فقد سقطت حكومة بيرس، ولم ينفذ هذا الاتفاق الا قبل مدة وجيزة.

وهكذا كان أيضا قبيل التوقيع على **اتفاق طابا** لاعادة الانتشار من ٦ مدن فلسطينية، عندما استخدم رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الوقت **اسحق رابين** نفس الاسلوب السابق. أي التلويح بمواقف المعارضة وعدم قدرته على مواجهتها في حالة اصرار الجانب الفلسطيني على جميع مطالبه.. وقد لعبت **حركة شاس** في ذلك الوقت أيضا دورا هاما في تمرير هذه المناورة!.

عرفات

وإذا كان نتنياهو وغيره من رؤساء الوزراء الاسرائيليين ، قد رأوا فى مثل هذه الأساليب والمناورات ذكاء تفاوضيا !! فان بامكان الطرف المقابل ومن حقه استخدام نفس الوسائل، لان مثل هذا المستوى من الذكاء ليس مقتصرا على طرف واحد.. ولا يجب أن يؤدى إلى اطلاق التهديدات بالطرد والابعاد إلى تونس أو بغداد كما فعل وزير العدل الاسرائيلى هنغبي مؤخراً!.

لكن نتنياهو يرفض هنا الاعتراف بـ «مبدأ التبادلية» الذى يطالب الجانب الفلسطينى التقيد به. فهو لا يعتقد، كما صرح بعد عودته من واشنطن، بأنه سيكون للفلسطينيين ردود فعل عنفية، على الاستيطان فى جبل أبو غنيم. كما أنه لا يرى بأن الرأى العام الفلسطينى يعتبر عاملاً فى المعادلة، وأن السؤال الوحيد هو عما اذا كان عرفات يسعى للعنف أولا!.

وكما أن رئيس الوزراء الاسرائيلى يريد من **الرئيس عرفات** وغيره من القادة العرب، التعامل مع اعتباراته الداخلية ،والتجاوب مع مطالب جميع القوى والاحزاب الصهيونية والدينية ، التى على يمينه وأكثر تطرفا منه، **فيكون عليه بالمقابل ،وباسم مبدأ التبادلية الذى ينادى به ان يتعامل مع جميع القوى والاحزاب والفصائل الفلسطينية ،وان يتجاوب مع مطالبها أيضا .** وبدون أن يسارع هو ووزراؤه باطلاق الشكاوى والتحذيرات ازاء ما يسمونه بالاخطار الكامنة ، وراء الحوار الوطنى الفلسطينى الشامل وازاء التنسيق مع الاطراف العربية والدولية ،واعتبار كل هذه خطوات تصعيدية توتر الاجواء وقد تنسف سلة المفاوضات.

واذا كان **نتنياهو** لا يتجاوب الا مع لغة الضغط والاكراه ، كما اعترف بنفسه، فيكون على الجانب الفلسطينى ان يستخدم نفس اللغة، وان يتمسك بنفس الاسلوب، وان يجند قواه الذاتية وعوامل القوة التى يستطيع حشدها، محلية وعربية ودولية، لاجبار هذه الحكومة على التراجع.. ولا سبيل آخر غير ذلك ،وحذار من السقوط مرة أخرى فى مناورات السياسة الداخلية الاسرائيلية.

لتتواصل حملة الضغط والتنديد

حتى تتراجع حكومة نتنياهو

ناقش المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى ،التطورات الأخيرة الحاصلة على الساحة الفلسطينية ،والنتائج الخطيرة والمدمرة للاجراءات الاستيطانية الاسرائيلية فى القدس ، وباقى مناطق الضفة الغربية، على مستقبل المفاوضات. واصدر البلاغ التالى:

«تتحمل حكومة بنيامين نتنياهو مسئولية كاملة، عن الازمة الراهنة ، ان كان ذلك من خلال قرارها بالاستيطان فى جبل ابو غنيم، أو فى مواصلة سياستها بتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات والمصادرات فى باقى المناطق الفلسطينية.

وجاء القرار الأخير لهذه الحكومة ،فى اطار ما يسمى باعادة الانتشار الاولى من الضفة، ليؤكد مجددا المضمون العدوانى التوسعى لسياستها ،وليعبر عن منهجها الرامى، إلى فرض التعديل على الاتفاقات ، بقرارات من جانب واحد، بعد أن فشلت فى تمرير هذا المنهج عن طريق قبول الطرف الفلسطينى به.

لهذا فان الازمة الراهنة لا تعبر عن ارتفاع سقف التوقعات والامال الفلسطينية ،كما ادعى وزير الخارجية الاسرائيلى **دافيد ليفى** قبل أيام، وانما تعبر عن الهوة العميقة، بين برنامج حكومة نتنياهو واجراءاتها المعادية للسلام ،وبين متطلبات واستحقاقات السلام العادل. بين برنامج هذه الحكومة التوسعى الاستيطانى ،وبين أسس ومرجعية العملية التفاوضية نفسها، أى تنفيذ قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢و ٣٣٨ والانسحاب الكامل من اراضينا المحتلة.

وبالرغم من ان سياسة الحكومة الاسرائيلية ، قد أوصلت العملية التفاوضية إلى طريق مسدود ، ونقلتها إلى دائرة الاملاء وتوجيه الاوامر والتعليمات، إلا أنه يجب عدم تحرير هذه الحكومة من تنفيذ التزاماتها ،وانما يجب الزامها بتطبيق الاتفاقات المعقودة. وهذا لن يتأتى بالاستمرار بالمنهج التفاوضى السابق، أو من خلال ما يسمى «بأسلوب التراكم» الذى ادى من الناحية العملية، إلى تراكم الحواجز بين العملية الجارية، وهدفها المتمثل بالتخلص من الاحتلال الاسرائيلى، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. ويترتب على ذلك ان **نواصل مطالبة الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ التزاماتها، وعدم التفاوض على هذه الالتزامات ،والانطلاق لمفاوضات الوضع النهائى ، التى حان وقتها بخطة تفاوضية تقوم على تنفيذ القرار** ٢٤٢ ،ان التوجه لمفاوضات الحل النهائى وفق هذا الاساس، من شأنه اعادة التعاون والتنسيق بين مختلف المسارات التفاوضية العربية مع اسرائيل .هذا سيعيد التوازن إلى التضامن العربى ويشكل عاملا هاما فى ايصالنا إلى النتائج المطلوبة.

نحن نرى ان رفض السلطة الوطنية الفلسطينية، التعامل مع القرار الاسرائيلى الاخير، باعادة الانتشار من جانب واحد ،واعتباره مناقضا لجوهر عملية السلام ،والرفض الحازم لمختلف المخططات الاستيطانية ،وفى مقدمتها مخطط الاستيطان فى جبل أبو غنيم ، يعتبر مدخلا للرد على التعديات الاسرائيلية ،ومواجهة سياسة فرض الامر الواقع لحكومة نتنياهو.

ان تعزيز موقف السلطة الفلسطينية لمواجهة هذه التحديات الكبرى ،يحتاج لكل طاقات الشعب الفلسطينى،وتعزيز الجبهة الداخلية بايصال الحوار الوطنى الشامل إلى اهدافه المرجوة، وتحسين الاداء وتكريس المنهج الديمقراطى فى التعامل مع الجماهير. ووقف التجاوزات ،وايجاد الحلول المناسبة والمنصفة لمشاكل الناس المعيشية والحياتية،وتوجيه السياسات الاقتصادية كى تكون روافع للنضال من أجل تنفيذ المهمة المركزية .كما ان تفعيل دور الجماهير فى النضال الوطنى ،بات يتطلب فى المرحلة الراهنة، اعادة احياء وتفعيل اللجان الوطنية والشعبية ،لمساندة السلطة فى النضال ضد الاحتلال والاستيطان.

رسالة

القدس

كما أن سعي حكومة نتنياهو لتفريغ المفاوضات من مضمونها ،وعزلها عن مرجعيتها واطارها الدولي . بات يحتاج لاتخاذ **خطوات عملية لاعادة الارتباط بين العملية التفاوضية ،ومرجعيتها أي قرارات الشرعية الدولية ،والعودة إلى الاطار الدولي، الذي انطلقت منه في مدريد، ودعوة جميع الدول التي شاركت في هذا المؤتمر إلى الاجتماع مجدداً لمراجعة ما آلت إليه عملية المفاوضات والاخطار التي تتهددها. ان دعوة السلطة الفلسطينية لعقد اجتماع دولي في غزة للدول الضامنة للاتفاقات، يعتبر خطوة هامة يجب أن تتبعها خطوات اخرى تترجم القرارات الدولية ومنها قرار الامم المتحدة الاخير الذي حصل على تأييد ١٣٠ دولة في العالم إلى اطارات عمل دائمة توفر الالية المناسبة للضغط على اسرائيل.**

انتا في **حزب الشعب الفلسطيني** ، اذ نثمن مواقف جميع الدول والشعوب العربية، التي تقف إلى جانبنا فاننا نضم صوتنا للدعوة إلى عقد **مؤتمر قمة عربي طارئ، للاتفاق على خطة مشتركة، تضع حداً لسياسة الاملاء والعجرفة الاسرائيلية، وتصوغ الالية المناسبة التي تربط موضوع العلاقات مع اسرائيل، بمدى احترامها لعملية السلام ،وخاصة لوقف اجراءاتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس العربية.**

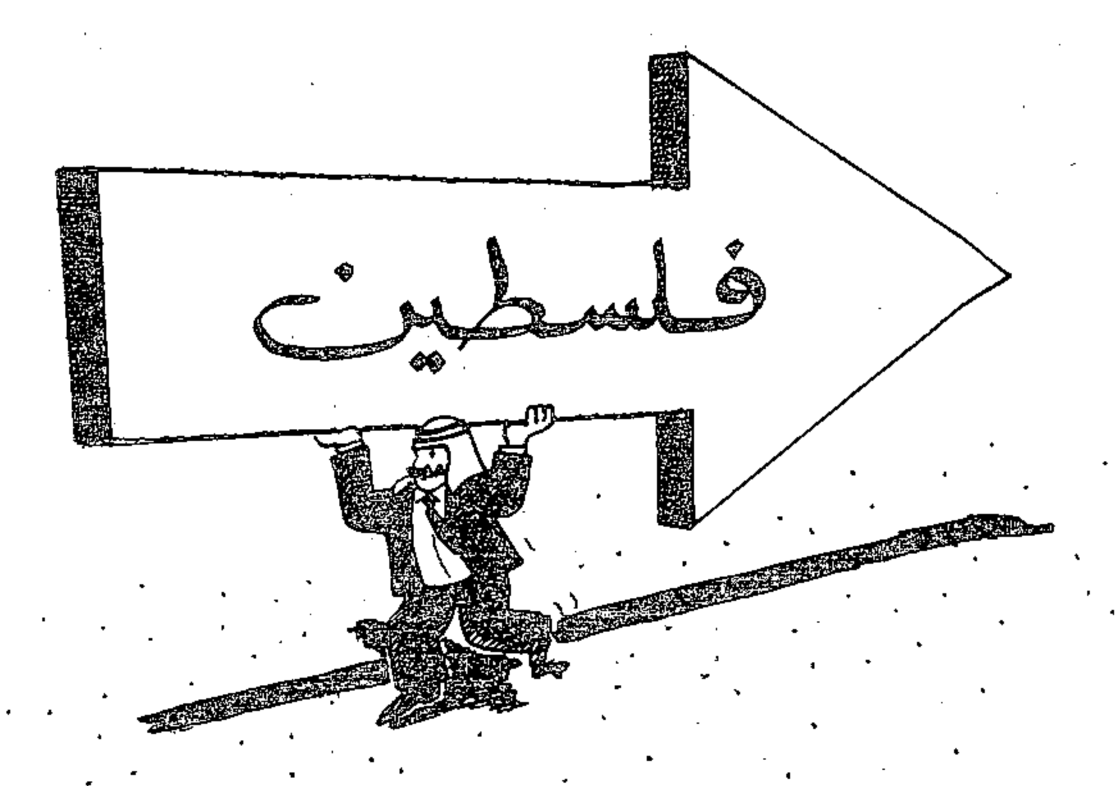
كما اننا نشير ايضاً إلى أهمية الدور الاوروبي، وإلى ضرورة ايجاد الوسائل الملائمة لتطويره ،ومقاومة المحاولات الاسرائيلية ، لعزل هذا الدور عن امكانية التأثير في الاحداث في منطقتنا.

وعلى الصعيد الداخلي في اسرائيل، فاننا ننظر بأهمية بالغة إلى الدور الهام، الذي تقوم به قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل، وإلى ضرورة تطوير دور هذه القوى، التي تقف بشجاعة في مواجهة السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية الحالية، وهذا يتطلب منا على الصعيد الفلسطيني اتباع سياسات تسهل قيامها بهذا الدور.

١٩٩٧/٣/١٤

المكتب السياسي

لحزب الشعب الفلسطيني.







نقل ضحايا الهجوم على الباص الاسرائيلي

حادث الباقورة يعيد فتح ملف

العلاقات الأردنية الاسرائيلية

جاء حادث إطلاق النار الذي قام به جندي أردني على حافلة اسرائيلية تقل تلميذات مدرسة في منطقة الباقورة الاردنية، ليطرح مجددا العلاقات الاردنية الاسرائيلية التي بدأت وشهدت خلال عمرها القصير درجة من الدفء ما جعلها تتخذ مثالاً مختلفاً عن المثال المصري، وما أعنيه هنا هو علاقة الحكومات ببعضها وليس الشعوب.

لقد جاء الحادث الذي قتلت فيه سبع تلميذات وجرحت ست أخريات في ذروة توتر أصاب العلاقات الاردنية الاسرائيلية، من جراء السياسة الاسرائيلية التي تمادت في تحديها لمشاعر العرب والمسلمين، وفي صورة خاصة لمشاعر الاردنيين الذين كانوا قد حرصوا طوال المدة التي فصلت بين توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية، وبين حادث اطلاق النار على تقديم نموذج «لسلام دافئ» مع اسرائيل، بالرغم من «الاختلافات» التي تحدث بين شريكي السلام، بين آن وآخر وذلك بخلاف سلام مصر «البارد» مع اسرائيل.



صلاح يوسف

استعادة سليمان خاطر

وقد شاءت الصدفة أن يأتي الحادث الذي شبهه كثيرون بالحادث الذي قام به الجندي المصري «**سليمان خاطر**» ضد مجموعة من السياح في سيناء في العام ١٩٨٥، في وقت كانت فيه العلاقات الاردنية الاسرائيلية في درك لم تكن قد وصلته منذ أكتوبر ١٩٩٤، وهو الشهر الذي وقع فيه الاردن واسرائيل اتفاقية السلام بينهما.

فقبل ذلك بيوم واحد كان مجلس النواب الاردني قد عقد اجتماعاً خصصه لمناقشة خطط اسرائيل لبناء مستوطنة في جبل أبو غنيم جنوبي القدس. وخلال هذا اللقاء **طالب ٢٣ نائبا أردنيا بتجميد العلاقات مع اسرائيل، والغاء قانون المعاهدة الاردنية الاسرائيلية بسبب ممارسات العدو الصهيوني، والتي تكشف «الطبيعة العدوانية الاستيطانية وتحاول اختراق العالم العربي، وهي ماضية في مخططها المرسوم، ولا تلتزم بأي شئ من حقوقنا في أرضنا ومقدساتنا»** وطالب نواب آخرون **بعقد قمة عربية لتطبيق مقررات قمة القاهرة الاخيرة، فيما دعا نواب غيرهم «إلى اعلان الجهاد طالما بقي هناك شبر محتل من أرض المسلمين».**

وقبل ذلك كان رئيس الوزراء عبد **الكريم الكباريتي** قد ألقى خطابا ناريا في المجلس خاطب فيه اسرائيل قائلا: «إن عليها أن تفهم أنها لن تستطيع بناء علاقات طبيعية مع الاردن، خاصة والدول العربية والاسلامية عامة في ظل استمرار استبداد القدس العربية» وأن «**بقي استحالة المضي في بناء المستوطنات والسلام في الوقت نفسه**».

وفي الوقت الذي كان فيه العاهل الاردني يتأهب لاستقبال وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق موردخاي في اليوم نفسه كان أمر الرسالة التي ارسلها **الملك حسين** إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي قبل ذلك بأيام قد تكشف وبدأت وسائل الاعلام تتناقل أجزاء منها، لكن **الملك حسين** سمح له بعد تسرب أجزاء منها للصحافة بنشرها كاملة

هل يستمر التوتر أم يعود السلام «دافئا» كما بدأ؟

في الصحف الاردنية.

ومن أبرز ما جاء في الرسالة المذكورة، وذكر الملك حسين صراحة أنه **لا يستطيع قبول اعذار بنيامين نتنياهو المتكررة ،مؤكدا أنه لا يجد فيه شخصا يقف بجانبه لتحقيق«مصالحة بين أبناء ابراهيم».**

وقال له: «إن الطريق الذي اتبعته يبدو أنه سوف يحطم كل أمنت به العائلة الهاشمية». مشيراً إلى أن نتنياهو، إذا كان ينوي «استدراج اخواننا الفلسطينيين إلى مقاومة مسلحة حتمية، فما عليك سوى ارسال جرافاتك إلى المكان المقترح لاقامة المستوطنات .. وما عليك سوى أن تأمر الشباب من قواتك المسلحة القوية الذين يحيطون بالمدن الفلسطينية بارتكاب الجرائم بما ينتج عنه هجرة جديدة للمعذبين الفلسطينيين من بلادهم وتساءل عن سبب «الاذلال المستمر والمتعمد لمن يسمون شركاء لنا في السلام من الفلسطينيين».

وكشف العاهل الاردني النقاب في رسالته تلك عن أنه، وخلال تدخله في مشكلة الخليل في شهر يناير الماضي قد طلب من نتنياهو السماح لطائرته بالهبوط في مطار غزة لكن رئيس الوزراء الاسرائيلي رفض طلبه. وتساءل العاهل الاردني لو هبطت بطائرتي ومارست حقي كصديق يربطه بدولتك السلام.. فهل كنت ستصدر أوامرك إلى الزملاء الطيارين من سلاح الجو الاسرائيلي .. بمنعي من الهبوط بالقوة».

وأعرب عن اعتقاده «بوجود نية لتحطيم كل ما بنيته بين بلدينا وشعبينا».

وحين ذاع نبأ الرسالة وفحواها ، كان رئيس الوزراء الاسرائيلي **بنيامين نتنياهو** يزور موسكو، وهناك سئل عنها وعن رأيه فيها فأبدى استياءه وخيبة أمله.

وجاءت زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي **موردخاي** إلى الأردن في ذلك اليوم المشحون نفسه. فكان من الطبيعي أن يكون فشلها ذريعاً، وهو فشل لم تستطع أن تخفيه الاجوبة العائمة والمرتبكة لموردخاي على أسئلة الصحفيين، من قبيل تكراره لفكرة أن **الملك حسين** يحظى بحب وتقدير واحترام الاسرائيليين كافة. ومحاولته الايحاء بأن كل شئ على ما يرام بين اسرائيل والاردن وهو ما نقضه رئيس الوزراء **عبد الكريم الكباريتي** صراحة حين أعلن بعد خروجه من لقاء موردخاي والعاهل الأردني أن **«مسيرة التسوية السلمية تمر بأزمة حقيقية»** وحذر من أي اجراءات تتخذها اسرائيل من جانب واحد، وأعرب عن رفض الاردن قرارات اسرائيل بالمضي في خططها الاستيطانية في جبل أبو غنيم وحمل اسرائيل النتائج التي قد تنشأ عن تنفيذها.

في هذه الأجواء جاء اطلاق النار من جانب الجندي الاردني على التلميذات الاسرائيليات في منطقة الباقورة، وهو حادث اهتز له الأردن الرسمي ،الذي سارع إلى ادانة الحادث الذي وصفه «بالاجرامي» ،وتحرك كل من ولي العهد الأردني الأمير **حسن**، **ورئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي** ليكونا على مقربة من موقع الحادث ، في الوقت الذي كان فيه **الملك حسين** يقطع زيارته إلى أسبانيا ويعود إلى عمان شاجبا الحادث بأكثر الكلمات إدانة ،وليأمر بعد ذلك بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة **محمد رسول الكيلاني** ،وهو مدير سابق للمخابرات العامة في الستينات ،وليعلن بعد ذلك بيوم نيته زيارة اسرائيل وتقديم العزاء لذوي التلميذات القتيلات.

أتهامات موردخاي

لقد جاء هذا الحادث ليقلب الموقف تماما ،حيث **تحول الموقف الاسرائيلي إلى موقف هجومي، والموقف الاردني إلى دفاعي**، وفي المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده **الأمير حسن** ،ولي عهد الاردن، **واسحق موردخاي** في أعقاب الحادث مباشرة وفي الموقع الذي وقع فيه الحادث ،وقف **موردخاي** ليقول إن العنف الكلامي يكون في العادة مقدمة للعنف الجسدي، ويرد **الأمير حسن** بادانة العملية «الاجرامية» ،ويدرك **عبد الكريم الكباريتي** مرامي وزير الدفاع الاسرائيلي ،والذي ينطوي على اتهام مبطن للاردنيين الذين أعلنوا إختلافهم معه قبل ذلك بيوم بأنهم المحرضون غير المباشرين على قتل الفتيات فيعلن أنه **ليس هناك علاقة بين الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة، وبين ما قام به الجندي الأردني** ،والذي اعتبر ما قام به عملاً فردياً والطريف أن الفكرة التي قذفها **موردخاي** في وجه الاردنيين هي نفسها التي كان حزب العمل قد قذفها في وجه حزب الليكود حين اتهمه ضمناً بالتحريض على قتل رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق **اسحق رابين** ،وذلك في اشارة إلى الحملة السياسية الواسعة التي شنها حزب الليكود على رابين متهماً اياه «بالتنازل عن اجزاء من أرض اسرائيل» وهو ما يعني الخيانة بالنسبة للمتطرفين اليهود الذين وجدوا في «ايغال عامير» ممثلهم الحقيقي. فبادروا إلى قتل رابين.

غير أن الجانب الاردني الذي أدرك خطورة اتهام موردخاي شدد على الطبيعة الفردية للعمل الذي قام به الجندي الأردني، شاجباً إياه بأكثر الكلمات إدانة، **وهي إدانة تستحق أن يقطع الملك حسين زيارته ليعلنها صراحة هنا في عمان.**

لقد أعاد الحادث كما ذكرنا فتح ملف العلاقات الأردنية الاسرائيلية ،وهي علاقات تاريخية أخذت شكلها المعلن يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ ،حين وقع الأردن واسرائيل اتفاقية السلام بينهما. وكان على اسرائيل بموجبها أن تعيد منطقة الباقورة التي شهدت الحادث إلى السيادة الاردنية بعد احتلال دام ٢٧ عاماً.

ولكن اسرائيل والاردن اتفقا على أن تستمر اسرائيل في استثمار المنطقة المحاذية لنهر الأردن، في الوقت الذي تعترف فيه بسيادة الاردن على المنطقة ،ودليل هذه السيادة أن أمن المنطقة هو مسئولية أردنية. وهذا هو سر عدم السماح للجيش الاسرائيلي بالتدخل في

المرتقب وانفراد الجانب الاردني بمعالجته.

وإن كان هذا الحادث جاء ليشير إلى نقطة وصلت إليها العلاقات الاردنية الاسرائيلية منذ أكتوبر ١٩٩٤، فإن هذه العلاقات كانت قد بدأت «دافئة» كما ذكرنا ففي الفترة بين توقيع المعاهدة ونهاية العام ١٩٩٦ خطا الأردن واسرائيل خطوات واسعة نحو تطبيع العلاقات بينهما، وذلك على الصعد الاقتصادية والسياحية وغيرها.

فعلى **الصعيد السياحي** مثلا وضع الطرفان الاردني والاسرائيلي برامج ترويج سياحي مشتركة، أي أن السائح الذي يزور اسرائيل يكون في برنامجه أيضا زيارة الأردن والعكس صحيح.

وعلى **الصعيد التجاري** بدأ التبادل بين الجانبين يصل أرقاما كبيرة نسبيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ١٨ مليون دينار، وهو رقم يزيد على رقم التبادل التجاري بين الاردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وعلى **صعيد النقل** مثلا، كان في امكان السيارات الاسرائيلية الخاصة دخول الاردن بعد تغيير لوحة أرقام السيارات، وفي المقابل يمكن للاردني زيارة أي مكان في اسرائيل بسيارته الخاصة. وفي احصائية بثتها وكالة الانباء الرسمية الاردنية (بترا) **بلغ عدد المسافرين بين الاردن واسرائيل خلال العام الماضي نحو ٣١١ ألف مسافر، وهو رقم كبير بالتأكيد.**

كل هذا يشير إلى نوع العلاقات بين الاردن واسرائيل وهي علاقات انعكست في صورة واضحة على المستوى السياسي، وخلال فترة قصيرة لا تتعدى العام الواحد على توقيع الاتفاقية كان الاردن يقيم علاقات وثيقة مع اسرائيل، وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين قد زار الأردن أكثر من مرة، والملك حسين زار اسرائيل أكثر من مرة في المقابل، وبلغت العلاقات ذروتها قبيل اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي **رابين** ورغم أنها فترت بعض الشئ في عهد **شمعون بيريز** ثانيا بقيت جيدة وقوية عموماً، وهو ما جعل المراقبين السياسيين يجدون في نوع السلام الذي قام بين الاردن واسرائيل نموذجا مختلفاً عن ذاك القائم بين اسرائيل ومصر، وفي **مقابل «السلام البارد» بين اسرائيل ومصر، كان هناك «السلام الدافئ» بين الاردن واسرائيل.**

وحين أجريت الانتخابات الاسرائيلية التي تنافس فيها **شمعون بيريز** و**بنيامين نتنياهو** في شهر مايو من العام الماضي، كان الاردن البلد الوحيد تقريبا الذي لم يحذر من سقوط حكومة حزب العمل ومجئ حكومة برئاسة حزب الليكود إلى الحكم. بل إن العاهل الأردني دعا رئيس حزب الليكود آنذاك، بنيامين نتنياهو إلى الاردن لمناقشة الأوضاع السياسية في المنطقة، وهو عمل لم يقم به أحد، واعتبر من بعض الأوساط في ذلك الحين مراهنة على حزب الليكود وليس العمل.

غير أن هذا كله بدأ يأخذ منحى جديدا بعد أحداث العنف التي نشبت في فلسطين في أعقاب فتح اسرائيل نفق تحت المسجد الأقصى.

وكان للأردن أكثر من سبب لانتقاد الخطوة الاسرائيلية أبرزها أن اسرائيل كانت تعهدت للاردن بألا تقوم بأي خطوة تمس وضع المقدسات الاسلامية في القدس، وهو تعهد خرقته اسرائيل بفتحها النفق. ورغم ذلك لم تتعكر العلاقات بين البلدين بشكل كامل، وذلك حتى حدثت مشكلة الخليل التي كان الاسرائيليون تعهدوا بالانسحاب منها، دون أن يوفوا بوعودهم، فتدخل الملك حسين في اللحظة الأخيرة ووافقت اسرائيل على الانسحاب بموجب بروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل.

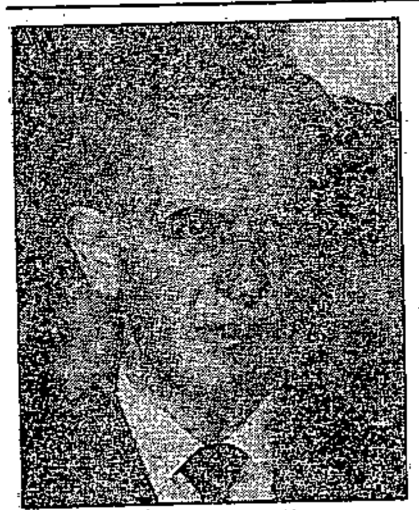
ولكن جاءت أخيرا مشكلة الاستيطان في جبل أبو غنيم، وبطريقة على درجة هائلة من الفجاجة، لتعيد وضع العلاقات الاردنية الاسرائيلية على المحك. فجبل أبو غنيم في القدس التي ينص اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية على اعطاء الاردن حق الاشراف على الاماكن المقدسة فيها. كما أن اسرائيل تستهتر بالعالم أجمع وتخرق الاتفاقات التي وقعتها بنفسها، وهذا في حد ذاته نذير للاردن بأن اسرائيل قد لا تتورع عن خرق الاتفاقية التي وقعتها معه. ومن هنا تحديداً جاء التصعيد الاردني الذي بلغ ذروته قبل يوم وأحد من حادث مقتل الفتيات الاسرائيليات. لكن الحادث عاد فقلب الادوار، وبدأت اسرائيل تصعد لهجتها والاردن يتخذ موقف الدفاع، فهل تستمر العلاقة بين البلدين على هذا الشكل، أم بمنعطف جديد وتتأزم العلاقة مجدداً؟ أم تعود دافئة كما بدأت؟ الزمن وحده كفيل بالاجابة عن كل هذه الأسئلة!.



الملك حسين خلال زيارة جرحى الحادث برفقة نتنياهو



شهدت دمشق خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، سلسلة من الندوات والمحاضرات، ونشرت عديد من الدراسات سواء بالصحف الرسمية أم صحف أحزاب الجبهة، ووزع بعضها على نطاق واسع للمسئولين والمواطنين وأعضاء مجلس الشعب، بعضها ساهمت به (ندوة **الثلاثاء الاقتصادية**) وهي تجمع للمثقفين والناشطين في مجالات الاقتصاد، من أكاديميين وباحثين وعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام، تعقد سنوياً سلسلة محاضرات وندوات تناقش فيها جوانب الحياة الاقتصادية المختلفة في سوريا. كما ساهم به اقتصاديو القطاع الخاص وملاكه من خلال دراسة أصدرها السيد **رياض سيف** وهو من الصناعيين السوريين له معامل نسيج وعضو بمجلس الشعب. وقد وزعها على نطاق واسع. وأدلت صحف **الحزب الشيوعي السوري** بدلوها أيضاً، سواء من خلال ردها على مذكرة الصناعيين أم من خلال تناول جوانب الحياة الاقتصادية السورية الأخرى.



الرئيس حافظ الأسد

ركود اقتصادي.. وحلول متباينة

رسالة دمشق

حسين العودات

تناولت الدراسات والمحاضرات والندوات مناقشة واقع الاقتصاد السوري، وخاصة السياسات الاقتصادية العامة، ومؤشرات النمو، وسياسات الاستيراد والتصدير، والسياسات الصناعية والزراعية، وسياسات الأسعار والضرائب والأجور، ثم نشاطات القطاعين العام والخاص.

أجمعت الدراسات والمحاضرات والندوات على أن سوريا **تعاني ركوداً اقتصادياً واضحاً** انعكس جدياً على حياة الطبقات الدنيا (بعد أن تدهورت الطبقة الوسطى وتحولت إلى طبقة دنيا) حتى أصبح الركود حديث الناس اليومي، حيث نجد الشكوى على كل لسان، في الوقت الذي يزداد فيه غنى الأغنياء، وخاصة أولئك محدثو النعمة من **الطفيليين والبورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية، وتجار الصفقات والمهربين ومخالفي القانون والمتهربين من الضرائب**، الذين -رغم قلة نسبتهم لعدد السكان- يملأون الدنيا ضجيجاً ببذخهم، وسفههم في الانفاق والحفلات، وإصرارهم على المظاهر الاستهلاكية التي تستفز الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب السوري.

كان من أهم الدراسات واحدة ألقاها الدكتور **عارف دليله** وهو أستاذ بجامعة دمشق، في مكتبة الأسد بدعوة من ندوة الثلاثاء الاقتصادية، بسبب وضوحها وجرأتها وشمولية نظرتها إلى جوانب الحياة الاقتصادية السورية المتعددة، وقد لخص الدكتور دليلة (والتقى بجوانب كثيرة من محاضرته مع محاضرين آخرين) واقع الاقتصاد السوري بما يلي:

في مجال الناتج المحلي: تضاعف الناتج المحلي الصافي (بالأسعار الثابتة) في سوريا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥ أربع مرات ونصف، منها ثلاث مرات في عقد السبعينات، ومرة ونصف خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة. **بينما لم يتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي بسعر السوق** (وبأسعار ١٩٨٥ الثابتة) إلا مرة واحدة خلال ربع قرن (٩٠٪ من هذه الزيادة خلال عقد الثمانينيات). أما حصة الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية فقد تضاعفت (٣٦ مرة)، منها مرتان حقيقيتان و

الاثرياء الجدد من الطفيليين و الكومبرادور والبيروقراطيين وتجار الصفقات والمهربين.. يملأون الدنيا ضجيجاً ببذخهم و سفههم المستفز لغالبية الشعب ** **

(٣٤) مرة وهمية بسبب التضخم. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي المتاح عام ١٩٩٥ مبلغ(٧٥٠) دولاراً أمريكياً،مع أخذ أسعار الصرف بالسوق الحرة بعين الاعتبار.

وفي مجال الاستثمار وتكوين رأس المال: فقد انخفض الانفاق الاستثماري في السكن من مجمل تكوين رأس المال من ٢٧،٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٨،٨٪ في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، بنسبة هبوط تبلغ ٣٠٪ وكان هذا الانخفاض لصالح الاستثمار في وسائط النقل ، الذي ارتفع من ٤،٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٢،٦٪ في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ ،وبنسبة ارتفاع تبلغ ٤٨١٪.

أما في التكوين الرأسمالي: فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام فيه من ٧٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٥ ، بينما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من ٣٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٦٪ عام ١٩٩٥ إلا أن هذا الارتفاع تركز بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات وإشباع الحاجات الاستهلاكية. ويرى الدكتور عارف دليلة (أن الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص بنسبة المساهمة في تكوين رأس المال الثابت، لم يكن يعني زيادة مساهمة هذا القطاع في عملية البناء والتنمية. فهو في الواقع انسحب من قطاعات البناء والتنمية ، ولم يضف على نسبة مساهمته في الآلات والتجهيزات شيئاً. وإنما نقل مساهمته إلى قطاع واحد هو إشباع الحاجات الاستهلاكية والاستفزازية).

وفي الأجور: يبلغ متوسط أجر العامل السوري في القطاع العام(٦٤،٧) ألف ليرة سورية (تعادل ١٢٩٤ دولاراً بالسعر الحر) و(٢٢) ألف ليرة سورية في القطاع الخاص (تعادل ٤٤٠ دولار) ،مع ملاحظة أن القطاع الخاص يضم (٩٤٩١٢) مؤسسة. منها (٩٨،٣٪) تشغل بين عامل وتسعة عمال ،و(١،٧٪) تشغل أكثر من عشرة عمال

،وتحتل هذه النسبة الثانية من المؤسسات (١٦،٧٪) من مجموع **مبيعات القطاع** الخاص.في الوقت الذي بلغ فيه النمو الحقيقي في قيمة الانتاج الصناعي السوري ١٧٪ والانتاج الزراعي ٤٩٪ خلال عشر سنوات.

أما في التجارة الخارجية: فان الاحصاءات تشير إلى أن الصادرات النفطية تحتل النسبة الكبرى من مجموع قيمة الصادرات (٦٤،٥٪) لعام ١٩٩٥ ،وتحتل الصادرات الصناعية (١٨٪) وصادرات الأغذية والحيوانات الحية(١١،٦٪) من مجموع الصادرات . ويتقاسم القطاعان العام والخاص بالتساوي قيمة الصادرات غير النفطية لعام ١٩٩٥ ،بعد أن كانت (٩٢،٤٪) للقطاع العام و (٧،٦٪) للقطاع الخاص عام ١٩٨٥.

تراجع استيراد القطاع العام عام ١٩٩٥ ليحتل(٣٤،٦٪) من حجم المستوردات بعد أن كان يحتل (٨٤،٢٪) عام ١٩٨٥،بينما احتل القطاع الخاص عام ١٩٩٥ نسبة (٦٥،٤٪) من حجم المستوردات ،وكان يحتل(١٥،٨٪) عام ١٩٨٥.

ويرى الدكتور دليله (أن السياسة المتبعة لتشجيع التصدير هي سياسة ملتوية ،ومكلفة جدا، وقد خلقت ثغرات مصطنعة أدت إلى **جرف ثروات هائلة على حساب المنتجين والمستهلكين دون أن تضيف أي تصدير يذكر**، إن لم أدت إلى العكس من ذلك)؛ خاصة وأن الفساد ،بلغ في مؤسسات التجارة الخارجية(درجة عالية ،انعكس بتقويض فعالية الانتاج الوطني وقدرته على المنافسة،وتحميل المستهلكين علاوات عالية على الأسعار تذهب إلى جيوب محددة تهربها إلى الخارج تاركة الداخل للتضخم).

هذه خلاصة مختصرة جداً لمجموعة دراسات ومحاضرات تناولتها ندوة الثلاثاء الاقتصادية على عدة أسابيع .فما هي الآراء الأخرى؟.

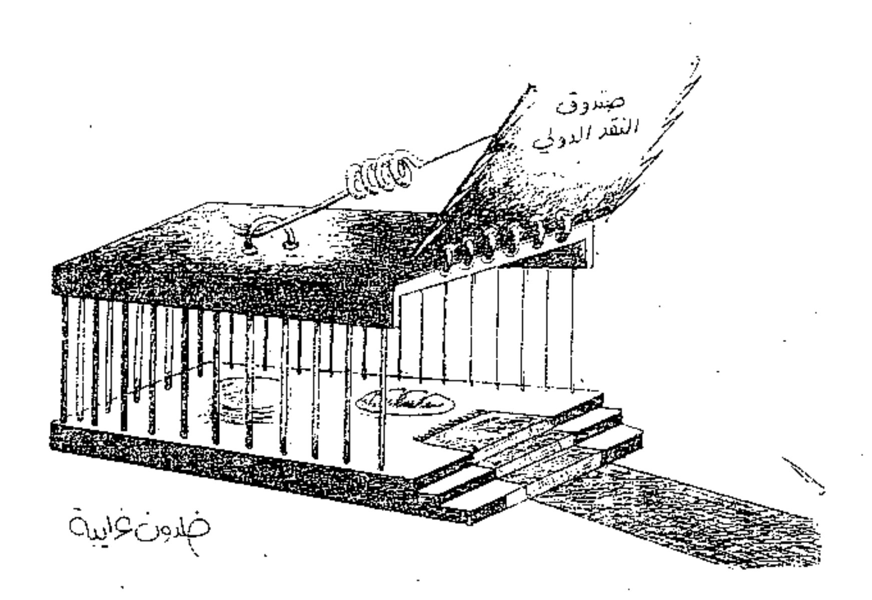
في دراسة (أشرنا إليها) وزعها السيد رياض **سيف** باسمه وكان من الواضح أنها تمثل رأي الصناعيين(وزعت حتى على أعضاء مجلس الشعب) ،يرى هؤلاء الصناعيون(وهم من القطاع الخاص) أن الطبقة **الوسطى في سوريا تأكلت خلال السنوات العشر الأخيرة**(وهي الأكثر أهمية في فعالية **السنوات العشر الأخيرة**(وهي الأكثر أهمية في فعالية لاقتصاد كاقتصاد سوريا حسب رأيهم)، **وأن رواتب العاملين في الدولة تآكلت أيضا بنسبة بين ٧٥٪ للرواتب الدنياو ٩٢٪ للرواتب العليا، وأن هؤلاء العاملين يدفعون ضرائب مباشرة على رواتبهم تبلغ (١٠٪) بينما لا يدفع الأغنياء أكثر من (١٪) من دخلهم -إن دفعوا- للضرائب المباشرة.**

ونتج عن تأكل الرواتب والأجور نتائج اقتصادية واجتماعية عديدة تمثلت في ازدياد **تيار الهجرة إلى الخارج والانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وضعف انتاجية القطاع العام، وانتشار ظواهر الرشوة والفساد**، ويرون أن الهدر في وقت العمل بالقطاع العام ومؤسسات الدولة بلغ(٩٠٪) وأن انتاجية العمل لم تتجاوز ١،٤٪ .وأصبح القطاعان العام والخاص عاجزين عن التصدير خاصة بسبب سوء مواصفات الانتاج وارتفاع تكاليفه، ويرون أن هذا أدى إلى عجز كبير بالميزان التجاري بلغ (٢٧١٩) مليون دولار

اذا لم نحتسب عائد النفط، و(٦٤٤) مليون دولار اذا احتسبناه. وأن تحقيق التوازن فى الميزان التجارى يحتاج إلى زيادة التصدير بنسبة ٣٧٪ .كما يرون أن انخفاض معدل الفائدة أدى إلى عزوف الناس عن الادخار، وتوجهوا إما إلى التوظيف بشركات توظيف الأموال (التى أفلست جميعها) أو إلى الادخار بالعملة الصعبة فى البنوك الأجنبية.فى الوقت الذى تجبى فيه الضرائب- حسب رأيهم- بلا معايير واضحة، وتعتمد على تقديرات وزارة المالية، لا على الحساب الجدى للأرباح والخسائر الفعلية.ويقترح صناعيو القطاع الخاص، رفع رواتب الحد الادنى للعاملين بالدولة والقطاع العام وعددهم (٧٣٦ ألف عامل) ،والتخلص من البيروقراطية وتحديث ادارة القطاع العام، وانشاء شركات جديدة تستوعب عاملين جدداً، وإقامة مصارف محلية والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل فى سوريا، وإلغاء أسعار الصرف المتعددة للدولار والعملات الأخرى، وإعادة النظر بنسب الضريبة وتحصيلها حسب معايير اقتصادية تأخذ الأرباح الفعلية بعين الاعتبار.

رغم أن صحف الحزب الشيوعى، والصحف الرسمية (بشكل غير مباشر) **التقت فى** توصيف الحال الاقتصادى مع الصناعيين من القطاع الخاص ، إلا أنها اختلفت معهم فى الحلول، ورأت فى مقالات عدة، أهمها رد الدكتور **مصباح غبيه** (نائب شيوعى)والسيد **محمد الجندى** (صحفى وكاتب) فضلا عن عديد من محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رأت أن الحلول تكمن بوضع سياسات ثابتة وواضحة اقتصادية واستثمارية وسياسية ادخار وتراكم ونمو وتسليف وتجارة خارجية واجتماعية وسكانية،وتطوير اطار قانونى وادارة اقتصادية مواتية لسوق حية وفعالة، وزيادة فروع المصارف المحلية وتحديث عملياتها، **وتوسيع شركات القطاع العام ومؤسساته ،ووضع سياسة مالية للضرائب وليس سياسة جباية، وإعادة النظر بالنظام الضريبى ومعاييره، وهاجموا البورجوازية الطفيلية والبيروقراطية** وحملوها مسئولية الركود الاقتصادى ،ونهب الثروة الوطنية وتهريبها للخارج، وشجبوا دورها السلبى فى انخفاض النمو الاقتصادى، والحد من النشاط الاقتصادى التنموى الحقيقى، وألقوا بجزء من المسئولية على التضخم النقدى العالمى، وعلى السياسات العسكرية لادارات الدول المتقدمة وخاصة الادارة الأميركية، ورأوا أن العامل الدولى يضع سقفاً للنمو فى جميع دول العالم النامية، واتفقوا على أن هذه **البورجوازية الطفيلية تلتقى مع توجهات سياسات أجنبية بهدف تخريب اقتصاد الدول النامية من الداخل،وحصارها من الخارج لايصالها إلى حالة الافلاس، وايصال شعوبها إلى الكفر بكل الطموحات التحررية التى ناضلت لتحقيقها طويلا**..وذلك بهدف إغلاق كل السبل أمام الجماهير فى ايجاد المخرج من الازمات المتزايد إلى أن تجد نفسها. وليس أمامها من مخرج إلا تبنى تلك المطالب بنفسها.

وما زال الحوار جارياً.



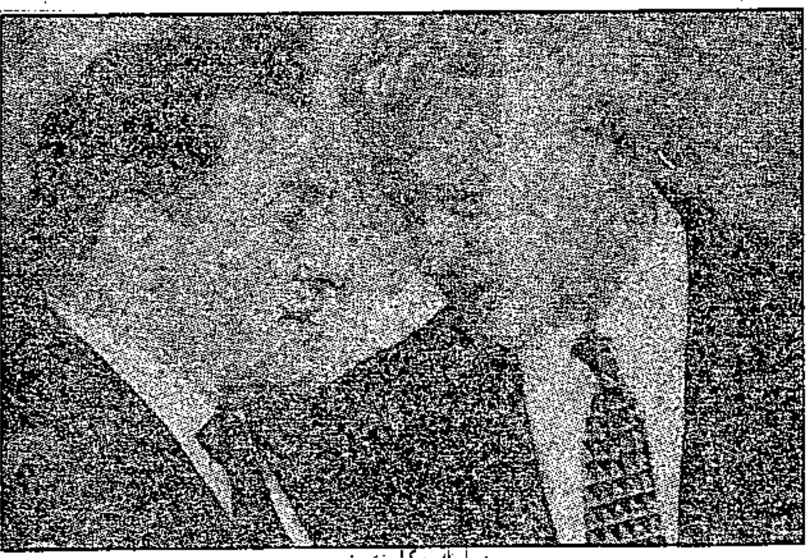


الخطة الأمريكية وراء فوضى المواقف المختلطة في الشرق الأوسط

سياستان أمريكيتان تجاه مصر:

☐ سياسة ودية في الادارة

☐ عدائية في الكونجرس


مبارك وكلينتون

* اختلطت الأمور بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر مما اختلطت في أي وقت من قبل.

لم تعد الخطوط التي يتحرك وفقا لها أي من الاطراف معروفة أو محددة . ينطبق ذلك على الاطراف المباشرة ، أي العرب -**فلسطينين وأردنيين وسوريين ولبنانيين**.. ومصريين **واسرائيل** (وهي أيضا عدة أطراف متداخلة من أقصى اليمين الديني إلى أقصى اليسار) والولايات المتحدة . وبدورها فانها ليست طرفاً واحدا. حتى من الناحية الرسمية هناك على الأقل طرفان : الادارة **ادارة كلينتون** ولها سياساتها ومواقفها كما تعبر عنها الرئاسة ووزارة الخارجية. ومن ناحية أخرى **الكونجرس** وله سياسات ومواقف وتأثيرات على عملية السلام تختلف عن الادارة.

.. حتى لقد أصبح من الضروري- وليس من قبيل الرفاهية أو الترفيه- أن يتوجه أي من الاطراف المباشرة إلى واشنطن لاجراء محادثات بشأن عملية السلام فيجد أن **عليه ان يجرى هذه المحادثات مرة مع الإدارة(الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع وربما مستشار الرئيس للأمن القومي) ومرة مع الكونجرس** بزعامتيه **،الأغلبية والأقلية، ولجانه المعنية خاصة العلاقات الخارجية والاعتمادات.** وأصبح من المألوف أيضا أن يستمع الرئيس الزائر أو وزير الخارجية أو غيرها إلى وجهات نظر متباينة تماما في الادارة عن تلك التي يستمع إليها في الكونجرس.

ولم يكن الرئيس **مبارك** استثناء من ذلك في زيارته الأخيرة.

في المحادثات مع الادارة **تظهر مصرفي صورة دولة صديقة وشريك ايجابي في عملية السلام لا غنى عن جهوده** -ويظهر السلام بين مصر واسرائيل باعتباره نموذجا وركيزة لأمن الشرق الأوسط .. الخ.

وفي المحادثات مع الكونجرس فان زعماءه لا يترددون في الحديث عن **مصر التي تلعب الآن دوراً هداماً لعملية السلام أو على الأقل دوراً سلبياً ، إلتي تقصر في تنفيذ التزاماتها التي قطعتها على نفسها في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام ،وتتراجع عن أداء دور جسر السلام من الناحية العربية باتجاه**

لماذا تتهم المنظمات اليهودية كلينتون بخيانة اسرائيل؟

رسالة واشنطن

سمير كرم

اسرائيل ،وبعض زعماء **الكونجرس** آثار فى الحادثات الأخيرة أخطار الحملات التى تشن فى الصحافة المصرية على إسرائيل ،ووصفها بأنها تطلق العنان لنزعة العداء للسامية وتفجر فرص التطبيع.

أما الأكثر حدة فى مواقف الكونجرس فكان **إثارة دوافع الرئيس مبارك ومصر من وراء امتناعه المتعمد** عن زيارة اسرائيل(باستثناء حضوره جنازة رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين) وتفسير ذلك بأنه إرضاء للمشاعر المعادية لإسرائيل فى الدول العربية طلبا لشعبية فى الشارع العربى وإرضاء لنزاع لا يمكن أن يكون السلام مع استمرارها.

هذا الاختلاط بين سياسة أمريكا كما تعكسها **ادارة كلينتون** وسياسة أمريكا كما يعكسها **الكونجرس** وزعاماته التى لا يكاد يوجد بينها- أغلبية جمهورية وأقلية ديمقراطية- سوى تأييد اسرائيل بلا حدود ولا شروط وغالبا بلا تفكير فى العواقب . سواء تعلقت هذه العواقب بعملية السلام والدور الأمريكى فيها أو بالعلاقات الثنائية بين أمريكا وكل من الدول العربية .. هذا الاختلاط ليس سوى جانب واحد من صورة الاختلاط العام السائد.

ولا يتسع المجال لعرض الجوانب المتعددة لهذا الاختلاف العام الذى أصاب مسألة الشرق الأوسط وعملية السلام . لكن الجانب الأجدر بالتناول هو **الاختلاط فى العلاقات الأمريكية -الاسرائيلية وهو أجدر بالتناول لعدة أسباب:**

* أولا لأن هذه العلاقات هى جوهر الوضع فى الشرق الأوسط ، بصرف النظر عن زاوية الرؤية التى ينتظر بها إليها. سواء تصورنا أنها **علاقة سيطرة أمريكية تؤدى فيها اسرائيل دور الاداة التابعة**،أو استسلمنا للتصور الآخر بأن **اسرائيل هى الجانب المسيطر وأن أمريكا لعبة فى يد اسرائيل والنفوذ اليهودى الأمريكى والعالمى.**

* ثانيا: لأن بعض جوانب العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل يكاد يكون مجهولا، وأحيانا «يفوق التصور» فى عالمنا العربى. وعلى سبيل المثال فاننا فى الغالب نأخذ كل حديث عن خلاف أمريكى -اسرائيلى فى أى شأن على أنه وهم أو كذب متعمد أو توزيع أدوار. وهو قد يكون كذلك فى بعض الأحيان.. لكن ليس فى كلها.

* ثالثا: لأن خبرات الماضى أظهرت أن هذه العلاقة العضوية بين أمريكا واسرائيل- التى تتجاوز كونها علاقة بين دولتين إلى كونها **علاقة تداخل بين مجتمعين بينهما مساحات بشرية وسياسية وايديولوجية**(وحتى دينية ، مشتركة . وأهم هذه المساحات هى العنصر البشرى اليهودى الأمريكى . وتلعب هذه العلاقة العضوية أهم أدوارها وأخطرها وأكثرها دأبا فى الوقت الحاضر .وقت أصعب أزمة تمر بها عملية السلام فى الشرق الأوسط.

* **رابعا:** لأن هذه العلاقة العنصرية طفت على السطح فى الآونة الأخيرة أكثر من أى وقت مضى من خلال **تمثيل غير عادى وغير متناسب للعنصر البشرى اليهودى فى ادارة كلينتون .. وبالتحديد فى الاجهزة المسئولة عن عملية السلام وعن سياسة أمريكا عموما فى الشرق الأوسط.** أى تجاه اسرائيل من ناحية والعرب من ناحية أخرى. أن وجود مسئولين يدينون باليهودية فى مواقع المسئولية هذه فى هذا التوقيت بالذات ليس صدفة وليس بالامكان التغاضى عنه. وحتى أن بدا أن الرأى العام الأمريكى وقياداته السياسية والثقافية والإعلامية تتغاضى عنه فان هذا التغاضى لا يمكن أن يستمر. وشيئا فشيئا فان الكتمان بشأنه يتحول إلى تساؤلات تكبر وتتسع تدريجيا . وإذا طال كتمانها تصبح قابلة للانفجار.

ولعل أكثر الجوانب الراهنة بعدا عن المدارك العربية الآن يتمثل فى**حملة انتقادات يهودية أمريكية منظمة**

مبارك مع وزيرة الخارجية الامريكية



رسالة واشنطون

ضد الرئيس الأمريكي كلينتون. وتقول منظمة لأن انقاشين بيا هم زعماء المنظمات اليهودية الأمريكية الذين تصور مراقفهم عن تنسيق مسبق فيما بينهم من ناحية، وبينهم وبين الحكومة الاسرائيلية.

وتصل هذه الانتقادات إلى الحدود التى تصفها بأنها «تفوق التصور».

فقد أسرعوا واحدا بعد الآخر- من مقار منظماتهم فى واشنطن ونيويورك (**عصبة مكافحة التشهير. اللجنة اليهودية الأمريكية مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى** .وهذا يضم تحت مظلته ٣٠ منظمة يهودية أمريكية، ولجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية) . ان **كلينتون** مسئول عن الانتقادات التى تتعرض لها حكومة اسرائيل فى الفترة الأخيرة، مسئول بالتالى عن محاولة فرض عزلة على اسرائيل. جميعهم انتقدوا كلينتون لأنه سمح بأن يقف الرئيس المصرى **حسنى مبارك** فى المؤتمر الصحفى المشترك بينهما «ليلقح بلسانه اسرائيل ويتهمها بتخريب عملية السلام، وارتكاب انتهاكات ضد اتفاقات أوسلو.. كل هذا دون أن يرد عليه مدافعا عن اسرائيل(...)

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الانتقادات اليهودية ضد كلينتون جاءت بعد «الفيتو» الأمريكى فى مجلس الأمن لحماية إسرائيل من قرار يدين مشروعها الاسكانى فى جبل أبو غنيم فى القدس الشرقية ازدادت دهشتنا من هذه الانتقادات.

وتستمر الانتقادات -تحملها الصحافة اليهودية الأمريكية اليومية والأسبوعية -فتحمل كلينتون مسئولية **«الرسالة الفظة» التى وجهها الملك حسين ملك الاردن إلى رئيس وزراء اسرائيل نتنياهو** (قبل أن يذهب الملك الاردنى إلى اسرائيل للتعزية فى الفتيات ضحايا اطلاق النار من جندى أردنى على أتوبيس لتلميذات مدرسة اسرائيلية ليعتذر عن الحادث وليؤكد أن رسالته لم يكن مقصودا بها أن تنشر، أنها تسربت دون علمه إلى الصحافة.. وهو ما أعتبر اعتذارا أيضا من الرسالة).

وجاءت **الخطيئة الكبرى** من كلينتون فى نظر زعماء اليهود الأمريكيين عندما أوفد القنصل العام الأمريكى فى القدس إلى غزة ليمثل أمريكا فى اجتماع غزة الذى دعا إليه رئيس **السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات** وحضره ممثلون من دول الاتحاد الاوروبى وروسيا واليابان ومصر، من أجل اتخاذ موقف من تصميم اسرائيل على المضى فى مشروعها الاستيطانى فى القدس الشرقية.

خطيئة كلينتون الكبرى هنا كانت إيفاده المندوب الأمريكى ليحضر اجتماعا لا تحضره إسرائيل ، فهذا معناه فى رأى زعماء اليهودية أن ادارة كلينتون «تسهم» فى محاولات عزل اسرائيل ، وحسب تعبير **ابراهام فوكسمان** مدير عصبة مكافحة التشهير اليهودية فان **«القرار الأمريكى بحضور اجتماع غزة بعيد إلى الأذهان حقيقة ماضية كانت فيها المسائل ذات التأثير على اسرائيل وجيرانها تناقش من جانب المجتمع الدولى دون مشاركة إسرائيلية».**

ما لم يستطع قادة المنظمات اليهودية أن يقولوه فى انتقاداتهم أعطوا الضوء الأخضر للصحف المعبرة عنهم لتقوله».

على سبيل المثال فان صحيفة **«فورورارد»** الاسبوعية ، وهى اقدم صحيفة يهودية تصدر فى نيويورك ويزيد عمرها على ١٠٠ عام كتبت مقالا افتتاحيا (فى عددها الصادر يوم ١٤ مارس الماضى) بعنوان **«حماقة كلينتون»** .. قالت فيه **«بالمعدل الذى يسير به الرئيس كلينتون ونائبه غور فانهما سيذكران ((فى التاريخ) باعتبارهما الزعيمين الأمريكيين اللذين خانا اسرائيل بشأن القدس».**

وانتقدت صحيفة **«واشنطن جويش ويك»** (أسبوعية واشنطن اليهودية) اقدام **كلينتون** على تعيين أمريكى كان من بين اليهود الذين عارضوا **نتنياهو** فى حملته الانتخابية فى العام الماضى سفيرا للولايات المتحدة لدى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والتى يوجد مقرها فى جنيف.. مع معرفته بأن هذه اللجنة واحدة من أكبر لجان المنظمة الدولية انتقادا لاسرائيل وتحاملا عليها.

وتجاهلت الصحف اليهودية حقيقة أن كلينتون رضخ لضغط يهودى قوى ضد تعيين الزعيم الأسود **«آندرو يونج»** فى هذا المنصب بمجرد أن عرفوا أن **يونج** مرشح له.. وهو نفسه الذى كان قد فقد منصبه كسفير لأمريكا لدى الأمم المتحدة فى أواخر السبعينيات (فى عهد كارتر) عندما ضبط متلبسا آنذاك بالاجتماع بمندوب منظمة التحرير الفلسطينية المراقب لدى الأمم المتحدة.

فلم يكن استبعاد يونج من منصب السفير لدى لجنة حقوق الانسان كافيا للمنظمات اليهودية ولم يكن تعيين يهودى أمريكى فى هذا المنصب أيضا كافيا. فقد كانوا يريدون ان يعين مرشح معين اختاروه هم بالتحديد.

والحقيقة أن الانتقادات الحادة ضد كلينتون فى المنظمات اليهودية وصحافتها لم تبدأ بعد المؤتمر الصحفى المشترك مع مبارك ،ولا نتيجة لقرار ايفاد القنصل العام الأمريكى فى القدس إلى اجتماع غزة.. انما بدأت قبل ذلك وبالتحديد أثناء زيارة عرفات لواشنطن وبعدها. **لم يكن يمكن لهذه المنظمات أن تغتفر لكلينتون أنه انتقد قرار اسرائيل المتعلق بمستوطنة «هار حوما» (التسمية اليهودية لجبل أبو غنام) بانه قرار لا يبنى الثقة وأنه كان يتمنى لو** أنه لم يتخذ.. وقال هذا فى وجود عرفات إلى جانبه فى البيت الأبيض.

وقالت افتتاحية الاسبوعية **«جويش ويك»** (١٣ مارس) «إذا كانت الولايات المتحدة تعطى لياسر عرفات تأييدا غير التأييد الذى يستحقه وهو التأييد المشروط بأداء معين فانها بذلك تأخذ أوراقا من اسرائيل وتعطيها للفلسطينيين .وهذا نوع من المقامرة لن يكسب أى سلام».

ويمكن تفسير «الفيتو» الأمريكى فى مجلس الأمن بعد ذلك بأيام معدودة بأنه كان نتيجة لهذه الحملة من الانتقادات ضد كلينتون أكثر مما كان نتيجة أى اعتبارات أخرى.

ومعنى هذا أن **المنظمات اليهودية**

«المرحلة المقبلة في عملية السلام مرحلة تأجيل.. والهدف الرئيسي فيها «كبح جماح الفلسطينيين وكسر أية مواقف عربية تعارض القرارات الأمريكية».

تعرف جيدا أنها **تحصل وتستمر في الحصول على نتائج كلما لجأت إلى الاستراتيجية المعروفة «والهجوم خير وسائل الدفاع»** .. وهي في هذه الحالة الهجوم على كلينتون هو خير وسائل الدفاع عن اسرائيل . وبصرف النظر عن معايير الحق والباطل الايجابي والسلبي ، أو حتى معايير المصالح.

وفي هذا النوع من الحملات السياسية تكاد تكون قد اختفت تماما الفروق والاختلافات بين هذه المنظمات ،ما هو عقائدي وما هو سياسي أو اجتماعي . وقد اختفت في صخب الحملة ضد كلينتون أشياء كثيرة من بينها المواقف المؤيدة لاسرائيل التي وصفوها هم أنفسهم-في ظروف سابقة بأنها لا تتجاوز مواقف التأييد التي اتخذها رؤساء أمريكا السابقون منذ تأسيس الدولة اليهودية .

واختفت وسط هذا الصخب أيضا أصوات حركة السلام الآن الأمريكية التي لا تتجاوز في النشر حدود البيانات الصحفية التي أرسلت إلى الصحافة فلم ينشر شئ منها.. لأنها رأت أن نقد كلينتون لقرار نتنياهو فيما يتعلق بمستوطنة «جبل أبوغنيم» سياسة . وأن التحذير من تأثيرات هذا القرار المدمر على عملية السلام هو تحذير في محله.

اختفت -بالمثل- في صخب الانتقادات اتهام كلينتون بأنه سيدخل التاريخ كخائن لاسرائيل في القدس حقيقة أنه حذر عرفات من العنف ...بل من الحديث عن احتمالات العنف . وأن ادارة كلينتون ، وإن كانت قد **أظهرت بعض المودة تجاه عرفات لم تسمح له بأن يرفع علم فلسطين على السيارة التي يستقلها خلال وجوده في واشنطن.**

وقد تكون هذه كلها أمور رمزية أكثر منها جوهرية.

وجوهريا فان ادارة كلينتون تعرف ما تريد .. تماما كما تعرف المنظمات اليهودية ما تريد بحملتها الراهنة. والاختلاف بينهما ظاهري تماما.

جوهريا فان **ادارة كلينتون تنفذ باحكام خطة تهدف أساسا كبح جماح الطموح الفلسطيني** . وتقوم هذه الخطة على تقدير من جانب الادارة بان تطورات الفترة منذ صعود نتنياهو إلى السلطة في اسرائيل ضخمت توقعات الفلسطينيين، بمن فيهم قيادات السلطة الوطنية ،إلى حد **تصور قرب الحصول على قبول أمريكي بفكرة الدولة الفلسطينية ،وقرب الحصول على قبول أمريكي لفكرة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.**

وقد بدأ تنفيذ خطة كبح الطموح الفلسطيني اثناء زيارة عرفات ليس فقط من خلال تحركات رمزية من نوع رفض علم فلسطين على سيارة عرفات في واشنطن.. بل من خلال تأكيدات -خاصة من جانب **مادلين** اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية -الجديدة بأن **قراءة أمريكا لاتفاقي أوسلو تجعلها ترى أنه ليس في نصوصهما ما يمنع اسرائيل من اقامة** «جبل أبوغنيم»... وإن كانت واشنطن تفضل أن تؤجل عملية اقامة مستوطنة تفاديا لتأثيرات سلبية على عملية السلام ، خاصة وأن وقت مفاوضات المرحلة النهائية قد حان.

واكب ذلك ضغط شديد من جانب الكونجرس بضرورة «مراقبة إلتزام السلطة الفلسطينية بما التزمت به في اتفاقاتها مع الحكومة الاسرائيلية .» مع التأكيد بأن **الكونجرس يرى أن اسرائيل تفي بكل التزاماتها ولم تقصر في ذلك علي أى نحو بعد تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة(..).**

وترى الخطة الأمريكية- فيما يتجاوز الشأن الفلسطيني ،وإلى جانب الحد من تصاعد الآمال الفلسطينية- إلى اظهار «**عدم جدوى الاختلاف مع الولايات المتحدة وعدم جدوى الاعتراضات من جانب بعض الاطراف العربية على بعض ممارساتها في عملية السلام**» .وهذه اشارة واضحة إلى تصاعد حالة عدم الرضى عن مواقف مصر في الفترة الاخيرة والدور الذي يبرز فيه بشكل خاص وزير الخارجية **عمرو موسى** في نقد المواقف الأمريكية إلى جانب نقد مواقف اسرائيل.

لقد أسفرت المناقشات داخل الادارة بشأن تحديد ملامح السياسة الخارجية الامريكية لفترة رئاسة كلينتون الثانية عن تغلب جناح في الادارة يعتنق وجهة نظر بأن **ردود الفعل العربية ينبغي أن لا تحمل صانع القرار الأمريكي على تعديل مواقفه أو قراراته** . لأن معنى هذا أن تتسع دائرة المطالب العربية بصورة غير واقعية.

لكن لعل الجانب الأهم في خطة فترة الرئاسة الثانية لكلينتون تتمثل في **دفع عملية السلام برمتها خطوات إلى الوراء بحيث لا تبدو كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية**. وفي هذا السياق تريد ادارة كلينتون أن تبدو محادثات المسار السوري الاسرائيلي مؤجلة أمريكيا في الوقت الحاضر على الأقل. لأنها تريد اعطاء **الأولوية لمنطقة الخليج حيث تواجه تعثر استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران في وقت واحد.**

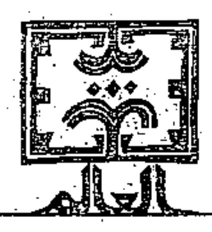
فهل يمكن وصف هذه الخطة بأنها جدول أعمال أمريكي للشرق الأوسط؟ أم أنه جدول أعمال اسرائيلي لأمريكا في الشرق الأوسط؟ أم جدول أعمال أمريكي -اسرائيلي مشترك للمنطقة؟.

إنها جوانب متباينة لظاهرة واحدة.

وهذه الظاهرة قابلة للاستمرار بجوانبها المتعددة في غياب أي فاعلية للجانب الآخر في الشرق الأوسط.

ما هو الجانب الآخر في الشرق الأوسط؟.

الجانب العربي.. **لقد أصبح موجودا بالاسم فقط . والأمور مختلطة عليه وحده. وهو الجانب الوحيد بلا موقف موحد.. بلاخطة وبلا حساب . على الأقل هكذا يبدو من واشنطن.**



يلتسين..

الاستعداد للرحيل..

المظاهرات والاضرابات عن الطعام تجتاح روسيا

عشرون مليون روسي يشاركون في مظاهرة واحدة

تباهى الرئيس الروسي مؤخرا بعافيته التي استعاد قدرا منها فصرح في ٢١ فبراير- يوم الجيش السوفيتي سابقا ويوم «حماية الوطن» حاليا -بقوله :«إنني قادر على رد الصاع صاعين للبرلمان اذا شاء ذلك». ثم أضاف بعد الاعلان عن جراحة في ركبة كلينتون: «**كانوا يقولون ان يلتسين سيحضر قمة هلسنكي مريضا ليلتقي بكلينتون السليم، فما قولكم الآن، إنني أن الذي سأتجه إلى هناك معافى لألتقي بكلينتون المريض**»؟.

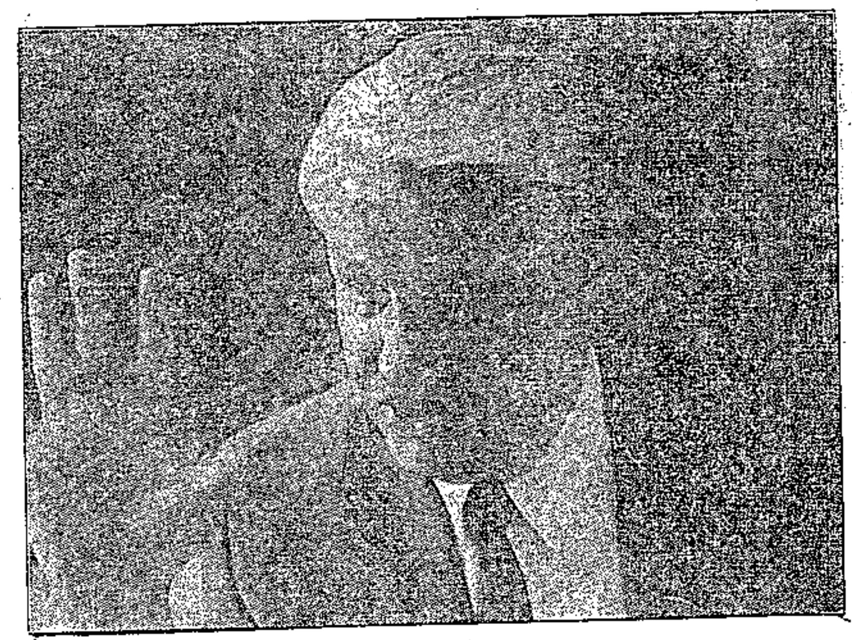
بالرغم من ذلك يسود شعور عميق بأن إفاقة الرئيس مؤقتة ، وأن الاستياء الشعبي متصاعد، وأن الأوساط السياسية تعيش لحظة انتظار رحيل الرئيس . بعضها يعرب عن ذلك صراحة، وبعضها يتكتم ،وهي حالة تشبه حالة السنوات الأخيرة من حكم **بريجنيف** حين كان الجميع يعلمون أنه عاجز بينما يستمر التظاهر بأنه في أفضل حال . ولذلك **يتعجل الاصلاحيون الموالون للغرب عملية ترتيب أوضاع روسيا في الخارج -بتوقيع اتفاق مع الناتو- وفي الداخل باعادة توزيع للقوى السياسية داخل المؤسسات الحاكمة لصالح الجناح المسمى «الأطلسي»** في قاموس مصطلحات الوطنيين الروس. وتتطابق إلى حد كبير اتجاهات تعديل أوضاع روسيا- لاحكام اخضاعها - دولياً وداخليا قبل رحيل **يلتسين** وقبل عواصف الاحتجاج الشعبي التي تتجمع في الأفق.

إن وضع الاستياء الشعبي ينذر- ربما للمرة الأولى منذ ١٩٨٥ -بغليان شعبي.



أحمد الخميسي

وفي ١٩ مارس -قبل سفر **يلتسين** لهلسنكي بيوم- **خرج عمال المصانع العسكرية بموسكو في مظاهرة ضخمة يطالبون فيها بالخبز** . ودعا **«اتحاد النقابات الحرة لروسيا»** لاضراب عام في ٢٧ مارس سيشارك فيه ما بين خمسة إلى عشرين مليون مواطن روسي وهي المرة الأولى التي يشارك فيها مثل ذلك العدد الضخم في إضراب واحد. وقد أوشكت الاضرابات والمظاهرات في روسيا أن تكون ظاهرة يومية مألوفة. فاضرابات عمال المناجم تتوالى دون توقف منذ مطلع العام خاصة في **بريوري وفي مناجم «بنيسبسكايا»** يواصل ألف عامل إضرابا بدأ منذ أسبوعين. وفي المناجم الواقعة بضواحي **موسكو** لا تتوقف الاضرابات عن العمل والطعام الا لأيام ثم تستأنف من جديد. وفي **كالينينجراد** يفتتح عمال مصنع **«يانتار»** عملهم كل يوم باحتشاد لمدة نصف الساعة ومفاوضات مع ادارة المصنع والمقاطعة . وفي **سفير دلوفسك بمدينة تيجيني تاجيل** شرع سائقو سيارات الاسعاف منذ أول مارس في اضراب عام تحول لاضراب عن الطعام منذ ٦ مارس . وفي مدينة **روستوف** قدم عمال



يلتسين

مصنع «روستيلماش» الشهير انذارا إلى الرئيس يلتسين يتهمونه فيه بأنه: «**يمارس بالتجويع سياسة ابادة عنصرية للشعب الروسي**» لأنهم لا يتلقون رواتبهم منذ يونيه ١٩٩٦ ! ويتقدم عمال مصنع «**كيروفسكي**» «**بسانت بطرسبرج (لينينجراد)**» بانذار مماثل للرئيس. وأعلن الأطباء بمستشفى الأطفال في **بيتروزافودسكي** اضرابا عن الطعام بسبب الرواتب. وتشهد **ساخالين** اضرابا للمدرسين والعاملين في دور الحضانة. وفي **فولجوجراد** تتلقى الرجال العاملون في مصنع «أرمينيا» للملابس ومستحضرات الزينة النسائية رواتبهم في شكل حمالات صدور حريمي. ويتلقى الواحد منهم تسع حمالات للصدر شهريا لا يدري ماذا يفعل بها!.

ويحتضر عضو مماثل داخل القطاعات العسكرية ويكفي اعلان وزير الدفاع **ايجور راديونوف**: انه وزير جيش يتحلل وأسطول يتلاشى وذلك يوم الاحتفال بـ«حماة الوطن» «أي الجيش». وتصريحه بأن عساكره يبحثون في صناديق القمامة ليأكلوا ويحصلون على فتات الأطعمة من موائد الضباط ليحملوها معهم إلى بيوت أسرهم. وصرح أحد الجنرالات مؤخرا **بأن الدولة لا تخصص لطعام الجندي الفرد سوى أربعة آلاف روبل يوميا مع أن سعر رغيف الخبز ثلاثة آلاف روبل**.

وتنضم شيئا فشيئا فئات واسعة أخرى من **العلماء، والمثقفين** لوضع الاستياء والاحتجاجات. وفي ٤ مارس جرى احتشاد عام لعلماء اكاديمية العلوم بمدينة **بنوفوسيبيرسك** تزعمه رئيس الاكاديمية **نيكولاى دوبريتسوف** بوزع بيانا يدعو لاقامة محاكمة للرئيس يلتسين على نمط محاكمة النازيين الشهيرة «نورمبرج». وبدأ علماء مركز **بوشكين للعلوم** في جمع توقيع على استفتاء عام بسحب الثقة من يلتسين والحكومة. وانضمت إليهم في ذلك معاهد علمية عديدة تعرب في بيانات سابقة عن ثقتها في أن الدولة تتبع متعمدة سياسة القضاء على العلوم بعد أن ألغت الدولة كل دعم للعلوم بل وضاعفت الضرائب على مؤسساته.

إلا أن ظاهرة **الاضرابات تشق طريقا لتتجمع وترتقي للمرة الأولى من شرر الاحتجاجات المتناثرة إلى احتجاج عام على مستوى روسيا كلها**. قادر إلى حد ما ليس فقط على مد الصلات والأفكار بين فئات واسعة مختلفة من الشعب -بل وعلى أن يكون نواة لحركة شعبية خارج قاعات البرلمان التي تجري السلطة تجربة الديمقراطية بين جدرانها. وكانت النقابات الحرة الفيدرالية روسيا- بزعامة **ميخائيل شرماكوف** -هي الداعي للاضراب العام. وقد سبق لها أن دعت لاضراب مماثل في ٥ نوفمبر العام الماضي. هذا العام سيشارك- من أصل ٣٨ ألف نقابة ومنظمة تضم حوالي خمسة وأربعين مليون مواطن- ٢٦ ألف منظمة علاوة على نقابات أخرى ليست عضوة في اتحاد النقابات الحرة.

ويزيد الاضراب ويساهم فيه **الحزب الشيوعي وكتلة يا بلوكو والحزب الزراعي والحزب الليبرالي بزعامة جيرونوفسكي وحزب سلطة الشعب بل وأقسام حتى من حزب الحكومة «روسيا بيتنا»**. وللمرة الأولى يضم صوته للنقابات عدد كبير من المثقفين الذين طالما قدموا دعمهم للاصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية. وبطبيعة الحال فان المفاوضات التي دارت وتدور بين الحكومة وقيادات الاضراب قد تنتهي باقناع النقابات بقبول بحل وسط بتسديد قسط من الرواتب يؤجل الاضراب. لكن التحضير للاضراب واعراب الملايين عن استعدادها للاندفاع بالمشاركة فيه لا يفقد مغزاه ودلالاته الاجتماعية حتى لو أحبط الاضراب بحد ذاته أو قبل قادته برشوة صغيرة. **فقد حقق التحضير للاضراب حتى الآن مكسبا هاما عندما تلمس العمال في مجرى الاعداد للاضراب الحجم الضخم لقواهم المبعثرة وعندما عرفوا وعرفت روسيا من شمالها لجنوبها أن ثمة عشرين مليون بل ويقال خمسة وأربعين مليون مواطن مستعدون لاضراب شامل**. وسيقدم الوعي بهذه الحقيقة خاصة أن الحكومة -حتى بعد تعديلها مؤخرا- لن تستطيع كما أنها لا ترغب في سداد **خمسين تريليون روبل (حوالي تسعة مليارات دولار)** هي مديونية الدولة من رواتب ومعاشات واعانات لم تصل لمستحقيها.

وخلافا لاضرابات عام ٩٦ التي كانت الرواتب محركها الرئيسي فان **المظاهرات هذه المرة تدفع إلى المقدمة ليس بقضية الأجور فحسب بل بقضية الثقة في يلتسين وحكومته ونظامه**. ويدل على ذلك أن أغلب بيانات النقابات تلح على اقالة الحكومة في المقام الأول أكثر من الحاحها على دفع الاجور. والصدامات المحتملة بين الطبقة العاملة والنظام في روسيا تنذر بما لا تنذر به صدامات أو خلافات مماثلة في بلد أوروبي آخر. **فتاريخ الطبقة العاملة الروسية- علاوة على درجة التطور الاقتصادي المتدنية بأوروبا- لم يسمح لها بتكوين ارستقراطية عمالية تنعم بالامتيازات وتقبل بالفتات وتشويه وعيها كطبقة. كما أن روسيا هي البلد الوحيد في أوروبا كلها الذي يضم خمسة وأربعين مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر وفي ظروف فظة، علاوة على تاريخ صدامي وثوري طويل لم يسفر سوى في روسيا عن تجربة اشتراكية ضخمة بكل مثالبها وامتيازاتها**. ومن ثم فان مستقبل ذلك الصراع

لابد أن يتخذ منحى حادا لاحقا.

وفي ١٩٩٢ كان يلتسين مرغما- لتفادى عاصفة احتجاج شعبي هائلة- على التضحية **بيجور جايدزار وجينادي بوربولوس** وحكومته حينذاك ، لكنه حينذاك «تفادى العاصفة» بتبديل الحكومة وتعيين **فيكتور تشيرنوميردين** كحل وسط. هذه المرة وللنفس الأسباب كان يلتسين مرغما على تبديل حكومته ولكن ليس هروبا من العاصفة كما في المرة الأولى بل لمراجعتها بمزيد من التبع الصريح. لقد اعترض القوميون والشيوعيون وغيرهم على أناتولي تشوبايس المعروف في روسيا **بالكاردينال الاشقر** (نظرا لسلطاته الواسعة المستمدة من علاقته بابنة يلتسين). والمعروف أساسا بأنه «**أبو التخصيص**» الذي دمر الصناعات والمؤسسات الوطنية. لكن يلتسين جعل منه نائبا أول لرئيس الوزراء، ثم عين إلى جواره بوريس آخر هو **بوريس نيمتسوف** الذي لا يتصف بأية ميزة سوى أنه **يهودي مثلما هي الحال مع تشوبايس** وعين **معهما نائبين آخرين من اليهود هما الفريد كوخ ، وياكوف** أوربنسون. **وبذلك تسلم اليهود فعليا** نصف الحكم في روسيا **علاوة على أن** «خمسين بالمائة من اقتصاد روسيا **بأيادي اليهود» وفقا لتصريح بوريس** بيريزوفسكي **(الذي يحمل جواز سفر** اسرائيليا) وعين نائبا لسكرتير مجلس الامن القومي الروسي).

إن وصول اليهود لاقتسام الحكم يبدو واضحا في أنه اذا كان وزير الدفاع راديونوف روسيا وجب أن يكون نائبه في مجلس الأمن يوري باتورين يهوديا. واذا كان **جينادي** سيليزنيف رئيس الدوما روسيا وجب أن يكون نائبه الكسندر شوخين يهوديا وهكذا. واذا كان ايفان ريبكين في مجلس الأمن روسيا كان نائبه بوريس بيريزوفسكي يهوديا. وهكذا. فكل تهويد السلطة في روسيا دخل إلى مرحلة جديدة ثالثة بالتعيينات الأخيرة . المرحلة الأولى كانت عندما **دفع أصحاب البنوك** اليهودية المليارات **من الدولارات لانجاح يلتسين في الحملة الانتخابية** والثانية عندما نجحوا في **الاطاحة بممثلي الجناح الروسي** من **أمثال آليج سوسكوفيتس وكورجاكوف وأعوان** تشيرنوميردين ، المرحلة الثالثة الآن هي استلامه نصف الحكم. وقد صرح **بوريس نيمتسوف** (٣٧ عاما محافظ لمقاطعة نيجني نوفجورود) عند تعيين يلتسين له نائبا أول بأنه : «تطلب قراءته على تبوؤ المنصب أن يكون اتصاله مباشرا بالرئيس يلتسين» أي أن وضعه من الناحية الفعلية مساو لوضع رئيس الوزراء، وهو نفس الامتياز الذي يتمتع به **أناتولي** تشوبايس! وقيل إن يلتسين قد أجرى تلك التعديلات لاسترضاء كلينتون قبل سفره إلى هلسنكي في اشارة من يلتسين إلى أنه ينوى مواصلة الاصلاحات !.

واليهود المتروسين بالنسبة لأمريكا كانوا دائما أفضل ضمانة للمصالح الأمريكية لأن ولاءهم الوحيد للغرب الذي قدم لهم حماية تاريخية سواء بالدفاع عنهم داخل الاتحاد السوفيتي فيما سبق أو بحماية دولتهم أو حمايتهم هم شخصيا الآن. ومن ثم فانهم أفضل وكيل للمصالح الغربية ، لأن مصالحهم هناك في واشنطون وتل أبيب وليست في موسكو، ولأن اليهودية التي خلت دائما من الانتماء الوطني تظل رهان الغرب.

ولكي ندرك الطابع القومي للتعديلات التي تمت في الحكم نضيف أن **يجور جايدار**(اليهودي الاشهر) سيكون المستشار الاقتصادي ليلتسين بينما سيكون **تشوبايس** المسئول الأول عن الاقتصاد في الحكومة علاوة على أنه وزير للمالية . ويدور الخلاف على تلك التعيينات -بين الشيوعيين ويلتسين- لأن وصول أولئك اليهود إلى الحكم يعني من الناحية الفعلية التضحية بمصالح روسيا بالكامل ممن لا تعني تلك المصالح شيئا بالنسبة لهم، ويؤجج ذلك غيرة قومية روسية مفهومة الأسباب.

ولكن تهويد السلطة مهمة داخلية أخيرة لابد ليلتسين أن ينجزها قبل الرحيل. أما مهمته الخارجية فهي تسليم روسيا لحلف الناتو قبل هلسنكي وأثناءها وبعدها. وليست التصريحات المتشددة ليلتسين بشأن الخلافات مع الناتو- وهي خلافات قائمة ولكنها ثانوية- سوى قناع يداري به انسياق الكرملين لعملية الاخضاع والقبول بزحف الحلف إلى الحدود الروسية كأمر باعتباره أمرا واقعا لا مفر منه. وقد **اختصرت القيادة الروسية قضية توسع الحلف (بكل أبعاده السياسية والعسكرية والدولية) إلى مجرد مشكلة وثيقة لابد من توقيعها على أن تكون ملزمة للطرفين**» . وبذلك تركزت الأنظار على الوثيقة وتهيأت النفوس -مع تهويل الخلافات- لاعتبار أن توقيعها «سيكون انتصارا لروسيا» ، وأن يلتسين انتزع ما صمم عليه. وهكذا شغلت الانظار عن التوسع بمجرد وثيقة ، مع أن التاريخ يثبت أن العبرة ليست بالوثائق القابلة للتجاهل، ولكن للوقائع العسكرية التي تراكم منطقها الخاص بقوتها المتراكمة على الحدود.

وتؤكد مصادر كثيرة أن جملة المفاوضات الروسية الأمريكية على امتداد شهري يناير وفبراير واللقاءات بين **بريماكوف وخافير سولانا** سكرتير الحلف **ومادلين أولبرايت** قد أسفرت عن مشروع اتفاق أو ميثاق مبدئي يضم خمسة أبواب : **تصور عن بناء أوروبا الجديدة. / مبادئ عامة للعلاقة نظام المشاورة والتعاون في اطار مجلس استشاري يضم روسيا والناتو لا يكون لروسيا فيه حق النقض / ثم مناطق التعاون والشراكة والعمليات المشتركة بما في ذلك تبادل المعلومات العسكرية والاستراتيجية / وأخيرا الباب الخامس المكرس للموضوع العسكري.** وتطالب روسيا الحلف بعدم نشر أسلحته في الدول المرشحة لعضويته من شرق أوروبا وعدم انشاء هياكل عسكرية تحتية في تلك البلدان . ولكن الحلف يرفض ذلك- لأن فيه «انتقاصاً لحقوق الاعضاء الجدد» وهو ما لا يرضاه الحلف لنزاهته وحرصه على المساواة بين أعضائه!! ويريد الحلف الاكتفاء بدلا من ذلك بتعهدات عامة وردت على لسان سجله الذي أعلن في ١٤ مارس أنه : «في الوقت والظروف الراهنة لن يتم نشر الأسلحة» علاوة على تصريحات سابقة لوزراء خارجيات دول الحلف في ديسمبر ٩٦ جاء فيها أن الحلف: لا تتوفر لديه النية أو الاسباب لنشر أسلحته في دول شرق أوروبا.

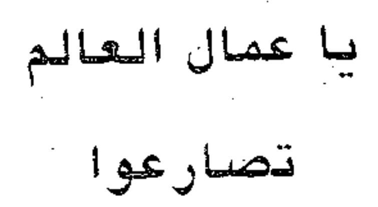
وإذا تذكرنا أن روسيا سبق لها أن وقعت في بروكسل عام ١٩٩٤ على وثائق الشراكة ، ثم وثائق البرنامج المفصل للشراكة عام ١٩٩٥، لادركنا ان الخلافات المطروحة قابلة للتجاوز. الشكل الذي سيتخذه ذلك التجاوز مفتوح للاجتهادات . فاما أن تقبل روسيا في هلسنكي ببيان عام غير ملزم تحت شعارات متشددة، أو أن تقبل أمريكا بالتوقيع على وثيقة تكون ملزمة على ألا تتضمن تنازلات أمريكية هامة بحيث تكون أمريكا ملزمة بلا شئ. أو أن يتم التوقيع على وثيقة ما-يقال فيما بعد أن يلتسين تشدد بشأنها- ومن ثم تحال إلى خبراء لاجراء التعديلات المطلوبة فيها الخ. وخلال ذلك ستقدم أمريكا وعودا ببرنامج مساعدة اقتصادية ضخمة مع بعض التنازلات السياسية والعسكرية الطفيفة التي لن تخل بموازين القوى.

وفي كل الأحوال فان الغرب يدرك أنه لابد من التعجيل بصياغة أخيرة لوضع روسيا في الداخل وعلى الساحة الدولية.. قبل رحيل الرئيس بوريس يلتسين.

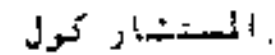


اتساع المعارضة العمالية لحكومة كول








المستشار كول.

طوال شهر فبراير وما انقضى من مارس تواصلت مظاهرات العاملين بشكل يومي. ولا شك أحد في أنها ستستمر في الأسابيع والشهور القادمة. الحكومة مصرة على النهج «النيوليبرالي» الذي **لا يعترف بأي دور اجتماعي جدي للدولة.** والعاملون من عمال وموظفين لا يريدون الاستسلام لسياسات تخفيض الاجور والمعاشات وسياسات التقشف» على فرص العمل.

وقد نجح نضال عمال المناجم في غرب المانيا في الأسبوع الماضي فيما فشل فيه منذ بضع سنوات زملاؤهم في شرق المانيا. فبعد صراع جذب اهتمام الرأي العام **انتزعت نقابات عمال المناجم موافقة الحكومة على أن يبقى الدعم الحكومي لصناعات الفحم في الغرب.** وكانت الحكومة قد أعلنت عزمها على تقليص الدعم للنصف (٨ر٣ مليار مارك خلال السنوات القادمة) بما يعني الاستغناء عن عشرات الألوف من العمال. الا ان إغلاق مناجم منطقة الرور لا يعني فحسب أن يفقد عمالها مصدر رزقهم بل يعني أيضا أن تتحول مناطق بأسرها إلى خلاء مهجور لان الفحم يعني الحياة بالنسبة لتلك المنطقة التي لم تنجز التحولات الضرورية في بنية الصناعة بحيث يبقى هناك انتاج صناعي وبالتالي قوة شرائية تضمن استمرار الحياة في المنطقة.

رسالة المانيا: نبيل يعقوب

وحجج الدولة التي بررت بها تقليص الدعم لصناعة استخراج الفحم تعد حججا قوية من الناحية الاقتصادية البحتة. لان الفحم الاجنبي المستورد أرخص بكثير من الفحم الالماني. وترد النقابات العمالية ويدعمها في ذلك عدد من خبراء الاقتصاد بان **الحفاظ على الانتاج الوطني من الفحم أمر ذو أهمية استراتيجية.** وبمقتضى الاتفاق بين **الحزب المسيحي الحاكم والديمقراطي الاجتماعي** والنقابات سيستمر الدعم حتى عام ٢٠٠٥ ،وانخفاض شعبية حزب المستشار كول(٢٧٪) مقابل ٣٧٪ لحساب الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الاستطلاعات الأخيرة) كان له اثره على قرار المستشار بقبول مطالب عمال المناجم.

وقد تذكر الاعلام(الغربي في غالبه) فجأة أن **قطاع انتاج الفحم البني في شرق المانيا** (ويسمه أيضا الفحم الطري الذي يجري استخراجه بتجريف التربة في مناطق وجوده) **قضى عليه وشرد قسم كامل من عمال المانيا الشرقية دون أن تذرف الحكومة ولا النقابات دمعة واحدة.** وقيادات نقابات عمال الفحم المتمركزة في الغرب لاذت وقتها بالصمت من موقع المنافسة مع عمال الشرق لان أي دعم لانتاج الفحم في الشرق كان يعني تهديد الدعم لفحم الغرب. **هذا الصراع العمالي -العمالي تكررت مشاهده بعد الوحدة الالمانية على مختلف المستويات** بين شتى الفئات من المشتغلين من ابسط الأعمال حتى المهن عالية التخصص مثل الطب أو البحث العلمي. وهكذا تم **تصفية اكاديمية العلوم في شرق المانيا** دون احتجاج يذكر من زملاء المهنة في الغرب فيما عدا نقابة المهن التعليمية ذات المواقف المتقدمة.

العولمة تدعو: «يا عمال العالم تصارعوا»

عمال البناء فاض بهم الكيل..

تجمعوا يوم ١٠ مارس في قلب مدينة **برلين** بالقرب من ميدان بوتسدام.. في المنطقة التي يسمونها أكبر موقع بناء في أوروبا، حيث يجري تشييد مراكز لمؤسسات الحكم الاتحادية الالمانية وحيث تتبارى الكونسيرنات الصناعية العالمية في اقامة صروح معمارية تحمل أعلى الأوصاف (الأغلى والأعلى والأجمل).. هناك بالضبط وفي يوم مشمس نادر في هذه السنة الالمانية الرمادية سادت الصورة **آلاف الاعلام**

الحمراء لنقابة عمال البناء والجموع الحاشدة من العمال بخوذات العمل البلاستيكية وبالشعارات المعبرة عن نبض الشارع الالماني في هذه الايام (الشعور). وكانت مظاهرات عمال البناء المتواصلة احتجاجا على البطالة المستفحلة بين عمال البناء والتي تسبب فيها أيضا قرار حكومية بالغاء تعويض الظروف الجوية السيئة (تتحمل الدولة ما قيمته ٦٨٪ من الاجر لعمال البناء عن كل ساعة يضطرون فيها للتوقف عن العمل بسبب الظروف الجوية السيئة في الفترة الواقعة بين شهري نوفمبر ومارس). وكانت نتيجة الغاء هذا التعويض الذي يوفر على الدولة نحو ٧٠٠ مليون مارك سنويا ان اغلق الكثير من شركات البناء الصغيرة والمتوسطة أو سرحت جانبا كبيرا من عمالها. واضطر مكتب العمل الاتحادي أن يدفع تعويضات لعمال البناء المتعطلين تفوق الوفر المحقق بعدة أضعاف. وكانت النقابات قد توقعت هذا بالضبط. وكان سحب الدولة لدعمها لقطاع البناء عامل ضغط اضافي زاد من لجوء أصحاب الأعمال لاستخدام الايدي العاملة الرخيصة من **البرتغال واليونان** وبولندا وغيرها. ويحصل العامل البرتغالي على اقل من نصف اجر العامل الالماني. كما تفشت ظاهرة **العمل الاسود** (أي غير مسجل رسميا) **والذي لا تدفع عنه تأمينات اجتماعية** وبالتالي من يقوم به محروم من كل الخدمات والتأمينات الصحية والاجتماعية ويتعرض فوق ذلك للعقوبة باعتباره متهرباً من الضريبة.

وتستغل القوى المحافظة واليمينية المتطرفة الوضع لاثارة القتال الالمان ضد الاجانب الذين يسرقون أماكن عملهم. وعلى هذا الوتر بالتحديد يعزف الحزب البافاري **(الاتحاد الاجتماعي المسيحي)** والحزب اليميني الراديكالي **(الجمهوريون)**. وقد سبق لهذا الأخير أن حقق نسباً انتخابية هامة في منتصف التسعينات.

ولكن نقابة عمال البناء لم تسقط في الفخ «القومجي»، **بل رفعت مطلب أن يحصل العمال الاجانب على نفس أجر العمال الالمان لتنتهي بذلك المنافسة غير المشروعة والمدمرة لمستوى الأجور ولتضامن العمال.**

وضرب العامل الالماني والبرتغالي والايطالي بالمصري والفرنسي بالمغربي والامريكي بالمكسيكي هو أحد مظاهر المعاصرة لتفتيت وتشتيت العمال ونسف التضامن بينهم. وتبدو العملية في ظاهرها تلقائية وطبيعية للغاية بين ناس تبحث عن لقمة العيش وتتنافس من أجلها على مكان العمل. وتسمح الوحدة الاوروبية بين دول غرب أوروبا بانتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال بحرية ولكن الدول لا تنفذ القوانين الموجودة لحماية القوى العاملة من المنافسة غير المشروعة كما أن الرأسمال الخاص يسمح بتشغيل العمالة غير المسجلة (أو غير المشروعة).

ويستفيد رأس المال من الوضع إلى الحد الأقصى فمن ناحية **يمثل ملايين العاطلين ضغطا هائلا على النقابات وعلى الأجور**. ومن الناحية الأخرى يجلبون العمال من بلدان الاتحاد الاوروبي ذات الاجور المنخفضة ويشغلون العمالة غير المشروعة من شرق أوروبا والتي تحصل على أقل من القليل محققين معدلات ربح هائلة. وتؤدي هذه العملية إلى زيادة تركز رأس المال اذ تعزز موقع الشركات الكبرى تجاه المتوسطة والصغيرة التي تغلق ابوابها.

هذا التطور الرأسمالي المرتبط **بزيادة القلق الاجتماعي واليوس في واحد من أغنى بلدان العالم هو الذي يدفع** العمال للخروج يوميا للشوارع.

الظاهرة الجديدة هي **المظاهرة العمالية** الكبيرة التي شهدتها العاصمة البلجيكية **بروكسل** لآلاف العمال البلجيكيين والفرنسيين والهولنديين والالمان الذين أعلنوا **تضامنهم مع عمال شركة سيارات رينو التي تريد ادارتها تسريح ثلاثة آلاف منهم**. هذه المظاهرة تعد بلا شك علامة على الطريق في نضال العمال ضد العولمة الرأسمالية ومن أجل افشال مخطط التفتيت والتشتيت.

الحرب ضد الأكواخ .. كتاب مثير للعالم الفرنسي برتراند شنايدر

عندما انعقدت قمة البيئة **في ريو دي جانيرو** في عام ١٩٩٢ وعد المستشار كول بزيادة المساعدات للدول النامية لتصل إلى نسبة ٠,٧٪ من الدخل القومي لالمانيا بمجرد أن يسمح ذلك. والواقع الراهن يبين أن هذه المساعدة قد انخفضت بدلا من أن ترتفع. ولكن ليس هذا موقف المانيا وحدها بل هو تطبيق سياسة معظم الدول الصناعية الكبرى. تقف البلدان الاسكندنافية تسير على سياسة مخالفة.

الحرب ضد الاكواخ هو عنوان كتاب مثير جديد للعالم الفرنسي **برتراند شنايدر** وهو السكرتير العام الحالي لنادي روما. والكتاب يتناول بالتحليل السياسات التنموية للدول الصناعية الكبرى ويسمي العلاقة الناشئة بين الشمال والجنوب بسبب هذه السياسات **فضيحة الشمال-الجنوب.**

ونادي روما يمثل تجمعاً للفيف من باحثين علميين من شتى بلدان العالم يتميز عملهم البحثي بدرجة عالية من الاستقلالية عن الفكر والنهج السائد في الأوساط الحاكمة في العالم. كما يتسم الانتاج الفكري للعلماء المنتمين لنادي روما بالنظرة العلمية الشاملة التي تعتمد على التعاون الوثيق بين شتى التخصصات العلمية الطبيعية والاجتماعية.

وبهذا الكتاب يضيف نادي روما إلى انتاجه العلمي الخصب مرجعا هاما جديدا عن موضوع تسوده الكتابات الدعائية الخادعة والمثيرة للاوهام.

رسالة

المانيا

وقد سبق ان عرضت اليسار في سنة ١٩٩٥ تقريرا لنادي روما **بعنوان «فلنحسب حساب الطبيعة»** وهو عبارة عن صيحة تحذير من مواصلة النهج الاقتصادي الحالي الذي يسير عليه العالم .وقد انتقد ذلك التقرير- الذي كان موضوعه الرئيسي المطالبة بتغيير أسس ومفاهيم حساب الدخل القومي وحث السياسيين على أن يأخذوا **«الناتج الاجتماعي الايكولوجي»** أساسا لحساب الاقتصاد القومي- بدلا من مفهوم **«الناتج القومي الاجمالي»** -انتقد النظام الاقتصادي العالمي الذي يجعل الدول الغنية تزداد ثراء على حساب الدول الفقيرة.

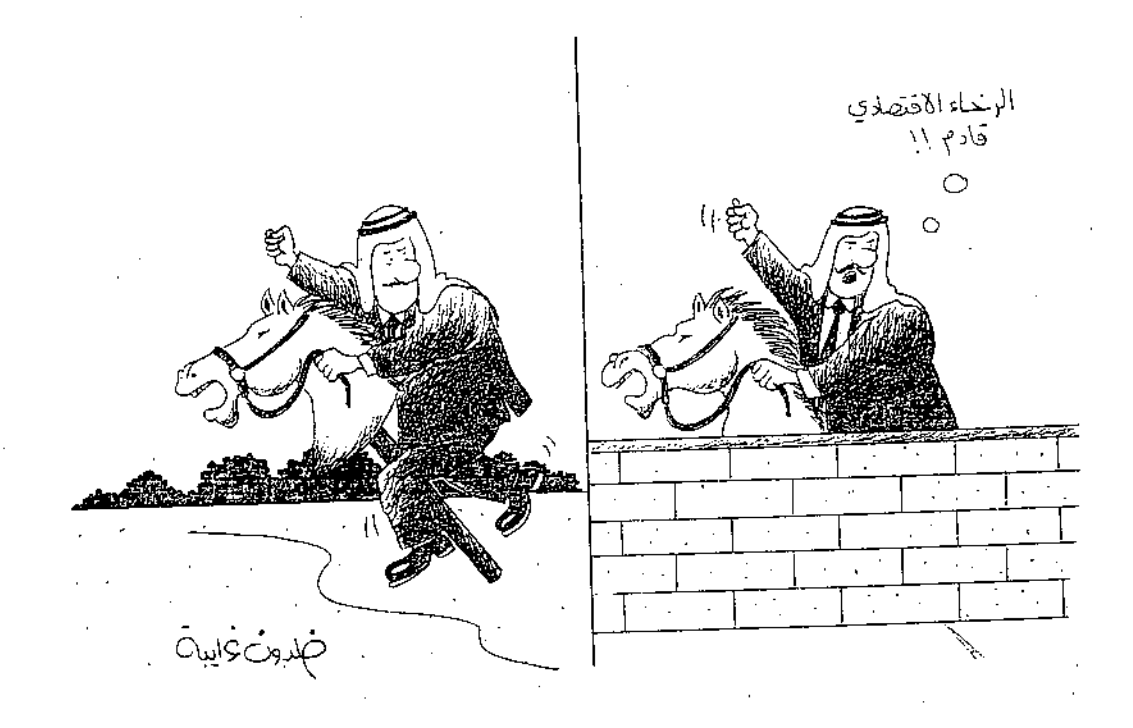
التقرير الحالي يحلل سياسة ما يسمى بالمساعدات التنموية أو سياسات **«التعاون الدولي مع الدول النامية»** منطلقا من واقع هذه الدول النامية بعد ٤٠ سنة من سياسات التنمية المزعومة . ويدين **شنايدر** السياسات التي تطبقها الدول الصناعية الكبرى تجاه البلدان النامية ويصف المساعدات التنموية بأنها لا تعدو أن تكون عملية احتيال مدعومة حكوميا وبمقتضاها تفرض الدول الغنية ما تراه من «حلول» لمشكلة الفقر على البلدان الفقيرة .والنتيجة هي أن **تترسخ الهوة بين الفقراء والاغنياء في العالم** .**وتنتشر الصراعات الاجتماعية وحركات الهجرة والاتجاهات العداء للاجانب والنزعة العنصرية ويتصاعد العنف في المجتمعات وتنتشر المخدرات ويجري تدمير البيئة على نطاق واسع**. ويسجل شنايدر نتيجة الفشل الذريع لسياسات تسمى تنموية ذاكرا أن أكثر من **خمس سكان العالم(نحو ٢ر١ مليار انسان) يعانون من الفقر والبؤس ومنهم ٨٠٠ مليون يعانون من الجوع ومن بينهم ٢٠٠ مليون طفل.**

وبرتراند شنايدر هو أحد الخبراء العالميين المتخصصين في المشكلات الكونية .وتحت هذا العنوان نشر كتابه الشهير سنة ١٩٩١ وكان قد اثار انتباها كبيرا عام ١٩٨٥ بكتابه (ثورة الحفاة).

في «الحرب ضد الاكواخ» يحذر شنايدر من نتائج السياسات السائدة . وهو يحلل في كتابه آليات الممارسة التنموية للبلدان الغنية وكيف تردت هذه الممارسة لتخلق الارض التي تنبت منها الفضائح والتي أصبحت مرتعا للنفاق الدولي . ويهاجم المؤلف **«تجار التنمية في الشمال»** وهم في نظره من **الخبراء وأصحاب الاعمال والبنك الدولي** وحتى الامم المتحدة .كما يدخل في عدادهم المستفيدون منهم الفاسدون في الجنوب .الذين يبددون الأموال العامة أو ينهبوها أو يستخدمونها في غير اغراضها . وينتقد **شنايدر** حكومات الغرب التي تطالب بل، نمها بالديمقراطية وحقوق الانسان كمعايير بل وكشروط لمنح المساعدات التنموية بينما تقوم هذه الحكومات في نفسه الوقت بتقديم الدعم المالي والعسكري لأسوأ الأنظمة في افريقيا وغيرها.

ويطالب شنايدر بتغيير كلي في طريقة تفكير الحكومات والشركات في الشمال والجنوب كما يطالب بالاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكا حقيقيا ينبغي دعمه وليس استخدامه كأداة.

(استندت في هذا العرض القصير للكتاب على ما جاء في مجلة «يوتوبيا» وسأعود لعرضه بشكل أوسع).



«حمى الشمال والجنوب» السياسات الاجتماعية بين التخفيض والتراجع

محمد العجاتي

يجتاح العالم الآن شماله وجنوبه حمى شديدة الوطئة أساسها تخفيض المخصصات التي توجهها الدولة إلى عمليات الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي. وأساس هذه الحمى هو **تراجع الدول عن الاستثمار الحقيقي في الانسان لخدمة الاستثمارات الرأسمالية** متجاهلة أن السبب لقيامها وبل لقيام المجتمع ككل هو النوع الأول من الاستثمار، فالهدف في علم الاجتماع من قيام المجتمع وخلق سلطة له هو التضافر بين عناصره من أجل الوصول إلى مستوى أرقى من الرفاهية لغالبية المجتمع. إلا أن ما تقودنا إليه هذه الحمى هو **تكريس الرفاهية لفئات محدودة على حساب الاغلبية العظمى** من افراد المجتمع متعللين ذلك بحسابات الارقام المعروفة في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية بداية من خفض الموازنات إلى تحقيق فائض دون قياس العائد الحقيقي لمثل هذه الارقام وهو انعكاسها على حياة الغالبية العظمى من افراد المجتمع.

وإن كان أساس الحمى واحد في الشمال والجنوب ، إلا أن الأسباب والأعراض تختلف بينهما حيث تقوم هذه العملية في الشمال على **تخفيض المزايا الممنوحة في ظل ما كان يسمى بدولة الرفاهه**. أما في الجنوب فتقوم في معظمها على **السير في اتجاه الرأسمالية دون اتخاذ أي خطوات في الطريق الموازي** وهو طريق الرفاهه الاجتماعية بل **والانتقاص من الحقوق الممنوحة، مثل خفض الدعم وخصخصة مؤسسات العلاج والخدمات الرئيسية في المجتمع.**

برزت هذه الازمة بشكل واضح في الصيف الماضي في **الولايات المتحدة** ،من خلال قانون اقترحه الكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية وتبناه الرئيس الأمريكي **كلينتون** «الديمقراطي» دون أي استشارة للقاعدة الانتخابية لحزبه والتي تتكون في الأساس من عدة منظمات اعترضت -في معظمها- على مشروع القانون عند عرضه على الكونجرس.

وفي **فرنسا** امتدت هذه الحمى لتشمل فئات جديدة من المجتمع مثل الصحفيين والمدرسين حيث أدى هذا الامتداد إلى إضراب عام شل الحياة تماماً في ١٦/ ١٠ /١٩٩٦ حيث شارك فيه المتضررون من هذه العملية على مدى الأعوام الأخيرة حيث استمرت عملية التخفيض للعام الثالث على التوالي. وبمراجعه سريعة للتراجع في دعم السياسات الاجتماعية في فرنسا نجد أنها بدأت في الانخفاض في العام التالي لوصول **شيراك** إلى الحكم حيث كانت **تمثل ٥٧ مليار فرنك فرنسي** موزعه على أربعة مجالات أساسية أولها **العجز والتقاعد ٤٩٪ ،والصحة ٢٧٪ ،،والأمومة والأسرة١٣٪ ،والعماله** وترتكز على اعانات البطالة ٩٪ وقد شهدت هذه الاعانات زيادة في فترة ما قبل وصول شيراك إلى الحكم بنسبة ٨ر٣٪ في المجال الأول، ٩ر٥٪ في الثاني ، و٤ر١١٪ في المجال الثالث والرابع ،و٦ر٥٪ في المجالات الأخرى. إلا أن **الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٦ شهدت تراجعاً في هذه السياسات ،حيث انخفضت هذه الاستثمارات كمياً وكيفياً بشكل متضاعف يبلغ حوالي الربع خلال ثلاث سنوات،** مما يعطى مؤشراً إلى سرعة هذه العملية والمحاولة للوصول بها إلى الحد الادنى الممكن في أقصر وقت ممكن.

أما في الجنوب، استمرت في **مصر** عمليات ما يسمى إعادة الهيكلة دون إعطاء أي حق جديد للطبقات المتضررة من هذه السياسات، وهي تمثل الغالبية العظمى من الشعب المصرى الذى يعاني أكثر من ٥٥٪ منه في الحياة تحت خط الفقر. فمنذ تولى الحكومة الحالية **-حكومة الجنزوري-** اتخذت اجراءات الخصخصة خطى أوسع وصلت إلى حد طرح أسهم أكثر من شركة تعمل في نفس المجال بأقل من قيمتها الحقيقية وفي وقت واحد في بورصة الأوراق المالية ،مما أدى إلى انخفاض سعر الاسهم بشكل كبير ،كما اتخذت خطوات أعمق حيث وصلت إلى صناعات استراتيجية بالنسبة لمصر مثل الغزل والنسيج عن طريق تأجير مصانع **حلوان ،وكفر الدوار** أو الخدمات الاساسية مثل الاعلان عن **بيع الطرق والمطارات** ، أو خطوات تمهيدية نحو خصخصة أهم الخدمات عن طريق فتح باب الاستثمارات الخاصة في مجال مثل **الطاقة والكهرباء** ،وكل ذلك دون أي تقدم على مستوى الضمان الاجتماعي والاستثمار في الطاقة البشرية **،فاعانات البطالة والرعاية الصحية الشاملة وشبكة التأمينات ما زالت مشاريع غير كاملة وغير محددة، تشوبها العديد من التساؤلات والمشكلات.**

أما عن **حق الاضراب أو التظاهر أو الاستقلال النقابي فما زال ينظر لها كأعمال خارجه عن القانون.**

وإن كان منطق هذه السياسات في الجنوب هو وهم قيادتها للمجتمع نحو وضع أفضل، إلا أن الرأسمالية في الشمال قد تخطت مثل هذه

التحولات وبدأت تكشف بوضوح عن وجهها الحقيقي حيث **يتفق المنطق الامريكي والفرنسي في أن الفقر هو خطأ الفقراء** . ففي الولايات المتحدة يرون أن **العاطلين لا يبحثون عن عمل، وأن المسنين والمرضى لاحق لهم في الحصول على نفس حقوق الأصحاء الذين يعملون** . أما في فرنسا فقد أعلن **شيراك** في العام الماضي أن الحل لمشاكل الطبقات الدنيا يجب أن يكون عن طريق الأعمال الفردية، حيث لا يجب أن تتحمل الدولة مثل هذا العبء، وهو **نفس المنطق النازي الذي بدأ هتلر فترة حكمه في المانيا وانتهت به إلى إعدام المعاقين في الأفران الجماعية**. والطريف أن الأسلوب الذي أقرت به هذه القوانين أقتدت فيه دول الشمال بدول الجنوب وليس العكس حيث اتخذت أسلوب العالم الثالث من حيث أسلوب التمرير السريع للقوانين . **فقد مرت في فرنسا معظم التشريعات بشكل سريع وغريب في آخر ثلاثة أيام من المناقشات في البرلمان في العام الماضي.**

كما جاءت مواجهة ردود الفعل الشعبي لهذه السياسات على نفس النمط، حيث تم إلصاقها بالرجل الثاني . فالكونجرس هو المسئول عنها في الولايات المتحدة وآلان **جيبيه** رئيس الوزراء هو المسئول وليس شيراك في فرنسا، كما أنه رئيس الوزراء السابق أو الحالي وليس رئيس الجمهورية في العالم الثالث. وهو أسلوب قديم ومكشوف لامتصاص غضب الجماهير وإعطائهم أمل في تعديل الأوضاع.

كما تتوافق دول الشمال والجنوب في الهدف حيث يأتي تصحيح الهياكل الاقتصادية الرأسمالية على حساب ما يمكننا أن نطلق عليه الجسد الحقيقي للاقتصاد القومي. ففي الولايات المتحدة اتفق الديمقراطيون والجمهوريون على **موازنة الميزانية بحلول عام ٢٠٠٢ ليس بخفض الانفاق العسكري أو زيادة الضرائب على الأغنياء إنما باقتطاعات في برامج الرعاية الاجتماعية والتغذية والاسكان والرعاية الصحية لباقي الامريكيين** . أما فرنسا فبالاضافة إلى اللحاق بمعاهدة ماستريخت وشروطها فهدف الحكومة الفرنسية المعلن هو خفض العجز في الموازنات من ٥٪ إلى ٣٪ في نهاية ١٩٩٧ عن طريق **خفض الانفاق على الرعاية الاجتماعية**. وفي مصر الهدف هو خروج من الأزمة الاقتصادية الشاملة وتتخذ الحكومة مواجهة الديون الخارجية وإسقاطها وليس سدادها مقياساً للنجاح في الخروج من الأزمة وليس مدى ارتفاع مستوى المعيشة الجماعي للشعب المصري.

وإن كانت هذه السياسات قد تؤدي على مستوى التحليل الرقمي «الميكرو اقتصادي» إلى نتيجة ما على المدى القصير فان ذلك سيكون بالضغط على الشعب مما يجعل احتمال التحسن حتى على نفس المستوى على المدى البعيد قليل الاحتمال . كما أنه على المدى المتوسط والقصير سيؤدي إلى زيادة الأعباء على كاهل الطبقات الكادحة. فنيويورك تايمز على سبيل المثال تنقل على لسان **هيوبرايس** رئيس الجمعية الفرنسية للتحضر: **«إنه يبدو أن الكونجرس أنهكته الحرب ضد الفقر فقرر أن يشن حربا بدلا منها ضد الفقراء»** ويرى أن القانون الأخير سيؤدي إلى كارثة حيث سيمنع الرعاية الاجتماعية عن ٥ر٣ مليون طفل في عام ٢٠٠١ ويتفاقم الرقم إلى ٩ر٤ مليون عام ٢٠٠٥ بناء على الدراسة التي أجراها المعهد الذي يرأسه.

وهي تقريبا نفس النتيجة التي توصلت لها مجلة **لوموند** الفرنسية عندما أعلنت أن «مضمون هذه السياسات هو **والأخذ من الفقراء وإعطاء الأغنياء**»، **وذلك في ظل بطالة تتزايد بشكل مضطرد من ٢٤٢٩ر١ ألف في ١٩٨٥ لتصل إلى ٢٧٨١ر٢ ألف في ١٩٩٣** . وهو ما ينطبق بشكل أكثر وضوحاً على مصر حيث تؤدي بالفعل هذه السياسات المعروفة بسياسات اعادة الهيكل إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء مع خفض مستمر لمستوى معيشة الطبقة الوسطى والعودة إلى وضع ما قبل ثورة ١٩٥٢-وهو مجتمع ما قبل رأسمالي يقوم على الإقطاع في المجال الزراعي والاحتكار في المجال الصناعي مما يحصر مقدرات الاقتصاد القومي في يد أقلية وهو واضح من خلال ظهور دور بعض رجال الأعمال محدودي العدد بشكل بارز في الفترة الأخيرة وصل إلى **حد اصطحاب الرئيس لمجموعة منهم في لقائه بقيادات القوات المسلحة في سبتمبر الماضي.**

كما أن أرقام «**الماكرو اقتصادية**» التي تستخدمها الحكومة لاثبات النجاح في سياستها التي تعتبر عملية الخصخصة هي عمادها الأساسي تثبت عكس ما تدعيه الحكومة . فاسقاط الديون وخفض عجز الموازنة يأتي على حساب خفض متوسط دخل الفرد من ٨٦٠ دولار عام ١٩٨٧ إلى ٦٠٠ دولار عام ١٩٩٠ طبقا لتقرير البنك الدولي وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٤٤٪ إلى ٥٧٪ أما نسبة البطالة فارتفعت بنسبة الضعف خلال سبعة أعوام. ويأتي هذا التراجع مصاحبا لانخفاض مستمر في الناتج المحلي الاجمالي العام بعد الآخر. وقد ظهرت آثار هذا التدهور في شكل إضرابات ومظاهرات متفرقة في **المحلة الكبرى وكفر الدوار ومصانع ايديال** وغيرها وكان آخرها الاضراب والمظاهرات التي قام بها موظفو شركة النصر بوسط المدينة في القاهرة في سبتمبر الماضي اعتراضا على بدء تسريح موظفين كتمهيد لعملية الخصخصة.

كما شهدت الولايات المتحدة مظاهرات مماثلة لعل ابرزها المظاهرات التي قام بها المهاجرون المكسيك في قلب واشنطون في يوليو الماضي حيث تمس القوانين الجديدة أطفال المهاجرين بشكل مباشر وقاس. وشهدت الصحف والمجلات تحولاً في نبرة الحديث عن هذه السياسات حيث بدأت تحذر من مخاطرها بشكل صريح ومباشر لم تعتده هذه المجلات مثل **النيويورك تايمز**.

أما فرنسا فقد شهدت أكبر موجة من المظاهرات والاضرابات والاعتصامات منذ عام ١٩٦٨ بلغت أوجها في سبتمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦ و١٦ أكتوبر من نفس العام وأصيبت باريس بشلل تام خاصة بعد اشتراك المحامين والمدرسين وموظفي وعمال النقل.

وعلى عكس العنف الذي واجهت به الحكومة المصرية أعمال المعارضة وكان أبرزها في كفر الدوار عام ١٩٩٤ ، قامت الحكومة الفرنسية بادخال تعديلات على القوانين الأخيرة لامتصاص الغضب الشعبي في ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ لكنها لم تمس جوهر هذه السياسات فعلى سبيل المثال لم تمس هذه تعديلات القوانين المؤثرة في الرعاية الصحية. كماطرحت الحكومة مشروعاً يقوم على فكرة ايجاد فرص عمل للعاطلين تقدر بثلاثمائة ألف وظيفة وهو رقم ضئيل بالنسبة لعدد العاطلين بالاضافة إلى أن العاطلين ليسوا إلا فئة من مجتمع يستفيد كله بقوانين الضمان الاجتماعي . أما الولايات المتحدة فقد اتخذت هذه القضية موقعاً بارزاً في وعود مرشحي الرئاسة مما جعل الحلول تتأجل إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية.

ووجه الشبه الشديد بين حالات تخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية يأتي في الأسباب والعوامل التي دفعت نحو هذه السياسات . فهذه النماذج الثلاث على سبيل المثال تمت تحت ضغط وإن اختلفت مصادره أحيانا. **فالدور البارز بالولايات المتحدة كان لرجال الأعمال والمؤسسات الرأسمالية الكبرى والحزب الجمهوري** المتبنى أساسا لمصالحهم حيث يعتبرون مموليه الأساسيين في حملاته الانتخابية سواء على مستوى الكونجرس أو على مستوى الرئاسة. وفي فرنسا كان لضغط **اتفاقية ماسترخيت ومعاهدة روما** تحديدا الدور البارز في الاسراع نحو إسقاط القطاع العام ذي التاريخ الطويل في فرنسا. وسياسات خفض الاستثمارات البشرية عن طريق الاقتطاع من الرعاية الاجتماعية فقد جاء بعد عدة مبادرات من **الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في فرنسا والتي بلغت ٦٥ شركة أصبح لها اليد العليا في توجيه الاقتصاد الفرنسي في فترة حكم شيراك** .وإن كان المحركان الأساسيان السابقان- رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسية- لا يظهران بشكل بارز **في الحالة المصرية إلا أن الدور البارز كان لصندوق النقد الدولي وسياساته المفروضة والتي تبنتها حكومة عاطف صدقي ببطء ومضت فيها حكومة الجنزوري بشكل مكثف وسريع.**

وحول دور الرأسماليين في مدى قبولهم لسياسات الرأسمالية قام« **جيكنز وبرنتس**» وهما من علماء العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة بدراسة عام ١٩٨٩ طرحا فيها ثلاثة تساؤلات رئيسية وهي:

١- هل الرأسمالية الليبرالية تتحكم في صنع مشاريع قوانين الرعاية الاجتماعية أم أن هذه المشاريع تتم بشكل مستقل من خلال خبراء سياسيين وإداريين؟

٢- هل الرأسماليون بشكل عام يرفضون أم يوافقون على هذه السياسات وإلى أي حد؟

٣- ماذا يعني ذلك بخصوص الحدود السياسية للطبقات الرأسمالية؟

وقد جاءت الاجابات حاسمة حول رفض الطبقة الرأسمالية للسياسات الاجتماعية من الأساس وذلك منذ عام ١٩٣٦ عندما صدر ميثاق «العهد الجديد» New Deal. كما أن سعيهم الدائم كان من أجل افراغ محتوى هذه السياسات أو توجيهها لصالحهم الخاص. وأكد **جيكنز وبرنتس** إن الاكاديميين والطبقة الوسطى كانوا دائما القادة في مشاريع هذه السياسات إلا أن ذلك احتوى دائما تحت مظلة الرأسمالية والرأسماليين أصحاب التمويل اللازم. فقد ادركت هذه الطبقة استحالة رفض هذه السياسات فقررت إخضاعها من خلال التحكم في التمويل والمؤسسات البحثية أو تأييد القرارات الأقل إضرارا بمصالحهم. ويتوصل الباحثان إلى أن هذه العملية تدور كليا لصالح الرأسماليين ونظامهم وأن **التدهور سيستمر طالما ظلت حركات الاحتجاج معلقة.**

وإن كان دور رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي وجه لعمليات الافقار المستمر. فإن الوجه الآخر يتمثل في ضعف الحكومات وعدم قدرتها على مجابهة هذه الهيئات أو المؤسسات خاصة بعد أن **فقدت بمحض إرادتها الورقة الاقتصادية في المواجهة بعد التخلص من القطاع العام أو تحويله في مصر مثلا إلى مؤسسات خاسرة وادارات فاسدة لتبرير أسباب خصخصتها** . أضف إلى ذلك ضعف مفهوم عدم التدخل والسيادة الوطنية، وتسييس الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد ككل وهو ما يمثل البعد الخارجي لهذه الاحداث. كما أن سقوط النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية بالاضافة إلى تراجع اليسار المنظم خاصة أصحاب مذاهب الاشتراكية الديمقراطية .و(ولعل أبرز مثال عليهم حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي إن كان الأخير قد بدأ في مراجعة مواقفه الأخيرة) أعطى فرصة لقوى الرأسمالية لفرض سيطرتها التامة خاصة بعد أن سقط الحاجز النفسي الذي كان متواجداً لديها وخوفها الدائم من الزحف الشيوعي كما كانوا يسمونه حيث زال الخطر من وجهة نظرهم وأعتقد بعضهم بنهاية التاريخ كفكوياما أو أعتقد آخرون أن الشيوعية أصبحت تباع في زجاجات على سبيل التذكار في أوروبا الشرقية على حد تعبير **جورج بوش ومثل هذه المقولات- المردود عليها- مثلت الحافز الرئيسي للرأسمالية لاظهار وجهها القبيح دون خجل أو خوف من بديل آخر قادر على هدم نظامها فاسقطت بنفسها مفهوم دولة الرفاهة المفهوم الحامي الخاص بها**. إلا أن مثل هذا الوجه يقود العالم بخطى حثيثه نحو البربريه بزيادة الفجوة بين الطبقات عن طريق مزيد من الاستغلال للطبقات العاملة ومزيد من التكديس لفائض القيمة للطبقات المستغلة بالاضافة إلى سيادة مفاهيم السوق المتوحشة- وليست المعدلة التي كانت تطرح في ظل مفهوم دولة الرفاهه والتي تؤدي بالضرورة إلى زيادة التراكم الرأسمالي داخل دول الشمال لحساب فئات محدودة. وسينعكس ذلك بشكل واضح على دول الجنوب من خلال إضعاف نفس العملية فيها مع استغلال من جانب الفئات الكومبرادورية للطبقات العاملة على مختلف مستوياتها وهو ما سيؤدي إلى أحد السيناريوهين التاليين من وجهة نظري:

-**الأول** وهو ما يمكن أن نسميه سيناريو حد الالتقاء وحد الانفجار ، ويقوم على فكرة وصول الأحوال والظروف إلى حد لا يمكن احتماله من خلال الطبقات الكادحة وسيكون هذا الحد هو حد الانفجار، والذي سيبدأ في مثل هذه الحالة في دول الشمال حيث ستشعر هذه الطبقات بوطأة السياسات الرأسمالية بشكل أسرع من دول الجنوب . وستنتقل العدوى إلى الجنوب بشكل سريع اذ ستفقد الطبقة الكومبرادورية المسيطرة حلفاءها الأساسيين في الشمال كما أن حركة الوعي باضرار هذه السياسات ستكون جالبة للطبقات الكادحة في دول الجنوب.

-أما السيناريو **الثاني** سيناريو التطلعات المتزايدة والتأثير الخارجي فتكون المبادرة بالانتفاض آتية من الجنوب من خلال الآمال المعقودة على هذه السياسات والتي ستقود على العكس إلى أزمة طاحنة تعاني منها الطبقات الدنيا والوسطى معا مثلما حدث في بيرو **والمكسيك** ، وهو ما يخلق فرصة مواتيه لمواجهات قد تأخذ شكلاً أكثر حده من السيناريو الأول ولكنها ستنتهي بالتحالف مع حركات أخرى في الشمال تتولد من خلال عمليات الاحتجاج السائدة فيها بالاضافة إلى ضعف الطبقات البرجوازية لما سيصيب التراكم الرأسمالي من ضرر نتيجة إضعاف عملية الاستغلال الرأسمالي لدول الجنوب.

وإن كان هذان السيناريوهان قد يبدوان بعيدي المدى إلا أنهما مرتبطان بشكل مباشر بمدى اتخاذ الرأسمالية خطوات أسرع في طريقها التي تسير فيه.



التبعية الثقافية

د. خليل حسن خليل

كان الطابع الغالب فى مقالاتنا عن التبعية هو الطابع الاقتصادي. فالهدف الرئيسي للاستعمار قديمه وحديثه هو الاستغلال الاقتصادي للمستعمرات، ونزح ثرواتها، أو فائضها الاقتصادى بواسطة الدولة المستعمرة، واستخدامه فى مزيد من التقدم والاثراء لهذه الأخيرة، وافقار المستعمرات، أو البلاد المتخلفة التابعة، وتعميق تخلفها. وقد عرضنا لألوان ثلاثة من التبعية الاقتصادية هى التبعية التجارية والتكنولوجية ،وتلك التى ترجع لرءوس الأموال الأجنبية.

فالتبعية التجارية بين البلد الرأسمالى المتقدم، وبين البلد المتخلف التابع تستنزف موارد الأخير عن طريق نسبة تبادل تجارى غير مواتية بين المواد الأولية التى ينتجها التابعون، ويبادلونها بالسلع المصنوعة التى ينتجها المتقدمون. وهذا يعنى اسعارا منخفضة للسلع الأولية، وأسعار مرتفعة للسلع المصنوعة.

وأخطر من ذلك المنافع الديناميكية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ،حيث فرضت التجارة تقسيما للعمل الدولى. تخصصت بمقتضاه الدول التابعة فى الانتاج الأولى، وتخصصت الدول المتقدمة فى الانتاج الصناعى. ولما كانت الصناعة هى دينامو النمو، تكون التبعية قد حرمت التابعين من النمو، وعمقت فيهم التخلف. وأصبح التقدم الصناعى والتكنولوجى مقصورا على المتقدمين.

وقد دعم هذا الوضع بواسطة رؤوس الأموال، أو الاستثمارات الأجنبية . التى تقوم بها الشركات العابرة للقوميات حيث نقلت ارباح تلك الاستثمارات إلى الخارج، وحرمت الاقتصاد التابع من مورد هام لتمويل التنمية. وسيطرت تلك الشركات على الاقتصادات التابعة، فشوهت تنميتها، وفتحت اسواقها واحتكرتها، وعاقت قيام صناعة وطنية حقيقية بها.

وكان الاحتكار التكنولوجى ، سببا آخر فى تقوية التبعية، فالشركات الأجنبية ، تمسك بالتقدم التكنولوجى فى يدها، وتتيح للاقتصاد التابع، تنمية تابعة مشوهة، تتيح لرأسمالها مزيدا من الارباح، ولسلعها مزيدا من البيع، ومزيدا من احتكار السوق.

كان هذا سببا أساسيا من الاهتمام بالجانب الاقتصادى، وهو الهدف الأول للاستعمار القديم والجديد الذى تضطلع به

حانيا الشركات العابرة للقوميات.

المعنى الواسع «للثقافة»

على أن التحليل الاقتصادي، هو جزء من التحليل الثقافي العام، بالمعنى الواسع لكلمة «ثقافة». فالثقافة ليست مقصورة على المعنى المألوف لدى وزارة الثقافة، التي تشرف على الاداب والفنون، كالشعر والرواية والقصة القصيرة، وعلى فنون المسرح والسينما، والتليفزيون والموسيقى والباليه وغيرها. وبالرغم من أهمية هذه الفروع التي تعنى بصناعة الجمال، وتحاول تجميل المجتمع الانساني، إلا أنها جزء فحسب من كلمة «ثقافة» Culture. وهذه تطلق على قيم المجتمع وسلوكياته، واهدافه، ونظمه الاجتماعية، والقواعد الاقتصادية والعلاقات الانتاجية بين الناس، وجميع المسائل التي تعطي المجتمع طابعا خاصا، وطريقته في الحياة.

نمط الاستهلاك

بهذا المفهوم «الثقافي» يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية جزء من النمط الثقافي العام، ولعل نمط الاستهلاك الذى فرض علينا بواسطة الشركات العابرة للقوميات. وهو الذي اطلق عليه «أثر التقليد demonstration effect». يقدم لنا مثلا في هذا المجال. وهو الذي جعل اصحاب الدخول المرتفعة ينقلون نمط الاستهلاك الغربي في السلع الترفية كالسلع المعمرة الكمالية، كالسيارات، والتلفزيونات الملونة، والفيديوهات، وغيرها. ثم تقليدهم أصحاب الدخول المتوسطة والدنيا. وانتشر هذا النمط الاستهلاكي، إلى جانب «التقليد» بفضل الاعلانات والدعاية والعلاقات التجارية، وغزو الاسواق واستطاعت الشركات العابرة للقوميات، ووكلاؤها ان تفرض نمطا من الاستهلاك، كان تأثيره فادحا على الكثرة من المستهلكين في البلد المتخلف التابع، ذوي الدخول المتوسطة، والمنخفضة جعلتهم يتجهون بمدخراتهم إلي تلك الأشياء، التي تستنزف تلك المدخرات، ولا تبقى شيئا للحاجات الأساسية، كالغذاء، والتعليم، والصحة، والمسكن الصحي، والمياه النقية وغيرها. ولا يبقى شئ كذلك لتمويل التنمية ومشروعاتها.

لهذا نجد منظرا مألوفا، تشهد فيه هذه السلع الترفيه، متوافرة في الاكواخ في القرى والاحياء الشعبية في المدن في الوقت الذي لا يوجد فيها الماء النقي، والطعام اللائق بالانسان، واللازم لزيادة انتاجيته، ولا يوجد بها المرافق الصحية، التي تفرق بين الانسان والحيوان. وبهذا يتسبب هذا الاستهلاك المستورد في تشويه نمط الاستهلاك المحلي وفي تشويه التنمية واعاقتها. وهكذا يندمج المعنى الاقتصادي في السلوك الثقافي العام، وتزرع فينا قيمة غريبة تسهم في تخلفنا الاقتصادي والثقافي معا..

والواقع أن ما تستهلكه المجتمعات التابعة، هو ما تنتجه المجتمعات المتقدمة، وبهذا تكون السلع المترفه التي تستوردها الدول التابعة تسبب تخريب الانتاج والتنمية فيها، وانعاش التنمية والتقدم في البلاد المتبوعة المتقدمة.

الثقافة تسهل التبعية

ولا ريب أن العلاقات الثقافية، اذا كانت بين تابع ومتبوع، فانها تسهل عملية التبعية وتعمقها. فالتغلغل الثقافي- الذى يشمل الثقافة بالمعنى الضيق بفروعها الأدبية والفنية- يجعل الشعب المتلقي فقط للثقافة، أرضا خصبة لقيم المرسل للثقافة. فذوقه أصبح تابعا للذوق الأجنبي، في مشترياته وطريقة معيشته. وفي هذا المستوى من العلاقات التجارية والرأسمالية والتكنولوجية تصبح المسائل وكأنها طبيعة: وبهذا يمكن أن يبرر الاستغلال، ويسمى معونة، وتتعمق التبعية، ويطلقون عليها تنمية، ويضيع الاستقلال ويعود الاستعمار، ويسمى صداقة أو تحالف. ويسهل قبول هذه الأوضاع اذا ما كانت هناك قوى محلية مسيطرة، تنال نصيبا وكسبا من هذه الأوضاع الشوهاء.

التبعية تنقل القيم الضارة فحسب

وبكل أسف، فان التقليد الخادم للمصالح الأجنبية هنا، هو التقليد في المسائل الضارة بالمقلد، والنافعة للأجنبي.. وقد رأينا مثال الاستهلاك الترفي المدمر للتنمية في البلاد الفقيرة التابعة. وهناك أمثلة كثيرة، نتخير منها مثالا قريبا، هو تلك المجموعة، التي اكتشفها البوليس أخيرا، واطلقت على نفسها «عبدة الشيطان». فقد اقتبست المجموعة أردأ ما في المجتمع الغربي، وخاصة المجتمع الأمريكي واطلقوا شعارات ومبادئ، ضد الدين والقيم الوطنية الأصيلة، وأباحوا الموبقات المتنوعة كالمخدرات والجنس أو الدعارة، وشوهوا وجه الانسان وجسده برسم رسوم شاذة عليه.. إلى غير ذلك..

وقد وجد أن الشباب- ولم تتحدث الجرائد البرجوازية كثيرا عن ذلك- في هذه المجموعات ينتمي إلي الطبقات البرجوازية أو الرأسمالية. وهذا هو أصل الداء.. فقد وجد الشباب في هذه المجموعة، أن لديهم مالا وثروة تتاح لهم من دخول آبائهم أو أمهاتهم، تلك التي جاءت بطبيعة الحال من صور من الاستغلال للشعب العامل، لسنا بصدد التعرض لها الآن.. المهم أن الفريق الثري المتعطل من الشباب، هو الذي يدعو لعبادة الشيطان، وينفص في الرجس إلى أذنيه. وكأننا في المجال الاقتصادي، ينقل الأغنياء أو الرأسماليون، نمط الاستهلاك الغربي الترفي إلينا، فيدمر المدخرات والتنمية جميعا، ويبقينا فقراء متخلفين. ويأتي أبناء هؤلاء اليوم لينقلوا إلينا قيما سلبية تدمر شبابنا، ليس الشباب الثري فحسب، ولكن الأغلبية الكادحة من الشباب، حينما تتسرب اليهم مع الزمن تلك القيم المخربة للاخلاق والاديان والشخصية الوطنية.. وتدمير الشباب، أكبر من أي تدمير آخر، فانهم يدمرون الوطن ومستقبله.

ولا يرجى من وراء التبعية خير. فالأجنبي لن يسهم في تقدمنا التكنولوجي، مثلا، فهذا مجال محتكر له. يعود عليه بارباح كبيرة. والمحتكر لا يسمح لأي منافس ان ينافسه، حتى لو كان من بلده. فطالما أننا في مجال الاقتصاد، والعلاقات الاقتصادية، ولسنا في مجال النيات الحسنة وأعمال الخير، فاستراتيجية الأجنبي ترسم لمصلحته. والتابعون جزء من هذه الاستراتيجية. وسوف يتلقون الجانب السيئ من هذه العلاقة طالما بقوا تابعين ولا يمكن أن تعود عليهم منافع من العلاقة مع الأجنبي، الا عن طريق الاحسان. وليس في العلاقة الاقتصادية الحقيقية إحسانا.

التبعية الثقافية والتلاقي الثقافي الحر

على أنه يجب أن نفرق في المجال الثقافي بين ما هو مفروض بواسطة التبعية، وبين ما هو طبيعي من تلاق حر بين الثقافات. فالقضاء على التبعية الثقافية، لا يعني مقاطعة ألوان العلم والثقافة العالمية، والانغلاق على ما يسميه البعض «تراثا». فالتقدم الحضاري، يتبع إلى حد كبير، فكرة «التحدي والاستجابة» التي عالجها «توينبي» المؤرخ الانجليزي: تتحدى الحضارة الحديثة، الحضارة القديمة، وتجابه القيمة الجديدة القيمة القديمة. ويظل الصراع بينهما محتدما، حتى تستجيب القيمة القديمة للقيمة الجديدة. ويكون الفوز النهائي للقيمة الصالحة والنافعة للانسان، والذي تدفعه لمزيد من التقدم والحرية والعدل.

هذا التلاقي الثقافي الانساني. وهو يتم بين مجتمعات حرة تسهم جميعا في تقدم المسار الانساني، نحو مجتمعات أفضل ليس فيها من يستغل الآخرين، ويثرى على حسابهم. ويتسبب في افقارهم وتخلفهم، كما هو حال التابع والمتبوع في هذه الأيام.



فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني

حلمي شعراوى

عرفت القضية الفلسطينية كثيرا من الأطروحات منذ النضال ضد الاستعمار البريطاني والاستيطاني لتحرير فلسطين العربية، إلى قرار التقسيم، ثم إلى اختيار الدولتين والقوميتين ،فلسطين العربية، وفلسطين اليهودية. وبين هذا وذاك، لم يكتب لطرح فلسطين الموحدة ، العلمانية الديمقراطية لكافة العرب واليهود فيها، قدرا من التقدم حيث بدت عدم امكانية «واقعية»وإن كانت بالأساس هي «المنطقية».

ومن حرب ١٩٧٣ التي كان يمكن أن تحسم الأمر ،والمنطقة العربية تشهد غرائب المبادرات والأطروحات ، إلا هذا الطرح الأول، دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية وبدلا عن ذلك رأينا ذلك الاشتباك بين «المتحاربين» **وزيارة القدس، وكامب ديفيد، والدولة الفلسطينية في ظل ٢٤٢ ،ودولة التقسيم ، ثم مدريد وأوسلو، والحكم الذاتي في ظل تصورات البانتوستانات، ثم التطبيع الكامل ..وحتى الشرق أوسطية.**

نذكر هذه الوفرة من الاطروحات، لأنه عند كل طرح كل«صيغة» تخرج علينا ترسانة من المفاهيم ، وسلة من العقلنات ، من قبل اليمين وبعض اليسار ، آخرها مقولة ترحيل التناقضات إلى «المجتمع الاسرائيلي» أو خلق تحالف كوبنهاجن ليجري حواراً **مع بعض القوى «هناك» يقنعهم بالحوار معنا «وقبولنا» ..في** نظام خاص «**للفلسطينيين» أو بالأحرى لفلسطينيين».**

والنظم العربية الحاكمة تعمل بجد للانتهاء من حدود «الأزمة» ونفض يدها من مشكلاتها المحلية، والتفرغ لاتفاقاتها ، أو توافقاتها الخارجية. وتقبل معظم القوى مناقشة كل الأطروحات غير العادلة لكنها تقف مندهشة أمام الطرح الأكثر منطقية والذي بهبلغ تطبيقه فيجنوب أفريقيا حاليا كل المندهشين. وهو الذي يمكن أن تشاد أوسع قاعدة من المثقفين والحركات الاجتماعية والقوى الشعبية والأحزاب الديمقراطية بما فيها اليهود الديمقراطيين لو كانوا صادقي الرغبة أو ذوي مصداقية بدلا من حوارات الغرف التي لا تعني إلا ترضية ذواتهم بعيدا عن مجتمعهم الحقيقي القائم على الاغتصاب.

ويلفت النظر أن ما بدا من ظروف **استحالة هذا الطرح قبل سنوات في ظل الصراع الدولي والاستقطاب ،أصبح ممكنا في تقديري بعد عدد من التطورات**، يمكن لمثقفي هذه الأمة إدراكها وتحليلها والنفاذ بها إلى قوى كثيرة على المستويين ، الاقليمي والدولي. والكثير من هذه التطورات لم يبعد كما يبدو ظاهره عن مصالح أساسية للشعوب أو منطق حضاري واجتماعي أصيل في هذه المنطقة أو تلك.

ولقد كان انهيار **الاتحاد السوفيتي** من أكبر أحداث هذا العصر، وبعيدا عن الضجيج الأيديولوجي الذي أعقب هذا الحدث -فضلا عن استحالة توقعه أصلا- وجو الاستقطاب «العالمي» الذي أعقبه، فقد شهدت الساحة الدولية والاجتماعية على أثره نماذج فكرية وسياسية جديدة حكمتها مصالح ونماذج تاريخية وشعبية قديمة لم يستنكرها أحد.. فالشعوب «السوفيتية» لم يباعد بينها وبين مصالحها الحقيقية حدث انهيار السلطة «السوفيتية» **،فتمسكت بالتكوين «الامبراطوري» القديم، في شكل الكمنولوث الجديد.** ومن ناحية أخرى **أسقط الشعب الالماني نموذج «الدولتين»** لاستحالة تاريخية كانت مؤكدة أو جاءت الفرصة الجديدة ليعيش الشعب الالماني صراعه الاجتماعي موحداً بدلاً من الصراع السياسي حول «شكل الدولة» .وفي طرف آخر من العالم **تنتهي خرافة هونج كونج ،كبؤرة رأسمالية راسخة في معسكر الصين الشيوعية**، لتناقضها مع منطق التاريخ الاجتماعي للمنطقة. وبالمثل تطرح بقوة الحلول الديمقراطية أمام ترتيبات متفائلة لفترةطويلة في **العراق والسودان** . أما عن دولة «**الابارتيد» في جنوب افريقيا** ،فقد جعلها التكوين العنصري -ذو الطرف التحكمي الواحد مثلما في فلسطين- نموذجا مستحيل الاستمرار، ونموذجا -أيضا- لترتيبات الحل الديمقراطي كما سنرى.

فلماذا لا يطرح كل هذا الجو من «التغيرات العالمية» نموذجا للدولة العلمانية الديمقراطية على كل أرض فلسطين ولكل سكانها، ليتحقق سلام حقيقي ودائم على أساس اجتماعي راسخ وليس مجرد اعلانات سياسية هشة.

ولماذا يؤدي هذا الجو نفسه من المتغيرات إلى طرح «اللامعقول» عن الهوية -أو القومية- اليهودية والمشروع الصهيوني (اسرائيل) ،وتأكيد قبوله «عالميا». ودوام تحققه في فلسطين -«كدولة مسيطرة»-ونخبوية ومقدسة، غير قابلة للتغير رغم كل هذه المتغيرات؟.

لقد أدت هذه التغيرات في لحظة إلى عدم استبعاد الفكرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والنجاح الأمريكي المنفرد في حرب الخليج ازاء إمكان استبعاد الحاجة لدور اسرائيل في المنطقة لصالح الرأسمالية العالمية ،ولم ينقذ رقبة النظام الصهيوني إلا تكثيف دور اللوبي اليهودي في المعسكر الاشتراكي -سابقا- لصالح المعسكر الرأسمالي، فضلا عن قوة دفع الحركة الصهيونية ،كمفهوم أيديولوجي قومي رغم انسحاب «الأيديولوجيا القومية» في مناطقها الرئيسية والحقيقية.

ويجرى الحديث هنا عادة عن قوة **«العامل الذاتي»** لاسرائيل **إلى جانب العامل الموضوعي أو الخارجي الذي يضمن لاستقرار «الدولة اليهودية» عناصر قوة لا يمكن قهرها أو التغلب عليها**، وكأننا نتحدث مرة أخرى عن «حرب» بينما الواقع أننا نتحدث عن مجموعة «تفاعلات»، نعلمت في الأمثلة الأخرى فعليا. خاصة أن من يتحدثون عن«الحوار مع اسرائيليين» يشيرون في الواقع بدورهم إلى إمكانيات تفعيل عدد من التناقضات داخل «المجتمع الاسرائيلي»- وهو مجتمع صهيوني بالضرورة-**دون جرأة على الوصول بهذه التناقضات إلى مداها الذي يطرح تغيير صورة الدولة أو مضمونها إلى فلسطين الديمقراطية.**

لقد تفاعل العامل الذاتي في مثال ألمانيا مع الموضوعي ،نتيجة اعتبار المنطق التاريخي للدولة الالمانية داخل أوروبا وليس نتيجة قوة أو ضعف **ألمانيا الشرقية** .**فالأخيرة كانت من الدول العشر الكبرى صناعة وانتاجا ونفوذا خارجيا**، ومع ذلك حكمتها تطورات أخرى منطقية أيضا لتحقيق وحدة «نماذج مختلفة» من الدولة. وعلى عكس ذلك لم تنهار **الصين الشعبية**، بانهيار الاعتبار الخارجي الكاسح نتيجة اعتبار قوة المنطق المحلي للدولة الصينية بل وحكم «الاعتبار المحلي» إسقاطها نموذج **هونج كونج** رغم حاجة الغرب إليه. فإذا عدنا إلى مثال **جنوب افريقيا** نجد أن «**نظام الابارتيد**» لم يكن مختلفا قوة الاستقطاب الثنائي عنه بعد انتهاء الحرب الباردة التي قيل إنها بررت وجوده . فقد دوخ نظام جنوب افريقيا السوفيت وكوبا في الجنوب الافريقي قبل الانهيار السوفيتي ،وظل يملك الثروة والقوة في المرحلة التالية خاصة مع التجاهل الأمريكي لافريقيا والرأي العام العالمي كله عند تحديد مصالحها في هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم،وكان أولى بها دعم نظام جنوب افريقيا **لولاقوة العامل الذاتي للحركة الوطنية الافريقية** وليس قوة البيض وحلفائهم،**وجاءت قوة** «العامل الذاتي» **الافريقية بقيادة حزب المؤتمر الوطني** الافريقي ورمزية مانديلا الكاسحة. **في أوائل التسعينات** تواجه «**قمة تحكم العولمة الجديدة**» ، **بل وجاءت بحل أكثر ديمقراطية، أو قل ليبرالية، عن ذلك الذي طرح** لروديسيا «زيمبابوي» **أوائل الثمانينيات** ،**وما طرح** لناميبيا **أواخر الثمانينات**» .سنأتي بعد إلى شرح بعض عناصر قوة ذلك العامل الذاتي الافريقي وتجسداته مما نطمح إلى تحقيقه على الساحة الفلسطينية. في إطار مطلب **«الدولة العلمانية الديمقراطية»**على كل الأرض الفلسطينية.

فلماذا يمكن طرح هذا الخيار الآن مجدداً؟

قبل البدء في الاجابة نشير إلى أهمية قيام مجموعات من المثقفين الديمقراطيين وقيادات الحركات الاجتماعية والمشتغلين بالقضايا العامة والدولية بمجموعة من الدراسات للأوضاع الراهنة وليس مجرد التوقف عند المنطق التاريخي لقضيتنا، حتى نتوصل لصيغة تحسم التصدي لتنزلات «الحوار» مع «التناقضات الاسرائيلية» قبل الاتفاق على الصيغة الصحيحة لمنطق الدولة العلمانية الديمقراطية: دولة العصر في مواجهة العرقيات والقوميات المتعصبة. ولأن أي **حوار في وجود اسرائيل الدولة العنصرية هو تسليم بقهر التعصب والقوة واللامنطقية مع «متطلبات العصر»** . ونرى أن الظرف العالمي والاقليمي والمحلي، ومنطق العصر، يسمح بهذا الطرح ازاء الموقف المتأزم لكل الطروحات السابقة، وتدهور الموقف الفلسطيني خاصة أمام التعنت الاسرائيلي الذي ندعى للحوار معه. **ويبقى تجديد القدرة الفلسطينية والعربية لممارسة الطرح الجديد بمراعاة كل الظروف، ولمواجهة الصلف الأمريكي الاسرائيلي المنكشف للعالم كله بعد قبول البعض بكل مسلسل التنازلات.**

أولا : دعونا نفحص أولا ما يسمى **الظرف العالمي** وما يتوفر فيه من امكانيات لطرح علماني ديمقراطي:

النظام العالمي

ما يسمى بالنظام العالمي الجديد

ليس صيغة نهائية بالضرورة . فتماسك الرأسمالية العالمية ليس حتمياً ، بل تتسرب إليها التناقضات بدءا من داخل المجتمع الأمريكي «القائد» نفسه، فضلا عن القوى الأخرى المتحركة على المستوى العالمي. ويقوم تطور الشركات عابرة الجنسية بتشكيل مختلف لطبيعته بل ولطبيعة وجود الدولة الرأسمالية، وقد يكون ذلك بالاضافة للاختلاف الاوروبي / الأمريكي هو الذي يبقى حتى الآن على نظم مثلما في **ايران وكوبا** رغم تصارعهما مع قيم كبرى «عالمية». صحيح أن النظام العالمي» لم يقم بتغيير نظم من داخلها حتى الآن اتساقا مع مصالحه ، وان كان قد فعل ذلك في «بعض دول الجوار الأمريكي» لكنه سيقبل تطورات أخرى بالضرورة وفقا لتطور علاقاته الداخلية أو لاعتبارات تخص شروط مصالحه في مناطق أخرى، وهنا يمكن لحركة انتفاضة فلسطينية أو حركة مسلحة مع حركات شعبية عربية مساندة ومقلقة للشركات العالمية أن تشكل عنصرا محليا مؤثرا.

أوروبا: تضيق بالدعوات العنصرية ، حفاظا على تركيبها الديمقراطي الذي تتمتع بفوائده مكانة خاصة بين الأمم. والدعوات العنصرية تنالها في تركيبة بعض أبنائها مما يهدد بنشوء **النازية والفاشية** حتى ضد اليهود ،كما تنالها كدعوات ضد «الغرباء» من المهاجرين الأجانب ، مما يثير ضدها نزوعات مضادة في مناطق واسعة كالعالم الاسلامي. وقد ترد أفريقيا أيضا في هذا السياق فيضر ذلك بمصالحها كثيرا. من هنا فان **الدعوة العربية لتصفية أشكال عنصرية مثل المجتمع الإسرائيلي ديمقراطيا يمكن أن تجد رواجا في دوائر عالمية مؤثرة مثل أوروبا حتى تصل لمواجهة الرأي العام الأمريكي لاحقا**. ولا ننسى أن أوروبا تخشى من اضطراد موجات العنف المتوقع على وجودها الاقتصادي والثقافي بشكل أكبر في منطقتنا.

***القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين واليابان** .تلك مصالح أساسية وميولاً تاريخية أفضل نحو العرب. وتتمنى انتهاء التوتر في هذه المنطقة من أجل مصالح مستقبلية أوسع، ولديها رغبات في التخلص من النفوذ الاسرائيلي المنافس الذي يجير لصالح أمريكا وحدها خاصة في بلدان الجنوب ،منطقة النفوذ الصيني الياباني المتوقعة.

***بلدان الجنوب** : شاركت في ميراث التحرر الوطني من جهة ،وتريد بعض المساعدات العربية لشراء التكنولوجيا التي تلوح بها اسرائيل وحدها من جهة أخرى، أي أن النشاط التحرري الفلسطيني هنا سيرتبط بعودة التعاون العربي الافريقي وتقوية الحوار جنوب / جنوب لصالح العرب والمقهورين كافة في «نظام عالمي جديد..» نكافح جميعا من أجله.

ثانيا: فماذا عن الظرف الاقليمي؟.

إزاء المخاوف «العالمية» هذه من تصاعد التوتر في المنطقة نتيجة عدم التوصل لحل مقبول أو معقول فان استمرار قوة الحركة الصهيونية بصيغتها الحالية لا توفر أية احتمالات تحسن «بوسائل أخرى» مع بقاء صيغة دولة اسرائيل الحالية وطامعها الذاتية».

فالصهيونية مصممة على فرض حل على نمط خلق «**بانتوستانات» فلسطينية وحتى عربية** ،وهو نموذج سقط تماما في جنوب افريقيا لاشتداد حالة «الوحدة الوطنية» في مواجهته دعما لحل التحرر الشامل. كما أنه نموذج غير ممكن القبول من قبل الشعوب العربية مهما تنازلت النظم أمامه . وليس ذلك لاعتبارات تاريخية فقط ولكن لأن **سياسات الصهيونية في الاحتفاظ «بقانون العودة» لاستجلاب خمسة ملايين أخرى أو أكثر للاقليم تهدد بانفجارات سببها التضخم السكاني الذي لم تتحمله اسرائيل نفسها في حالة غزه من قبل.** وتقدر أوروبا مخاطر مثل هذه الانفجارات السكانية الآن أكثر من غيرها كعنصر أساسي مؤثر في سياسات العالم الثالث نحوها (مؤتمر القاهرة الدولي حول السكان- مؤتمر كوبنهاجن حول القضايا الاجتماعية) . ولا يمكن للحديث العصري هنا عن المشكلة السكانية أن يتجاهل «التاريخي» بالنسبة لعودة «اللاجئين الفلسطينيين».

أما عن تصاعد الطرح الاسرائيلي للمسألة الصهيونية كقومية متجددة، مرتبطة باسرائيل كبرى للشرق الأوسط واستنفارها للنزعة القومية الشوفينية مثل النازية، وقيامها بالمراقبة الدائمة للمجتمع الأوروبي بحجة مقاومة النزعات المعادية للسامية ، (حالة جارودي-حالة البترك السويسرية) ،فان ذلك يشكل استفزازا وعبئا سياسيا وأمنيا على النظم الأوروبية ،وهو أمر جدير باستفادة العرب والفلسطينيين منه بسحب الابسطة من تحت اقدام الحركة الصهيونية على ساحة واسعة من العالم،خاصة وأن هذا التوسع الاسرائيلي مرتبط بمسألة «الشرق أوسطية» التي لا تلقى ترحيبا كبيرا هنا وهنالك. وفي الاقليم نفسه- عربيا- تتفاعل صراعات اجتماعية محلية لا تبقى عليه بشكل مطلق كسادة خام في يد المصالح الأمريكية على نحو ما بدا بعد حرب الخليج ١٩٩١ . فلابد ان البعض منتبه لتناقص «رخاء» البترول أو الهجرة العمالية ، أو تطور الطبقة الوسطى الخليجية أو التطور الخاص بالجيوش الوطنية. وكلها اعتبارات ذات تأثيرات اقليمية وليست مجرد داخلية.

ثالثا: والآن إلى الظرف المحلي

* **بالنسبة للاسرائيليين** : ثمة فرضان في التعامل مع«الكيان الاسرائيلي» ،فاما أنه مجتمع موحد فوق الهوية الصهيونية، يدفع هيمنته في المنطقة بلا مراجعة ، فيما ستقابله «حالة عربية» مقاتلة بالضرورة دائمة التصعيد بدورها لأشكال من الكفاح المسلح والعنف العشوائي أو المنظم، لا تقبل المساومات أمام هذه القوة الغاشمة، وسيحدث ذلك سياسيا أو اجتماعيا أو شعبيا أو دينيا ، أبيا أو لاحقا، وهو ما يحاول الكثيرون تجنبه .والفرض الثاني، ذو الطبيعة الجدلية، ان اسرائيل مجتمع يتعرض للتناقضات المتزايدة يبرز فيه تيارات الاعتدال واليسار الديمقراطي أمام تعنت تيار اليمين ، لكن هذا التيار لا يفترض تلقائيا استمرار التناقضات إلى مداها حتى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية لليهود والفلسطينيين على السواء. لا يفترض ذلك بالمرة وإنما يطالب أصحاب هذا التحليل **أن نتحرك نحن العرب لترحيل بعض التناقضات إلى «المجتمع الاسرائيلي» بايديولوجيته** الراهنة **ودعم الحوار مع طرف أو آخر داخله من أجل «دولة فلسطينية» تقول كل المؤشرات السكانية** والعسكرية والأيديولوجية والأمنية الاسرائيلية إنها لن **تكون لو تحققت- أكثر من «بانتوستان» محاصر وبداخله المستوطنات الامنية الاسرائيلية**.فأي حوار يمكن أن يقوم تحت هذه المظلة ومن أجل هذا الهدف المحدود؟ واذا كان هذا «المجتمع الاسرائيلي» لم تهزه قوة «مبادرة كامب ديفيد» وما لحقها على مدى عشرين عاما ليعتدل في موقفه، فهل تغيره أوسلو واحد أو واثنين أو عشرة؟!.

ومعنى ذلك أن **على هذا الجانب الاسرائيلي الديمقراطي «اذا كان صادقا أو ذا مصداقية» ، أن يعلن التزامه داخل الكيان الاسرائيلي بالهدف العام للحركة الديمقراطية الجديدة ومن أجل فلسطين الديمقراطية بما يؤهله لحوار حقيقي مع القوى الديمقراطية على مستوى عالمي لمحاصرة الصهيونية.**

وليس هذا المثال بجديد أمام ما حدث في جنوب افريقيا لأكثر من نصف قرن، حين انحاز الشيوعيون البيض لموقف حزب المؤتمر الوطني الافريقي ضد النظام العنصري، وخرجوا على «النظام» .وتم حل حزبهم من قبل النظام في ظل قانون «التخريب» عام ١٩٥٠ في نفس توقيت تحريم حزب المؤتمر .مثل هذا الموقف هو الذي رشح لتحالف «المؤتمر» والحزب في ظل مقاطعة كاملة لنظام الابارتيد حتى سقوط «النظام» العنصري عام ١٩٩٣.

إن هذا الموقف ليس مستحيلا إلا بقدر عدم تنازل الاسرائيليين الفعلي عن النزعة الصهيونية والاستيطانية وقد ردده العرب بتردد منذ الستينات ، دون قدرة على دفعه دوليا واقليميا بسبب عوامل ضعف حركة التحرر الفلسطينية نفسها أيضا.والموقف المطلوب ليس موقفا مجانيا لصالح «الديمقراطيين» العرب، بل سيقابله نضال من قبل هؤلاء الديمقراطيين **لتنقية المفهوم العربي من «العرقية» والقومية الشوفينية حول فلسطين** ،وهو نضال ليس بسيطا بدوره، لأنه سيتطلب احتكاكا بمفهوم فلسطين عربية أو اسلامية خالصة، وهو عصري بالضرورة من منظور الواقع الفلسطيني الذي أصبح التوازن السكاني النسبي فيه بين العرب واليهود عاملا قائما بالفعل أمام ثنائية الأغلبية / الاقلية المطلقة مما يهدئ من روع الكثيرين تجاه الاقلية اليهودية أو العربية المضطهدتين .وفي ظل واقع عربي ملتزم بمعالجة أوضاع «الدولة الديمقراطية العلمانية» في السودان والجزائر والعراق ، فان الترتيبات الاقليمية ستنحو نحوا آخر. خلافا للمشروع الصهيوني للشرق أوسطية الذي ترفضه شعوب هذه المنطقة وأصوات عالمية متنوعة. انه بدون هذا الحل سوف تبقى قضية الأمن في المنطقة معلقة بين جماعة يهودية بايديولوجيا التوسع والأمن النووي وبين المجتمعات العربية غير الآمنة والمضطرة لمواجهة هذه القوة المعادية بعنف عفوي أو منظم أو بالعمل المسلح.

بالنسبة للفلسطينيين : لقد جربوا كل الطروحات ، التحرير الشامل- السلطة على الأرض المحررة، الدولة الفلسطينية ثم الحكم الذاتي. ولم يحقق كل ذلك الاستقرار على خط المستقبل، ولا يبدو ذلك في المستقبل المنظور، بسبب تزايد التصميم «الاسرائيلي» على نمط الاستعمار الاستيطاني رغم كل المبادرات التنازلية من قبل النظم المجاورة، ورغم محدودية التصميم الفلسطيني على مواجهة الاستعمار الاستيطاني بالكفاح المسلح، وحتى استنفاد كل فرص التفاوض غير المتكافئ.وتبدو **عملية المقاومة على النحو الذي بلغته التجربة في جنوب افريقيا ، بالنسبة للاوساط العربية مستبعدة بشكل يخل بكل منطق براجماتي أو ثوري.** وأظن أن ذلك بسبب توقف الخيال العربي أو حصاره في جو **العولمة** المسيطر الذي بات **يطيح بكل**

الاعتبارات المحلية، شعبية وديمقراطية ،لصالح الاقليمي والدولي. ان الموقف الفلسطيني والعربي يعتبر الآن عند اختيار الصفر مرة أخرى بالنسبة لقضيته ولا يجب ان يتوقف خياله عند الاستسلام لاعتبارات محلية آنية.

ويحض هذه الاعتبارات المحلية يشل الخيال بالفعل ،فالحركة الفلسطينية تواجه نظما عربية غير قادرة أو راغبة في أى دعم للحد الادنى لنضال فلسطيني صحيح، حيث عروبة القضية تتطلب الالتزامات بالضرورة. بل الواقع أن معظم النظم العربية لا تمارس إلا الضغط من أجل التنازلات **والامكانيات العربية في ظل هذا الموقف، من بترول ،وممرات ومقاطعة اقتصادية واتفاقيات تسليح وتجارة تفقد مصداقيتها وتفلت من أيدى الحركة الفلسطينية بسبب مساوماتها السابقة مع النظم ذات الثقل في هذه المجالات.**

والحركات العربية الديمقراطية أو الشعبوية وأطراف يسارية تنفصل عن الفضاء الفلسطيني إلى عوالم ورؤى أخرى تلحقها بأجيات جديدة من الاسلاسية للعولمة. وفي هذا الجو أيضا نان **القيادة الفلسطينية «المتنفذة» أصبحت تشكل جزءا من مؤسسات الحكم النظامية العربية وليست من قوة الثورة العربية الوطنية الديمقراطية كما بقيت منظمات جنوب افريقيا.**

انني اشعر بضرورة تقديم هذه التجربة الملحة في جنوب افريقيا، والتي جعلت **نظاما عنصريا استيطانيا شديد الاستبداد والمهانة للانسان، وشديد التسلح والبوليسية، وغني بموارده الطبيعية الخاصة يسلم القيادة للمؤتمر الوطني الافريقي ويصبح «ديكليرك» رئيس النظام العنصري ووزير داخليته السابق نائبا ثانيا لمانديلا ثم «زعيما للمعارضة»** .ومع أنه يجب أن تفرد لبعض تفاصيل هذه التجربة دراسة خاصة ، فان هذا المقال يمكن أن يتسع لبعض الخلاصات السريعة، التي أشعر أنها ستكون ذات رد فعل خاص لدى الوطنيين والديمقراطيين العرب.

١- عدم تنظيم النضال على أساس «تحقيق السلطة الوطنية على الأرض المحررة» وذلك اعتبارا لفهم طبيعة النظام الاستيطاني الخاصة في جنوب افريقيا خلافا لوضع «المستعمرات» مثل أنجولا وموزمبيق ،وهنا يقترب التحليل من النموذج الفلسطيني أيضا.

٢- الالتفاف على نظام البانتوستانات وعزل القوى الرجعية فيها والتي تطالب بالاستسلام.

٣- **اقلاق المجتمع الاستيطاني العنصري «بالعنف المسلح»** بل ورفع **حزب المؤتمر شعار «التخريب» الثوري للمصالح الاستعمارية مقابل التخريب الرادع**،ولم يزد كثيرا تعبير الكفاح المسلح الشامل الا رمزيا وقد ارتبط بذلك اقلاق المصالح الرأسمالية العالمية في هذا البلد الشاسع الغني بالثروات الاستراتيجية.

٤- كسب مواقع حاسمة داخل المجتمع الأبيض عن طريق دفع قوى **اليسار والحركة الشيوعية فيه لرفض شكل الدولة ومضمونها منحازة للحل الافريقي ،ومتعرضة للحل والعزلة ثم الهجرة للخارج ليقود «جوسولونو» الشيوعي الأبيض وزوجته مكتب العمل المسلح في آخر فترة من فترات النضال من أرض موزمبيق.**

٥- كسب دعم الحركة العمالية الافريقية ونقاباتها بعد تردد طويل مما جعل اتحاد المناجم أداة سند للمصالح الرأسمالية.

٦- **تعبئة دور الحركات الاجتماعية والأهلية للمرأة والشباب والطلاب**، بما جعل تنظيماتهم المتمائة تشكل المؤتمر الشعبي التأسيسي للجبهة الديمقراطية المتحدة أوائل الثمانينات وتكسب الكنيسة الافريقية والتيارات الدينية ،وتدعم بقاء حزب المؤتمر والشيوعي ، القادة السياسيين للجبهة.

٧- **التصميم على استمرار العنف المسلح ،سواء عند التفاوض لفك سراح مانديلا وحتى أثناء مفاوضات ترتيبات الانتقال للدولة الديمقراطية** (صيغة كوديسا) .. وذلك رغم استغاثات ديكليرك لدى الرعاة الغربيين».

٨- **تعبئة واسعة مسلحة بالأفكار وقوى المجتمع المدني في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا** وفرت بيئة تحرك للحركة السياسية القائدة (المؤتمر الوطني الافريقي) كما وفرت بيئة للتمسك بمقاطعة النظام العنصري اقتصاديا حتى لحظة الانتقال للدولة الديمقراطية.

لقد استطاعت القوى الوطنية الديمقراطية في جنوب افريقيا -بثورية حقيقية - أن تحافظ على **وصف النظام العنصري «بالنظام الاستعماري الاستيطاني»** الذي لا يمكن التحرر منه إلا بالعنف رغم أن كثيرا من وثائقها احتفظت بسمة استعمار ذي طابع خاص حتى تتيح هامشا للتفاوض من أجل الدولة الديمقراطية . وبهذه التعبئة الفكرية الصحيحة تجاه النظام العنصري ، قامت التحالفات داخله وتشابكت حركة الديمقراطيين من داخل النظام في اتجاه تصفية عنصريته دون شوشرة الحوارات الصورية.

فما الذي تستطيع القوى الديمقراطية في الوطن العربي أن تفعله؟.

إنها تحتاج أولا لوضوح فكري وثقة في المستقبل ،وتذكر أن موجات التغيير في عالمنا تحتاج لجهد وتصميم، لأنها تحدث بالفعل ولصالح التقدم الانساني في النهاية وتحتاج انطلاقا من ذلك إلى اطلاق موجة هجوم فكري وسياسي في مواقع تبدأ بتجمعاتنا الاجتماعية ومنظماتنا الثقافية والأهلية. وليس حشد صنعاء حول مواجهة التطبيع (ديسمبر ١٩٩٦) وعمان حول التنظيم العربي الحزبي (ديسمبر ١٩٩٦) ببعيدين ويمكن بمثلهما محاصرة الدوائر الفلسطينية والعربية المتراجعة .. والبحث الحقيقي في مضمون التحالفات الجذرية على المستوى العربي ليمكن طرح أفكار متماسكة ومنطقية وديمقراطية على المستوى العالمي لمحاصرة الكيان الصهيوني.

ويقدم سلوك الكيان الصهيوني مادة لطرحه للمساءلة في عدد من المؤسسات الدولية وتجمعات المجتمع المدني والدوائر الفكرية والديمقراطية الدولية. **ولا ننسى ان لجنة تصفية الاستعمار ما زالت قائمة في الامم المتحدة، وان حركة التضامن الافريقي الاسيوي ما زالت متمركزة في القاهرة ،وحركة الجامعة الافريقية يعاد احياؤها في أوغندا وشرقي وجنوبي افريقيا.**

ان كثيرا من التنظيمات العربية ، سياسية وثقافية واجتماعية تنقد شرعية وجودها حاليا، ما لم تنتبه لأن ما نطرحه هو جدول عملها الأساسي بدلا من التباكي أو النزول بجدولها من مستوى الاستراتيجيات إلى مهالك التكتيكات ،ناهيك عن بدء انشغال بعضها بمستوى الاحتفاليات أو الحوارات المشبوهة.

ولو صدق الديمقراطيون في الكيان الصهيوني، كطلاب سلام، لاعدوا حركتهم ضد الصهيونية وضد الهجرة اليهودية، وخرجوا إلى المحافل الدولية ملاقين العرب في الدعوة من أجل إقامة فلسطين ديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية ،وهنا يتحقق سلام شامل وعادل للجميع.

أرشيف الثقافة

ثمة أشخاص ما إن تتعامل معهم، أو تتابع مسيرتهم حتى تتذكر قول الشاعر العربي:

أرى العنقاء تكبر أن تصادا
فعاند ما استطعت له عنادا

وحسين عبد ربه من هؤلاء يعاند الدهر، ويعاند حتى نفسه. ورث العناد عن أبيه الذي عاند الجميع، لكنه استطاع أن يطوع عناده ليجعله ايجابيا، لصالح الوطن والشعب والمعتقد.

الاسم: حسين مصطفى كامل عبد ربه
المهنة: محام، متفرغ سياسي، فنان يعاند فنه
تاريخ الميلاد: ٢٥- ٩- ١٩٣٢
محل الميلاد: ميت سلسيل. دقهلية.



حسين عبد ربه
فعاند..
ما استطعت له عنادا

د. رفعت السعيد

.. من أسرة من أعيان القرية. الجد **القومندان «مصطفى بدوى عبد ربه»** كان جنديا فى حرس **الخديوى اسماعيل**. اشتهر بين حراس الخديوى بقدرته الفائقة على التصويب فى اطلاق النار-(حتى عندما تقدمت به السن وكل البصر كان يصوب على الصوت فيصيب باتقان شديد). لكن شهرته الأكثر شهرة أتت عندما اكتشف مؤامرة لقتل **الخديوى إسماعيل** بالسم. أمر الخديوى بترقيته، وصار واحداً من المقربين إليه، وأقطعه ١٩٠ فدانا من أجود أراضى قريتى **ميت سلسيل والرياض**. وعندما نفى **الخديوى اسماعيل** اختاره ليسافر معه ضمن مجموعة الحرس المحدودة التى رافقته إلى الاستانة.

عاد القومندان بعد فترة ليواجه بالثورة العرابية. التعليمات صدرت إليه باغراق المراكب التى تصعد النيل إلى القاهرة حاملة الامدادات والمؤن التى تبرع بها المصريون لدعم جيش العرابيين. لعب مع الخديوى توفيق لعبة متقنة، يترك عديداً من المراكب ويحتجز واحداً.. وعندما أحيل إلى المعاش عاد إلى ميت سلسيل ليناديه الجميع «**مصطفى بك**» وليبنى بيتاً على نموذج بيت **الخديوى اسماعيل** فى الاستانة أسماه الفلاحون «**السراى**».

مات الجد عام ١٩٣٧ عن سبعة وتسعين عاما تاركا ١٧ ابنا وابنه.

الأب عمل صرافا.. ثم استقال ليصبح شيخ البلد. وعلى اثر حادث قطار استقال ليتفرغ لادارة أرضه وأرض والده.

«**وحسين**» واحد ضمن أبناء عديدين تلعب بهم ريح الاب العنيد الذى يفرض رأيه على الجميع. وريح أبناء الذوات الذين تتنازعهم القرية (حيث الأرض والجاد) وبين المدينة(حيث الرقى والاستمتاع والتعليم المتميز).. وهكذا ينتقل«**حسين**» بين المنصورة وميت سلسيل فى طفولة مندهشة.. **وينتقل بين حضانة مدرسة الفرنسيسكان حيث أبناء الارستقراطية فى المنصورة. وبين كتاب الشيخ محمد فى**



ندوة عن دور المسرح في تنمية الوعي حسين مع المرحوم د. عبد المنعم القويسني والمخرج عبدالغفار عوده

ميت سلسيل حيث أبناء الفلاحين الفقراء.

الاب العنيد يمنع البنات من التعليم ويركب الابناء أرجوحة عناده، تارة إلى المنصورة وتارة أخرى إلى ميت سلسيل وعلى الجميع أن يخضع لعناده.

الاب يدفعه إلى المدرسة الالزامي، ثم مدرسة ابتدائية في المنزلة، ثم يقرر بعناد ان يكتفي بهذا القدر من التعليم، وعلى الولد حسين (١١ سنة) ان يعاونه في إدارة الارض (٢٦ فدانا)، احتجاجات الأم.. وصراخ الولد لم تحركا شعرة في عناد الأب، وبعد وساطات ومفاوضات متعبة وافق الاب بشرط غريب: أن يبدأ «حسين» من السنة الأولى الابتدائية رغم انه كان مؤهلا لأن ينقل إلى السنة الثالثة.

وانتقل حسين إلى مدرسة طلخا الابتدائية، واعتاد كل يوم أن يعبر النيل من المنصورة إلى طلخا.

لكن حسين كان قد تعلق بالقرية، وكان قد كرس نفسه زعيما لأولادها. فما أن ينطق «وليه» معلقا في رقبته صفيحة فارغة يدق عليها دقات معروفة بناء على أمر من الزعيم حتى يتجمع عشرات الأولاد في مكان معلوم، يصطفون كفريق الكشافة.. يستمعون إلى تعليمات «الزعيم» ويبدأ اللعب (فريق كرة قدم، أو الذهاب للصيد في بحيرة المنزلة، أو حتى مساعدة أحد الفلاحين في حقله)..

عاش في المنصورة لكن قلبه ظل معلقا بالقرية.

.. البلدة التي تكره الانجليز كراهية ممتدة منذ ان اختطف الاحتلال رجال القرية وأرسلهم فيما أسمي «السلطة» ليحاربوا في فلسطين.. ذهبوا ولم يعد منهم أحد.

شخصان في هذه القرية.. تظل ذاكرته متعلقة بهما..

حماده المصري الذي أسمي نفسه المهدي المنتظر.. كان درويشا من نوع خاص، يرتدي شورتا وقميصاً كاكيا ويرصع صدره بقطع من زجاج ملون معلنا أنه المهدي المنتظر.. ومعلنا تأييده لبتلر رافعا يده «هايل هتلر».

والسطورة أخرى عم «**محمود بكر**» واحد من ساقتهم «السلطة» إلى فلسطين ليحفروا الخنادق. هرب إلى سوريا، وانضم إلى حركة **ابراهيم هنانو** الكبير. أسرته القوات الفرنسية، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في جزيرة الشيطان بالبحر الكاريبي. لكنه يهرب مرة أخرى ليعيش في جزر المارتنيك محتميا بالجالية العربية هناك. في المارتنيك بقي حتى تفجرت حرب فلسطين. وراوده الحنين إلى القتال مرة أخرى. عاد إلى مصر ليحارب. لم يهتم به أحد. عاد في ١٩٤٩ إلى ميت سلسيل لتستقبله كبطل، وليبهر «حسين» بحكايات لا تنتهي عن مقاومة الاستعمار.. ورفض الظلم.. ومغامرات مبهرة في جزيرة الشيطان وجزر المارتنيك.

* ضد الاحتلال

كان الفتى يعبر شارع البحر في المنصورة كل يوم في طريقه ليعبر النيل إلى طلخا حيث المدرسة. وكان يستفزه منظر الجنود الانجليز، ويستعيد مع رؤيته لهم ذكريات عم **محمود بكر**.. وتظل في عقله فكرة «ضرب الانجليز» كعادته جمع بعض الأولاد الذين ألهبت مشاعرهم قصص كثيرة عن تنظيم سري شكله بعض طلاب المنصورة وأسموه «**الهبوب**» كانوا يتربصون بجنود الاحتلال ليلا ليضربوهم .. وفعلوا هم أيضا ذلك. راقبوا منازل يتردد عليها الانجليز، تجهزوا بكميات كبيرة من الطوب وأمطروهم بها كل ليلة. لكن ذلك لم يشف غليله.

. هو الآن (٤٧-١٩٤٨) طالب في المدرسة المهيبة «المنصورة الثانوية» أنهى عامه الدراسي الأول وسط مظاهرات صاخبة دفاعاً عن فلسطين وفيما الاجازة الصيفية تقترب اختمرت في ذهنه فكرة واحدة مبهمة «**أن يسافر إلى فلسطين ليحارب مع المتطوعين هناك**». و«عاند ما استطعت له عنادا». ثمانية جنيهات ونصف أدخرها . وجلابيه ونوطه لفهما في ورقة جرنال، وسافر إلى الزقازيق دون أن يبلغ أحداً. دله الأهالي على معلج قديم يتدرب فيه المتطوعون . قائد المعسكر رفض قبول هذا الفتى ابن الخامسة عشرة الذى تفوح منه رائحة ابن ذوات. قال له: اذهب إلى الاسماعيلية . هناك قالوا له اذهب إلى السويس ، ذهب فلم يجد شيئا. انتهت الجولة . ولكن هل يعود «الفتى» المعاند؟ هل يقلل من عناده؟ من السويس سافر إلى القاهرة ، قالوا اذهب إلى جماعة الشبان المسلمين. هناك لم يهتم به أحد . لكن الفتى استشعر جرحا لكبريائه . فكيف يعود هكذا إلى بيت الاسرة. ومضى في طريق العناد . دفع كل ما تبقى ١٢٥ قرشا لكتب ريجيستر كي يسجله ضمن طابور المنتظرين للعمل في السينما. ثم باع الجاكت بخمسين قرشا. ونام في جامع السيده ليتردد كل يوم بحثا عن أحد الاختيارين: التطوع للحرب في فلسطين أو العمل في السينما. جاع وتشرد نفذت الخمسون قرشا. تلقف ارغفة الفول النابت أمام باب السيدة.. ويظل عناده كما هو .. لن يعود للبيت هكذا مهزوما.

داهمته حمى .. لم يفتقده الا الاقارب . شاهده شاب من البلد متسكعا أمام باب السيده

. أبلغ الاسرة أنوا لبجدوه في الرمق الأخير وعادوا به إلى المنصورة.

«الفتى مخرجا»

عندما كان في الثالثة الابتدائية لعب دوراً في مسرحية المأمون. حلم المسرح ظل يؤرقه حتى قرر أن يكون فرقة مسرحية في القرية.. كان عام ١٩٥١ يدق أبواب قلبه. الفدائيون في القنال يحاربون الانجليز. جند شغبه في عمل مسرحي أعده من مجموعة قصصية **لعبد الرحمن الخميسي «أرض المعركة»** أسمى المسرحية نداء الدم .. لكن القرية التي احتشدت جميعا لتتابع المسرحية فوجئت بحريق يندلع خلف الستائر (كان المقصود إعداد نار تعطي انطباعا ديكوريا) ويطلقه رصاص حقيقية تنطلق من أحد بنادق الممثلين. ونشلت المسرحية وتعرض لتأنيب القرية كلها.. ولكن العنيد يبقى عنيداً.

وما دام النضال ضد الانجليز لم يتم عبر المسرح، فليكن بالتضاد المباشر. وفي يناير ١٩٥٢ جمع ثلاثة من الاصدقاء وقرروا السفر إلى القنال لقتال الانجليز. هذه المرة استعد جيداً حقائب تمتلئ بالملابس ونقود كافية. سافروا إلى الزقازيق.. ثم إلى القرين ولم يقبلهم أحد. هنا-لا مجال لتدريب أحد. الناس تأتي جاهزة لتحارب فوراً. مرة أخرى نصحوهم بالسفر للقاهرة إلى جمعية الشبان المسلمين. سافروا قابلهم «**محمد الليثي**» مدير الدار(**حين سمع بهذا الاسم مقرونا بحادث اغتيال حسن البنا**) أسكت هواجسه. فأمامه هدف وحيد. التدريب ليعود فيحارب الانجليز.

سألهم **الليثي** بشكل مباغت «ما دمتم متحمسين هكذا فلم لا تقومون بعمل أفضل؟ -ما هو؟ ..» ان تغتالوا الملك» رفضوا ومرة أخرى : «وعاند ما استطعت له عنادا» . داروا دورة كاملة انتهت بهم إلى معسكر تدريب في جامعة القاهرة. تبدى الأمر وكأن المعركة التي يحلم بها ضد الانجليز قريبة. أحدهم اقترح أن يزوروا طلبه من بلدياتهم . هناك **أغلقوا** عليهم الباب ،والده لف الدنيا عليه.. سافر إلى أبو حماد ليفتش عليه في معسكرات الفدائيين ، وقع فكسرت رجله ومع ذلك فهو يواصل البحث في القاهرة . وظل الباب مغلقاً حتى حضر الأب ليتسلم الابن.. وتفشل محاولته لمحاربة الاحتلال للمرة الثانية.

في الطريق أكد له أبوه أن قريبهم **بكباشي مهندس أنيس الطوبجي** (وكان صديقا **ليوسف رشاد**) أبلغه أن الملك قرر إنهاء هذه الحركة، وأن حكومة **النحاس** ستقال وتعلن الاحكام العرفية . ويقبض على الفدائيين . لم يصدق ، ولعله كان يدبر خطة أخرى للسفر إلى القنال . يومان فقط.. واحترقت القاهرة ، وتحققت نبوءة الاب.

ثم إلى كلية الحقوق (جامعة عين شمس) ٥٣-١٩٥٤. الآن يطرق الحديد الحديد. عناده يطارد عناد ابيه اختلفا حول موضوع متعلق بأخيه . الاب عائد عناد من اعتاد أن يرضخ له الجميع . لكن ها هو عنيد آخر . تصادما . أبلغه حسين برأيه النهائي. أنا معي شهادة واقدر اعيش منها. وتوظف في ادارة التجنيد .اعتبرها الأب اهانة «الناس تقول ايه»**مصطفى عبد ربه** مقدرش يصرف على ابنه! اشترط لأي صلح بينهما أن يستقيل من وظيفته. وعاند الفتى. عندما مات الاب اعتبر ان دينه لأبيه هو أن يستقيل من الوظيفة .واستقال.

ومرة أخرى..

واذ يأتي العدوان الثلاثي تكون ميت سلسيل جاهزة لندائه.. تطوع العشرات .أقاموا معسكرا ، قام عم **محمود بكر** بتدريبهم ، هو ألقى عليهم محاضرات عن تاريخ المقاومة الشعبية المصرية . لكن احداً لم يهتم بهم. هو يريد القتال الفعلي. سافر إلى القاهرة تدرب في معسكر كلية طب عين شمس. ولم يتيحوا له فرصة السفر.

وفي عام ٥٧-١٩٥٨ كان في السنة الثالثة . عمه يوسف (كان واحداً من قادة الطليعة الوفدية) قابله بشخص اثر فيه كثيرا فيما بعد «**أحمد الرفاعي**»لمح احمد في عينيه وكلماته حالة التمرد العنيد . قال له: أبقى تعالى زورني» وكان**سمير عبد الباقي** يتردد أيضا على دار «الفكر » ليلتقي **بفؤاد حداد وصلاح جاهين** .. وتلاقت الامواج .. وارسل لهم عم أحمد رفيقا من الحزب ليناقشهما. لم يكونا بحاجة إلى نقاش .. أصبحا شيوعيين بسهولة ويسر. وفي الاجازة الصيفية عاد إلى البلد ليتصل **بالشيخ عبد السلام الخشان** ومجموعة **ميت الحلوج** .وفي هذه الاجازة خاض هو **وسمير عبد الباقي** أهم معركة كرست دوره القيادي في ميت سلسيل

حسين مع مجموعة من المشاركين في استوديو الدراما سنة ١٩٧٢





حسين في أحد اجتماعات حزب التجمع

.. معركة انتزاع الجمعية التعاونية من أيدي بعض الفاسدين وفرض انتخابات جديدة، ومجلس ادارة جديد. وأصبح واحداً من قادة القرية.

الآن هو **المسئول التنظيمي لمجموعة الحزب** بجامعة عين شمس (المسئول السياسي لمجموعة الطلاب الحزبيين **عادل حسين**..) وقبلما كان **العمل** مطلقاً. انقضت حملة الاعتقالات الباغتة في أول يناير ١٩٥٩.

.. بعدها بأربعة عشر يوما ليقبض عليه في الطريق هو و**عادل حسين**.

وتبدأ محنة السجن.. وتترح بجسده في سلخ أبو زعبل الذي مارست فيه الناصرية أبشع صور التعذيب ومن أبو زعبل إلى الواحات. حتى أبريل ١٩٦٤ ثم إلى بيت طنبيل من جديد. ثم يعمل في **مجلة المنصورة**. كنا ثلاثة **حسين ومحمد صبحي** وأنا حاولنا أن نغير من وجه الجريدة وان نجعل منها شيئا جديراً بأن نعمل به. بعدها انغمس «**حسين**» في معركة ضارية

لكشف جرائم كبار الملاك الذين هربوا الالاف من الافدنة مستندين إلى نفوذ «اقطاعي» راسخ، وإلى تلاعبات قانونية دبرها لهم مسئول قضائي كبير. الشيخ **محمد الحفني حجازي**، **محمد أبو سويلم**.. وغيرهما: كتيبة تشتعل حماساً هو يكتب، **محمد صبحي** يرسم، و**عبد الله الزغبي** و**حسن عباس** يجمعان الوثائق ويرتبان اللقاءات، ويحشدان الفلاحين للكشف عن حقيقة المالك السري للأرض. صعق الاقطاعيون. استخدموا نفوذهم، وحاولوا قتله أكثر من مرة.

الغريب ان الاتحاد «الاشتراكي» (!!) والشرطة الناصرية(!!) وقفت مع الاقطاع. قبضت على الفلاحين الذين أضربوا عن الطعام لاثارة الانتباه، وأغلقت «مجلة المنصورة» وصدر قرار بفصل **حسن عباس** من الاتحاد الاشتراكي بأغرب تهمة «**اقطاعي شيوعي**». وكان على «**حسين**» ان يبحث عن عمل آخر. فعمل مديراً لمكتب

مراجعة الارز المعد للتصدير بالمنصورة.

* وأيضا مرة أخرى..

وتكون النكسة، **ويستقيل عبد الناصر**. هو و**حسن عباس** يحشدون مئات المواطنين في أتوبيسات تتجه من المنصورة إلى القاهرة لتمنع عبد الناصر من الاستقالة. قبل أن يصلوا كان عبد الناصر قد عاد. ذهبا إلى الصديق **عبد المنعم القصاص**. مرة أخرى يتوهج حلمه القديم المتجدد.. ان يحارب..

سافروا إلى الاسماعيلية.. في غابة الاسماعيلية التحقوا بمجموعة يقودها **العقيد كمال سالم**.. حشدوا له مئات من الاحتياطي. لا يعرفون شيئا. بدأوا معه في تنظيم الأمر. تدريب. توعية سياسية. ولكن تقارير الأمن تلاحقهما «سافر إلى الاسماعيلية لتشكيل تنظيم سري».. وانتهى الامر بالعودة دون حرب.

بعدها ترك المنصورة إلى الاسكندرية عمل مديراً **للمركز الثقافي السوفيتي** هناك حول المركز إلى مركز ثقافي مصري. فنانو الاسكندرية، رساموها، موسيقيوها، أدباؤها، مسرحيوها وجدوا متنفسا لهم.. وتحول المركز إلى خلية نحل.. «**معارض فنية دراسية**» «**صالون**» **كيف تسمع الموسيقى؟ استوديو الدراما اسبوع افلام ليوسف شاهين، صلاح أبو سيف، توفيق صالح افلام شباب الخريجين**».

وتنفست الاسكندرية فنا جميلا.

هو في هذه الاثناء يرفظ الفنان في أعماقه ينجز مسرحيته الرائعة «**حكاية ومقتل حسن العباسي**» وان كان يعاند حتى نفسه وحتى فنه، فكثير من أعماله يبقى بلا انجاز، يغضب من شئ، فيغضب على كل شئ «**رواية البحر الكبير**» يترك فصلها الأول المتلئ بالابداع دون استكمال. وأعمال أخرى لا تكتمل.. لأنه يعاندها.

اثنان في هذا العالم استطاعا ان يطوعا عناده العنيد:

المعتقد. الذي الزمه بما يجب أن يلتزم به من نضالية والتزام.. وزوجته التي كانت أما واختا وزوجة ويبقى عطاؤه المميز في التجمع نموذجا لكل ما كان، ولما يجب أن يكون. فمنذ اليوم الأول شارك في بناء التجمع وحتى الآن لم يزل يشارك.

لكنه يبقى دوما كما كان.. موزع القلب بين السياسي والفنان.. وان كان السياسي هو الفائز الأول: فأداء الواجب النضالي مقدم على كل رغبة أو طموح شخصي.

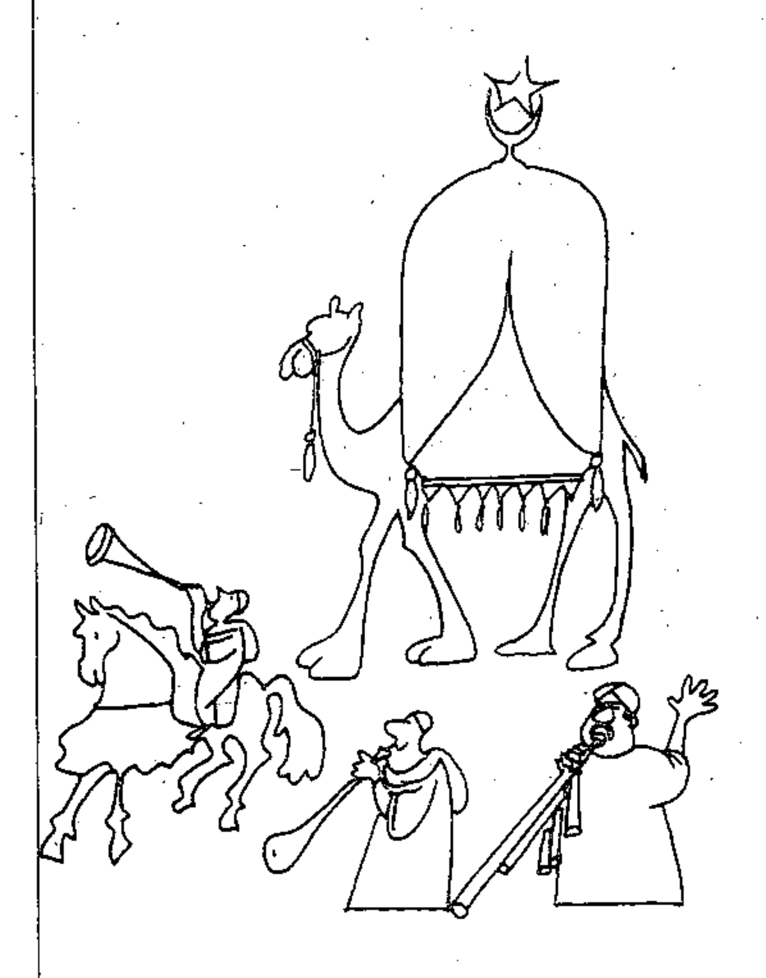
ورغم المرض الشديد ورغم كل ما جرى على ساحة الاشتراكية، ورغم الصعوبات يظل كما كان دوما «فعاند ما استطعت له عنادا».

ورغم كل الاحباطات يشرق واحد من أحلامه بالتحقق. فبعد عمل مضن، ونضال طويل، نترح سيت سلسيل نضاله ونضال جيله من اليساريين بانتخاب نائب يساري.. **محمد الضهيري**.

وتترح من جديد حكمته الدائمة «**فعاند ما استطعت له عناداً**».

د. سمير حنا صادق

الموسيقى.. والعلوم الطبيعى



رسم / رحيق السنين
موضوع الموسيقى

كما حدثنا **توماس كون**، فان مناهج العلم فى فروعه المختلفة تخضع لنظم متباينة وتتغير يوما بعد يوم.

فالموسيقى مثلاً تخضع لقواعد وقوانين معينة منها ما يتعلق **بالهارمونية Harmony**، **والبوليفونية Pol-yphony** واللحن المضاد **Counterpoint** **والمقامات**، والطابع المميز للعصور المختلفة والأشكال المتعددة.. الخ. ويتكون من هذه القواعد والقوانين علم الموسيقى Musicoiogy، وهو العلم الذى يدرس فى كافة معاهد تعليم الموسيقى الراقية ومنها طبعا الكونسرفاتوار فى أكاديمية الفنون المصرية، حيث يقوم بتدريس هذه المادة فريق من الاساتذة المتميزين...

ولكن للموسيقى أيضا، كغيرها من الفنون، العديد من العلاقات الوطيدة مع ما ما يطلق عليه إسم «العلوم الطبيعية» كالطبيعة والكيمياء، وعلم وظائف الأعضاء.. الخ.

سنحاول فى السطور المقبلة الاجابة عن بعض الأسئلة التى تتعلق بهذه العلاقات.

ما هو الصوت؟.

تتكون الأصوات جميعا، ومنها الالحان الموسيقية، من ذبذبات من الضغط والتخلخل تتردد وتنتقل فى الهواء بسرعة ٣٤٣ مترا فى الثانية وتنتقل أيضا خلال الغازات الأخرى والسوائل والمواد الصلبة، ولكنها لا تنتقل فى الفراغ. وتنتقل هذه الذبذبات من الهواء إلى طبلة الاذن التى تنقلها إلى مجموعة من الروابط العظمية إلى الجهاز العصبى إلى القشرة المخية التى «تفهم» ماهية هذه الأصوات.

وتختلف هذه الذبذبات فى ترددها، وتتراوح الذبذبات التى تستطيع الاذن تمييزها من ٢٠ **إلى** ٢٠٫٠٠٠ ذبذبة فى الثانية ويطلق على وحدة «ذبذبة فى الثانية» أسم **هرتز Hertz** وكلما زادت عدد الذبذبات كلما زادت «حدة» (وليست قوة) الصوت(أى كأن الصوت رفيعا) والعكس صحيح. فاذا زاد عدد الذبذبات عن ٢٠٫٠٠٠ هرتز فان الصوت يصبح غير مسموع للاذن البشرية، ولكنه مسموع لبعض الحيوانات كالكلاب وسباع البحر وتستعمل صفارات خاصة

باصدار هذه الاصوات فى تدريب هذه الحيوانات. كذلك اذا انخفض عدد الذبذبات عن ٢٠ هرتز فانه يصبح أيضا غير مسموع.

وإذا كان الصوت مجرد «ذبذبات» **فكيف يمكن للاذن أن تميز بين أصوات الآلات الموسيقية** المختلفة؟ **كيف تميز الاذن بين صوت** العود **وصوت الجيتار وصوت البيانو** اذا عزفت **هذه الالات نفس النغمة بنفس الذبذبة؟**.

عند العزف على وتر معين ينتج عن ذلك ذبذبات تحددها قوانين البندول، فمهما كانت قوة «الضرب» فإن عدد الذبذبات فى الثانية يرتبط بطول الوتر. ولكن الذبذبات التى تحدث فى الاوتار تتكون من خليط من «الانغام» ينتج النغم الرئيسى فيها عن اهتزاز الوتر بكامل طوله. ثم يضاف إلى هذا النغم نغم ثانوى ناتج عن اهتزاز الوتر بعد انقسامه إلى نصفين متساويين وانغام أخرى أضعف ناتجة عن انقسام الوتر إلى ثلاثة اجزاء متساوية ثم أربعة بل وأحيانا خمسة. فاذا كانت الذبذبة الرئيسية للوتر هى ٠٠٠ر٥ ذبذبة فى الثانية فانه تنتج معها ذبذبات أخرى أقل فى القوة هى ٠٠٠ر١٠، ٠٠٠ر١٥، ٠٠٠ر٢٠، ٠٠٠ر٢٥ ذبذبة فى الثانية. ومن هذا الخليط من الأنغام المختلفة تتكون أسس الهارمونى والمقامات المختلفة. وتحدث هذه الظاهرة بشكل أقل مع آلات النفخ المختلفة ومع غيرها من الآلات الموسيقية. وتستطيع الاذن المدربة التمييز بين الآلات المختلفة بخبرتها تلقائيا بنسبة خلطة هذه الأصوات الثانوية فى هذه الآلات. والاصوات الوحيدة النقية تماما من كافة الاهتزازات الثانوية فى هذه الآلات الالكترونية. وقد تمكن اليابانيون بدراسة «الخليط» المميز لكل آلة من انتاج اجهزة الكترونية تستطيع تقليد اصوات الآلات الموسيقية المختلفة.

ويبقى **السؤال المهم: لماذا يحب الانسان الموسيقى، وكيف «يفهمها»؟**.

كما هو الحال بالنسبة لغيرها من الفنون، فان الموسيقى تدخل فى مجالات علم الجمال وهى مناطق يصعب على العلوم الطبيعية التدخل فيها. ولكن هناك على كل حال بعض دراسات للعلوم الطبيعية فى هذا المجال ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجالين مختلفين:

أولا: الايقاع phythm

فى تجارب عن «الام البديلة» surogate mother اكتشف العلماء أن أهم ما يربط الطفل بأمه فى أغلب الحيوانات الرئيسية primates **هى دقات القلب**. فقد انتزعت صغار القردة من امهاتها ووضعت امامها فى اقفاصها بدائل عديدة للامهات: هيكل من الحديد مغطى بالشعر، هيكل به ثدى صناعى يفرز اللبن، هيكل مدفأ لدرجة حرارة الأم، هيكل به جهاز يصدر اصواتا كنبضات القلب. ولوحظ من هذه التجارب أن صغار القردة تهرع عند تعرضها للفزع من الخطر إلى الهيكل الأخير بلا استثناء. فالام بالنسبة للحيوانات الرئيسية هى نبضات وايقاع القلب. ولو سرنا فى هذا الطريق خطوة أخرى لاكتشفنا لماذا يثير الايقاع السريع اعصابنا فهو يذكرنا بسرعة ايقاع قلب الأم عند الخطر.

ثانيا: اللحن melody

عدوان جديد على الاقباط

الاستاذ فهمى هويدى اعتذارك مرفوض وهو تكرار لكتابتك أيام قتل فرج فوده ومحاولة قتل نجيب محفوظ لقد سئمنا السم المخلوط بالعسل.

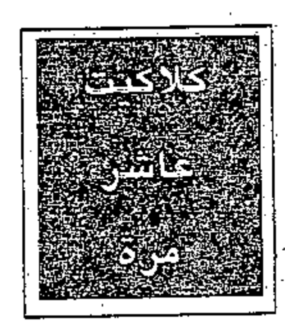
ارحمنا يرحمكم الله.

برر البيلوكيون (ايام انتشار السلوكية behaviourism) حب الحان معينة بالانعكاس الشرطى conditioned reflex فاللحن فى رأيهم يرتبط فى ذهن الانسان بمواقف معينة. ولكن يبدو أن الموضوع اعقد من ذلك بكثير.

وهناك بعض الدراسات العلمية الموثقة فيما يتعلق بعلاقة الالحان بعلوم الحياة: فنحن نعرف من دراسات اجراها **ليونارد برنشتين** Leonard Bernstein فى معامل **ناعوم تشومسكى** Noam chomsky عالم اللغويات، أن هناك الحانا موروثة المعنى. وليس هذا بعجيب فللعديد من الحيوانات والطيور الحان معينة لمعان معينة موروثة. وتمتلئ المحيطات بعديد من الالحان التى تصدرها الحيتان لتنتقل عبر آلاف من الكيلومترات لتنقل «معان» معينة. وصرخة البشر- كل البشر- التى تدل على المرح تختلف عن تلك حتى تدل على الفزع أو على الدهشة. والمثير فى أبحاث **برنشتين** أنه اكتشف من دراسات على أجناس البشر المختلفة، ومنهم من لم يحتك اطلاقا بغيره من الجنس البشرى، أن لأطفال البشر فى كافة أنحاء العالم الحان خاصة متشابهة يستعملونها فى السخرية ببعضهم البعض.

ونحن نعرف أيضا من تجارب اجريت على بعض الأدميين الذين اضطروا لامراض معينة لاجراء عملية جراحية تقطع الاتصال بين النصف الايسر من المخ (وبه مراكز الكلام والحركات الدقيقة فى أغلب البشر) عن النصف الايمن، أن النصف الأيسر يقوم «بمناقشة» اللحن الموسيقى وتحليله. أما النصف الايمن فانه يستمتع به فقط من النواحى الجمالية.

وهكذا- وبخطوات وطيدة- يتم تدريجيا ربط العلوم الانسانية بالعلوم الطبيعية حتى يتمكن الانسان من تفهم أعمق لطبيعته.



الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية

لماذا؟ ولمن؟ .. وكيف نصنع الأفلام؟

أحمد يوسف

ليس هناك من شك فى أن الجميع يشعر اليوم بعمق الازمة التى تعانى منها السينما المصرية صناعة وفناً. لكن الشك الحقيقى هو أن أكثر من يتكلمون عن هذه الأزمة. أو حتى هؤلاء الذين يعلنون استعدادهم للمساهمة فى حلها، يعرفون حقيقتها وأبعادها. فبين الحين والآخر تطالعك الأخبار حول انشاء هذه الشركة أو تلك. تنظر إليها معظم الآراء والأقلام فى وسائل الاعلام على أنها تمثل المخرج «الوحيد» من المأزق، باعتبار أن أصحاب الملايين قادرون لاقالة السينما المصرية من عثرتها، وكلما ازدادت أرقام الأموال المعلن عنها وتضخمت. على الأقل على صفحات الصحف، فإن التفاؤل يبدو وشيكاً ، لولا أن قليلاً من تأمل مثل هذه المحاولات لدخول «المنتجين» الجدد ساحة الانتاج خلال السنوات القليلة الماضية يشير إلى أنها كانت جميعها نوعاً من الأمنيات الطيبة، التى لا تخلو من قدر يسير أو كبير من السعى لتحقيق الأرباح الطائلة من هذه الصناعة المتعثرة، وهو السعى الذى كان يفضى دائما إلى نوع من خيبة الأمل ، فيعود هذا «المنتج» أو ذاك إلى تجارته الأولى، أو تبقى «الشركات» مجرد حبر على ورق ، حتى تنتهى بدورها إلى الذبول والأفول.

على العكس مما قد يظن البعض للوهلة الأولى أن فشل هذه التجارب يدعو إلى التشاؤم ، فالأهم هو أن يدعونا إلى أن ندرك **أن أزمة السينما المصرية ليست فى حقيقتها أزمة رؤوس الأموال ، وإنما هى أزمة فلسفة بالمعنى الأشمل للكلمة : فلسفة اقتصادية واجتماعية وسياسية**، تكاد تنسحب على كافة أمور حياتنا المادية والثقافية، إن شئت أن تصوغها فى سؤال محورى يتطلب الاجابة عليه فى مجال صناعة السينما المصرية، فهو : «لماذا، ولمن نصنع السينما؟»، وربما عندئذ فقط يمكننا أن نعرف «كيف نصنع السينما».

فإن ما يثير الأسف هو أن **كثيرين ممن دخلوا ساحة الانتاج السينمائى فى الفترة الأخيرة تعاملوا مع هذه الصناعة على أنها يمكن أن تدر عليهم الأرباح العاجلة الطائلة**، كتلك التى تتيحها لهم سياسة «الانفتاح الاقتصادى» بشكلها السائد ، خاصة فى مجال التجارة والوساطة (ناهيك عن دخول أصحاب الأموال هؤلاء إلى عالم أضواء النجوم والنجمات!) . أو قد ترى آخرين من أصحاب مصانع سلع الرفاهية والترف يتعاملون مع «الفيلم المصرى» بوصفه سلعة مضمونة التصدير- مثل السجاد والملابس الفاخرة -بشكل لا يخلو من منطق أصحاب

مكاتب تصدير واستيراد البضائع ، وإن كان الأهم أنه يعكس قدراً من الاحساس الوهمي بتضخم الذات- ولا نقول «الشوفيني»-الذي يجعلهم يتصورون أن «اللهجة المصرية» قادرة وحدها- كما يقولون -على الانتشار في أسواق العالم العربي، بل العالم كله من خلال الأعداد الهائلة للمغتربين العرب الذين لابد أنهم ينتظرون الأفلام التي تذكرهم بأوطانهم، وهما المنطق والاحساس اللذان ساعد على ترويجهما تلك الفترة القصيرة التي انتشر فيهااختراع «الفيديو» ،خاصة في دول الخليج العربي (وهي الفترة التي ساد فيها انتاج أفلام «المقاولات» بهدف تعبئة أكبر عدد من شرائط«الفيديو») .لكن **الواقع الراهن في ظل انفتاح الارسال التلفزيوني بالأقمار الصناعية يؤكد أن هذا المنطق لم يكن يعتمد على أساس صحيح، لا يضع في اعتباره المستقبل ، بل الأخطر أنه لا يضع حساباً للحاضر نفسه، عندما لا يحاول أن يقدم اجابة صحيحة عن السؤال: «لماذا ولمن نصنع السينما؟»**.

مأساة دور العرض

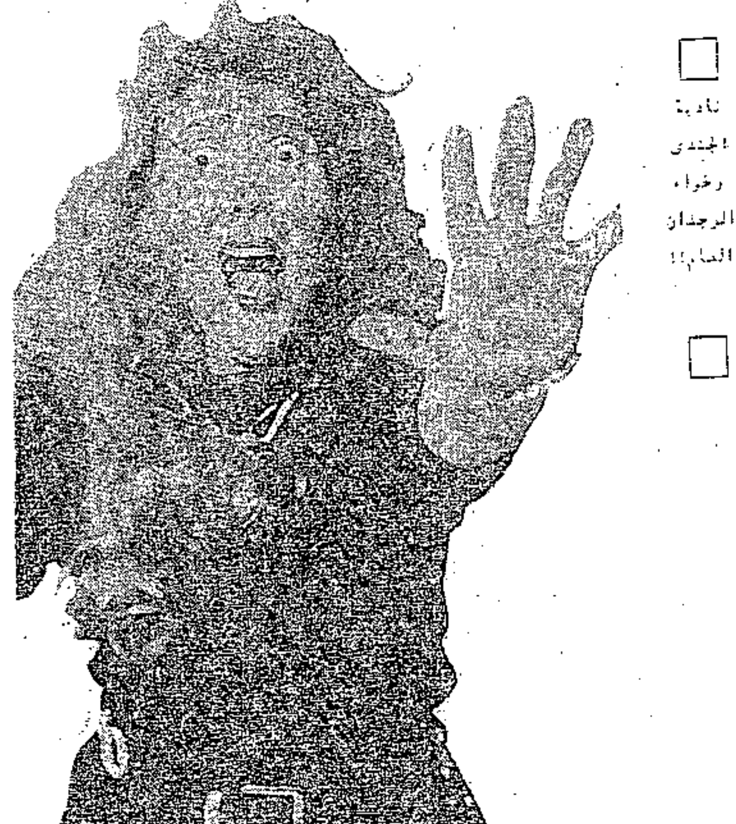
وأرجو ألا يتصور القارئ أنني أقلل من شأن الفيلم المصري ، ودوره الثقافي عميق الأثر. فعلى العكس فان اختزال أهميته إلى سيادة «اللهجة المصرية» هو نوع من سطحية الرؤية، لكن الحقيقة أن هذا الفيلم الذي كان وما يزال معروفاً باسم «الفيلم العربي» داخل مصر وخارجها على السواء هو «منتج ثقافي» تجتمع فيه عوامل متعددة من عالم الثقافة وسياقها الاجتماعي كله، وإذا كانت مصر هي التي تقوم بانتاج هذه الأفلام أو معظمها على الأقل، للعالم العربي كله ، فليس ذلك فقط لأن مصر عرفت صناعة السينما قبل شقيقاتها بسبب وجود عدد من الأجانب المقيمين بها اهتموا بالسينما- استهلاكاً وصناعة -منذ وقت مبكر، وإنما من منطلق المسئولية الكبرى التي تقع على عاتق هذا البلد بحكم ثقله الجغرافي والتاريخي والسياسي والثقافي، وهي المسئولية التي جعلت القاهرة - ومصر كلها -بوتقة تنصهر فيها التيارات الثقافية من مشرق العالم ومغربه، مما أفضى إلى أن تكون صيغة «الفيلم العربي» كما توصلت إليه صناعة السينما- في الثلاثينات والأربعينات على نحو خاص-هي السلعة الثقافية التي تفكر بجدية في المستهلك أو «**الزبون**» الذي تتوجه إليه.

وإذا كانت هذه الصيغة قد بدأت في أن يتضاءل تأثيرها يوماً بعد يوم ، دون أن تفقده تماماً. فذلك لأنها تخلت شيئا فشيئا عن هذا الزبون ، وبدأت في مغازلة مستهلك من نوع جديد، **زبون عارض عابر، يبحث عن التسلية وحدها** ، وكان يجدها ذات يوم في شرائط الفيديو، ويجدها اليوم في وسائل أخرى بعيدة عن صناعة السينما المصرية. في الوقت الذي كانت فيه هذه الصناعة قد تناست -ثم نسيت- أن تجربة التذوق والاستهلاك في عالم السينما تتم أولا ودائماً داخل قاعات العرض السينمائي ، للجمهور الحقيقي الذي يجب أن تخاطبه الأفلام.

وإننا حين نتحدث عن «التجربة السينمائية» في التذوق واستهلاك الأفلام- في الجانبين الثقافي والتجاري معاً- إنما نتحدث عن ظاهرة جماعية واجتماعية بالمعنى الكامل للكلمة، لا تتحقق إلا من خلال **دور العرض السينمائي**التي يذهب إليها



نيفين عبده نجمة جديدة من نجوم الأزمة



نادية الجندي وخواء الوجدان العام!!

الناس فرادى، ويجلسون فى الظلام ليتطلعوا رويداً رويداً إلى الشاشة ، أو تتسلل هى إليهم. فاذا بهم جميعاً وقد اجتمعوا بأحاسيسهم وعواطفهم وأفكارهم فى حالة بين الواقع والحلم. وتلك الحالة من التوحد الجماعى، والتى لا تتحقق إلا بقدر من الصعوبة فى عالم المسرح بسبب ادراك المشاهد للعبة المسرحية من جانب ، وبسبب صعوبة وجود عدد هائل من الفرق المسرحية التى تقدم عروضاً تجعل هذا الفن وسيلة اتصال جماهيرية واسعة الانتشار من جانب آخر. هذا التوحد - والذى هو جوهر فن السينما يتحقق بسهولة من خلال طبع نسخ من شرائط السليولويد ، يمكن استنساخها وتوزيعها على نطاق واسع، لكن هذا يتطلب أيضاً وجود عدد كاف من دور العرض.

وتلك هى الأزمة الحقيقية داخل صناعة السينما المصرية التى لا يدرى المرء كيف يمكن أن تغيب عن بال معظم المهتمين بأزمة هذه الصناعة (والتفسير الوحيد لغياب ذلك عن بالهم هو أنهم لا يعرفون لمن يصنعون الأفلام!) ، لقد تناقص عدد دور العرض السينمائى فى مصر من حوالى الأربعمائة خلال الخمسينيات، ليصبح حول المائة خلال التسعينات ، فى الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان- أو قل «الزبائن»-إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. فإن أحداً لم يتساءل عن «الدكاكين» التى يمكن أن يذهب إليها المستهلك ليشترى السلعة ، ناهيك عن أن الفيلم لا يصبح سلعة قابلة للاستهلاك إلا من خلال عملية العرض ذاتها!.

ولكى نقترب من فهم هذه الحقيقة وخطورتها. فإن أى حديث عن هيمنة **السينما الأمريكية على السوق العالمية** يتجاهل أو يجهل أن **هذه السينما تحقق جل ربحها من داخل الأسواق الأمريكية** ذاتها لا يعرف أهمية دور العرض فى الصناعة السينمائية ، والتى تملك منها الولايات المتحدة مئات الآلاف حتى فى المدن الصغيرة والقرى ومازال بفضلها عادة مشاهدة الأفلام سلوكاً جماعياً واجتماعياً معتاداً. لذلك يحصد **الفيلم الواحد** داخل أمريكا مئات الملايين من الدولارات ، يصبح بعدها العرض فى بلاد العالم الأخرى هدفاً ثقافياً وسياسياً محضاً، لا يسعى إلى إضافة بعض ملايين ضئيلة أخرى إلى أرباحه . وإن قدراً يسيراً من تأمل صناعات السينما الراسخة فى أى بلدان العالم التى ازدهرت فيها هذه الصناعة ، يؤكد لك أن هذا الازدهار قد بدأ مع انتشار دور العرض انتشاراً هائلاً، تزايد معه الطلب على إنتاج الافلام وتوزيعها.

السلعة، والزبون، والرسالة

وإذا كان هذا هو الجانب الاقتصادى من أهمية وجود عدد كاف من دور العرض ، فاننا نستطيع القول بقدر كبير من اليقين إن **تقلص عدد تلك الدور- بل اختفاءها تماماً من عشرات المدن المصرية الصغيرة -كان سبباً من الأسباب الجوهرية** ، وإن لم يكن **بالطبع سبباً وحيداً** ، **فى انتشار الأفكار السلفية المحافظة داخل قطاعات هائلة من الطبقات المتوسطة والفقيرة** ، التى كانت فى الماضى تذهب إلى دار السينما كأنها تمارس طقساً جماعياً محبباً، كما كانت ترى فى النجوم على الشاشة ، وطريقة حديثهم وملبسهم وعلاقاتهم ، أمراً طبيعياً يدعو إلى حب الحياة. لكن ما أبعد الليلة عن البارحة. فعندما اختفى هذا الدور الثقافى السحرى للسينما ، فى صياغة وصناعة وجدان الجماهير، تحول هذا الوجدان إلى ظلام دامس، وكهف مهجور، لا يصلح إلا لسكنى الوحوش والخفافيش.

وإن ما يؤلم حقاً هو أن تسمع من بعض أساطين صناعة السينما المصرية المعاصرة، ما يؤكد لك ابتعادهم الكامل عن جوهر الأزمة ،عندما تغيب عن اذهانهم أهمية انتشار الآلاف- بالمعنى الحرفى للكلمة-من دور العرض فى المدن الصغيرة والقرى، فهم يتحدثون عن انشاء عدد لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة من دور العرض الفاخرة داخل القاهرة . بينما يقبع زبونهم الحقيقى على مساحة شاسعة من الوطن، لا ينتظر إلا عرضاً سينمائياً يستمتع به فى دارعرض متواضعة ، ولقد كان هذا الزبون -وما يزال- هو القادر وحده على تمويل «الصناعة» ، مثلما كان الحال **حين كان الفيلم الواحد يظل يدور عبر المدن لشهور وسنوات** ، **ويظل يدر لمنتجه وموزعه دخلاً يجعله قادراً على الاستمرار فى صنع الافلام**.وبذلك وحده يمكن أن تنشأ صناعة سينما حقيقية ، بدلاً من تلك الطريقة المعاصرة فى انتاج الافلام المصرية ،والتى تجعل منها جميعاً- دون استثناء-أفلام مقاولات ، يطبع فيها المنتج عشرين نسخة من فيلمه، يوزعها على دور العرض فى القاهرة، ليحصد منها أرباحاً سريعة خلال أسابيع قليلة ،وليحقق مفهوم «اكسب وأجر» وللأسف فانك قد تقرأ أحياناً من



عادل امام .. هل ينجح نجم الشباك فى الخروج من الازمة

يحول أزمة السينما المصرية إلى نطاق الهزل، حين يؤكد لك أنه **ليست هناك أية أزمة ، ما دام هناك مليون متفرج قد رأى فيلما لعادل إمام أو نادية الجندى** . فإذا كان ذلك يحقق الربح للمنتج الفرد، فهل هو حقا ربح للصناعة التي ينبغي عليه أن تتوجه إلى اثني عشر مليوناً من المتفرجين في القاهرة، أو ستين مليوناً في أنحاء مصر كلها!! إن شئت الحقيقة فإن سينما **عادل إمام أو نادية الجندي** (ومن بعدها **نبيلة عبيد**) التي أصبحت تعرف بمظلة عدد كبير من الافلام القليلة التي تقدمها السينما المصرية كل عام، ليست إلا أحد التجليات-بل هي البرهان الساطع-على أزمة السينما المصرية التي تعتمد على نجم أو نجمة بعينيه، دون أن تضع في اعتبارها أن صناعة السينما ينبغي أن تتحول إلى «مؤسسة راسخة» . وأخشى أن يكون ذلك هو ما يفكر فيه أصحاب الملايين القادمون إلى السينما، حين يظل هدفهم محصورا في «بيع» هذا النجم أو ذاك في شرائط سينمائية ، يصدرونها كما يقولون إلى «المتفرجين» العرب في بلاد «الخواجات»!!.

ولقد كان تخلي السينما المصرية عن زبونها الحقيقي، وتوجهها إلى الزبون العابر، سببا في أن تتفشى أزمة السينما إلى ما تسميه «**سينما الأزمة**» ، حين انتشرت الأفلام الهابطة ، وتزايد ابتزاز الساقط المحموم للامساك بتلابيب المتفرج بقدر أكبر من الابتذال (ناهيك عن صنع صورة زائفة للنجوم لا تعبر بحال عن مفهوم النجومية كظاهرة تجسد أحلام الجماهير). لكن الأخطر هو أنه بات على القادمين من الثمانين-خاصة أبناء جيل الثمانينات والتسعينات- أن يتخلوا بإرادتهم عن أحلامهم كمثقفين يسعون -كما هو مفترض- لتجاوز الواقع السائد. فعلى العكس **تسللت التوابل الجماهيرية التقليدية إلى بعض أفلام محمد خان وخيرى بشارة سعياً إلى ارضاء الزبون الجديد** ، وتحقيق النجاح التجاري بعد يأسهم من تحقيق أحلامهم الجميلة النبيلة. بل ظهر جيل كامل خلال الفترة الأخيرة ، مثل **كريم ضياء الدين وعلاء كريم** وغيرهما. لا يخفى أن هدفه الأول هو «شباك التذاكر» . ولا نتحدث عن أبناء أجيال كاملة من الذين يتخرجون من معهد السينما، فلا يجدون عملاً يحقق لهم أحلامهم السينمائية، فيتجهون للعمل كمجرد متواضعين في بعض محطات الانتاج التلفزيوني (أو ربما أيضا في تصوير الأفراح) بل لا نتحدث عن أبناء جيل أقدم توقف عن الانتاج بعد فترة من الانحدار الفني الذي فرضته عليهم أزمة السينما، مثل **حسين كمال وأشرف فهمي** . أو مثل **على عبد الخالق** الذي أقدم على ما يمكن اعتباره **ارتكاب اخراج أسوأ فيلم مصري ، مع سبق الاصرار، وهو فيلم «المزاج» لنبيلة عبيد**، التي استطاعت أن تجعل هؤلاء المخرجين «الكبار» يصنعون لها الافلام على مقاسها!!.

وإن عودة السينما المصرية -صناعة وفناً- إلى جمهورها ، من خلال انشاء عدد **هائل** من دور العرض ، هو البداية الحقيقية لأن تسترد هذه السينما قدرتها على الابداع المتجدد، بالاضافة إلى عودتها إلى انتاج العدد الوفير من الشرائط السينمائية، وعندها فقط يمكن الحديث عن امكانية تميز عدد من الأفلام التي يمكن بها أن نزعم قدرة السينما المصرية على مواكبة -ولا نقول منافسة-ما تنتجه السينما العالمية في عقر دارها.

دور الدولة

الغائب الحاضر

تبقى الأزمة الأهم، وهي السبب وراء تراجع عدد دور العرض بالشكل الخطير الذي آلت إليه، ولا يمكن تفسيرها، إلا من خلال سياق سياسة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي، الذي سادت فيه تأثيرات متعددة أدت إلى هذا الانهيار. فقد توجه رأس المال إلى أكثر النشاطات طفيلية ، في مشروعات سريعة الربح قصيرة المدى، وأصبح مشروعاً خاسراً أن تملك داراً للعرض بينما يمكنك أن تبيعها أرضاً بالملايين، أو تبني وحدات سكنية للبيع الفوري، فما بالك بتجديد الاستوديوهات التي قد تحتاج لرؤوس أموال كبيرة ، ولا تجني أرباحها إلا بعد سنوات عديدة؟!!.

لكن الأغرب هو أن ترفع الدولة -ولا نقول الحكومة -يدها، أو بالاحرى تتخلى عن مسئولياتها ، عن حماية الصناعات الوطنية ، تحت زعم تحقيق الحرية للنشاطات الرأسمالية الحرة، بينما نرى اليوم **دولة رأسمالية مثل فرنسا تتوقف طويلاً أمام تطبيق اتفاقيات «الجات» (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية) على السينما** ، لأنها لا تريد لصناعتها **السينمائية أن تذوى أمام الهجوم الكاسح للسينما الأمريكية** ، ولا تلتفت للزعم بتكريس نظام اقتصادي عالمي مفتوح، يبدو فيه الأغنياء الذين أصابتهم التخمة وهم يتبادلون الأطباق الشهية ، بينما يتفرج عليهم الفقراء وهم يتلمظون جوعاً وغيظاً، ولا يبقى لهم إلا حرية التبعية، وتنفيذ الأوامر بالتخلي عن ادارة اقتصاد

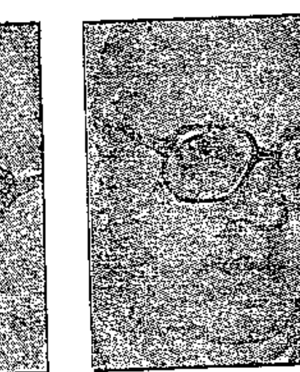
الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية

وطنى مستقل ،وتحويل الأوطان إلى أسواق مفتوحة ، يصبح فيها المواطنون مجرد مستهلكين (بكسر اللام وفتحها معاً) . بل ليس بعيداً عنا ما تردد عن أن الولايات المتحدة نفسها ،هي التى لا تكسب إلا النزر اليسير من عرض أفلامها داخل مصر، قد **ربطت بين استمرار المعونات الأمريكية وحماية حقوق توزيع الفيلم الأمريكى فى السوق المصرية!.**

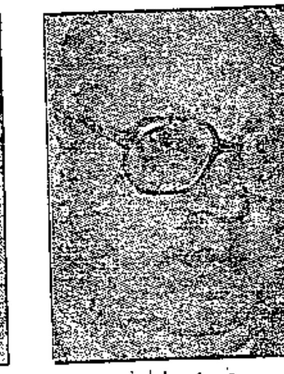
بل إن سياسة الانفتاح كما تم تطبيقها لا تؤدى بالفعل إلى حرية اقتصادية رأسمالية ،وإنما جاءت مشفوعة -فى تناقض مثير للدهشة -بالعديد من القوانين التى فرضت رسوما وضرائب باهظة على أصحاب دور العرض ومنتجى الأفلام فكأن الحكومة تذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً ، ليتحول رأسمال المال إلى نشاطات عابرة متقلبة.

فاذا كانت دور العرض قد عانت من جباية الضرائب ، فان هذا هو الأمر ذاته الذى عانت منه الاستوديوهات القليلة وشركات التوزيع المحدودة التى لابد من وجودها لكى تستمر الصناعة فى انتاج الأفلام ، حتى ذوت الاستوديوهات وشركات التوزيع واحدة بعد الأخرى، وانك لن تجد اسماً واحداً من بينها كان يحقق الانتشار والنجاح منذ ثلاثة عقود فقط موجوداً اليوم فى ساحة صناعة السينما، كما أن كل من دخل إلى هذه الساحة خلال العقد الأخير سرعان ما فر منها بعد عدد قليل من الأفلام، ولك أن تقارن ذلك بشركات الانتاج والتوزيع الأمريكية التى تأسست منذ بداية القرن، وما يزال معظمها حتى اليوم «مؤسسة» راسخة ،حتى لو انتقلت ملكيتها إلي أصحاب رؤوس أموال جدد.

«المؤسسة» الراسخة : هذا هو ما نبحث عنه اليوم داخل صناعة السينما المصرية وخارجها، وهو ما يعنى افتقادنا العميق لأن تحدد الدولة فلسفتها وأهدافها على أسس علمية واضحة ، يتضاءل فيها دور الفرد -أو النجم -فى كل المجالات ، لكى تكتمل للدولة مقوماتها. واذا كنا نريد أن نعود للحديث عن صناعة السينما المصرية تحديداً ، فانه لا ينبغى علينا أن ننسى أو نتناسى أن هذا يحتاج إلى سياق كامل، ومناخ سائد ، يسمح لهذه الصناعة أن تتحول إلى مؤسسة بالمعنى الحقيقى للكلمة ، تتكامل فيها حلقاتها، وليس هدفنا من القاء الضوء على أهمية البداية بانشاء عدد كبير من دور العرض إلا أن يكون ذلك دافعاً لأن تنشأ الحاجة لاستكمال الحلقتين الاخريين من الصناعة : الاستوديوهات الحديثة التى تقوم بانتاج افلامها وافلام شركات الانتاج الاخرى التى قد لا تملك هذه الاستوديوهات، وشركات التوزيع التى تنظم عمليات التسويق. وبدون وجود هذه الحلقات الثلاث جميعها: الانتاج ،والتوزيع، والعرض، سوف تصبح الاجتماعات واللجان وأخبار انشاء الشركات السينمائية المزعومة من أموال الاثرياء مجرد ثرثرة ، أو لعلها فى أفضل الأحوال أضغاث أحلام، نسفر حين يأتى الصباح عن واقع كئيب يجثم فيه ظل الازمة ، التى تبدأ وتنتهى بالاجابة عن السؤال: «لماذا ،ولمن، وكيف نصنع الأفلام؟»!.



محمد خان



خيري بشارة



حسين كمال

فن تشكيلى

مع كل تجربة فنية جديدة يلح على هذا السؤال التقليدى: لماذا ولأى غرض يكون النقد الآن..؟.

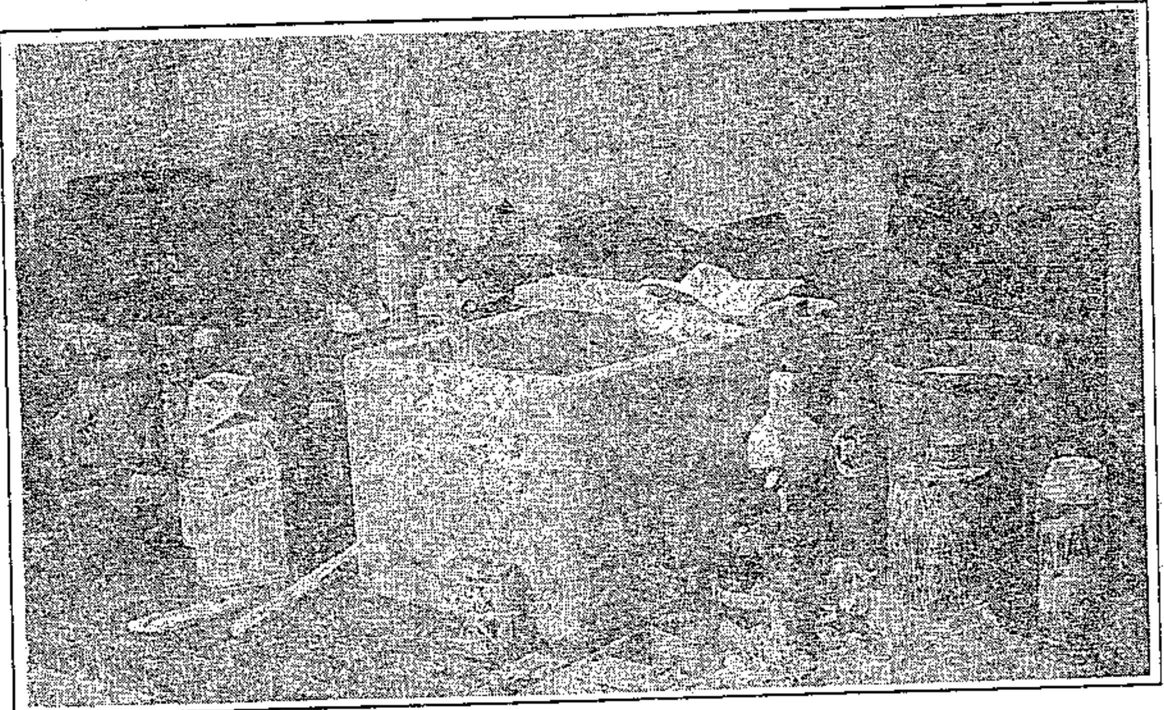
لن تعنينا كثيراً إجابة السؤال، فكثيرا ما يطرحه الناقد على سبيل الضرورة المنهجية والجدلية فقط..

أما الذى يعنينا هو أسباب إثارته . قد تكون حالة الضياع التى تصيب الناقد أمام تحطيم الحدود ، بين أشكال الفن وتجرياته . وقد تكون اختصار المسافة بين الفنان، والعمل الفنى، والجمهور وغموض دور الناقدين. هذا الثلاثى وأسباب أخرى لسنا فى مقام ذكرها الآن. هكذا يدور الصراع الآن فى نفس الناقد بين الاحساس الذاتى بالدونية ،والاحساس الذاتى بالأهمية الزائدة عن الحد والتى تصل إلى حد التعالى فى بعض الأحيان. هل تفترض تلك التجارب علاقات جديدة، بين الناقد والفنان يختلف فيها دور الناقد التقليدى، ويكون جوهر تلك العلاقة أن يبطل

عمل الفنان أحمد حسونه

فن الفيديو و مايخصنا

فاطمه اسماعيل



عمل الفنانين نيشلى وفايز

النقد نفسه ويتصالح مع الفن النشط؟

ثم تأتى للمشير الذى دعى لكل تلك الهواجس والأفكار وهى التجربة الفنية الجادة التى تقدمها **مؤسسة بروهلفستيا بمركز الهناجر، تحت عنوان.. «آفاق الفيديو بالقاهرة» ٩٧.**

هذا المعرض هو التجربة الثانية لورشة العمل التى أقامتها المؤسسة عام ١٩٩١ بالقاهرة، ودعت لها أحد فنانى الفيديو المعروفين بسويسرا للعمل مع **مجموعة من الفنانين المصريين فى مجالات الفنون المختلفة: السينما التصوير الفوتوغرافى، الرسوم المتحركة إلى آخره**.. شارك فى الورشة فنانون عالميون من بينهم **سيلفى وشريف دفراوى** (وهو من أصل مصرى)، وكذلك الفنانان **نيشلى وفايز** وآخرون.

ورغم أن هذا **الفن (الفيديو)** عرفته أوروبا منذ منتصف السبعينيات إلا أننا لم نتعرف عليه إلا مع بداية التسعينيات من خلال معرض **الفنانين السويسريين نيشلى وفايز** فى المعرض الذى أقيم بمجمع الفنون بالزمالك عام ١٩٩١ بالتعاون أيضاً مع مؤسسة بروهلفستيا السويسرية. عرض الفنانان فيلماً بعنوان **«هكذا تسير الأمور»**. مدة الفيلم حوالى خمس وثلاثون دقيقة، يجمع الفنانان أشياء مبعثرة لا تجتمع فى الواقع بأى حال من: بلاستيك، سيارة، كحول، بترول، كاوتش سيارة قضبان حديد، لهب. تقوم فكرة الفيلم على أن المواد تستمد طاقة وجودها من انهيار الوجود السابق عليها. ورغم عبثية المنطق إلا أن هناك وهماً لنظام من تركيبة عشوائية مختلفة من صنع الانسان.

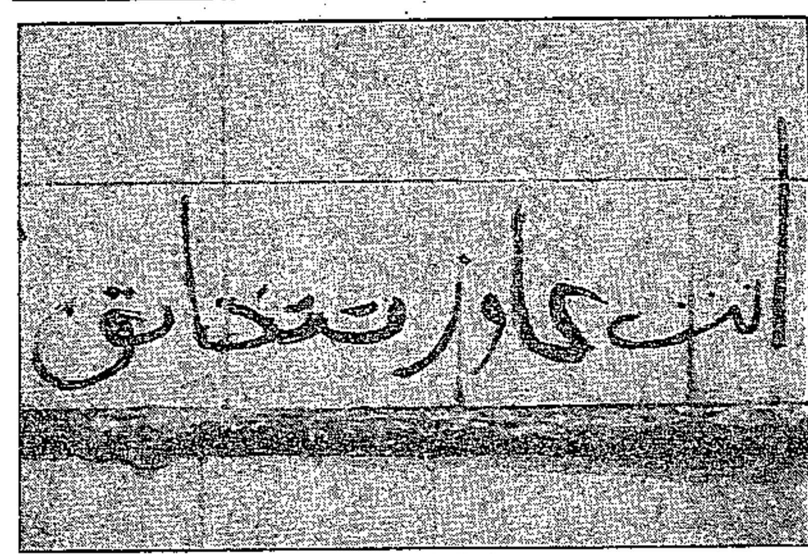
ثم تعرض الفنانة الالمانية (المصرية الأصل) **سوزانا هيفونا** المعرض الثانى لفن الفيديو بالقاهرة عام ١٩٩٢ بمجمع بالزمالك بالتعاون مع **معهد جوته** الألمانى بالقاهرة. عرضت **سوزانا** فى هذا المعرض فيلماً تحت عنوان «**هل لنا أن نعثر على ذلك المدعو «انساناً» وسط خضم عالمنا البارد الذى اجتاحته تكنولوجيا العصر**».

كانت فكرة الفيلم على إحداث نوع من العلاقة البصرية بين رسومات جدران الكهوف ذات البعدين وبين التخاطب عن طريق فن الفيديو كمجال فنى ذى ثلاثة أبعاد.. وذلك من خلال بناء **انشائى "Installation"** يتضمن لمائية ألواح فى القاعة الرئيسية بقاعة اخناتون (١)، تمثل كل أربعة ألواح جانباً من جانبى العمل، وفى الداخل تنقسم المستطيل إلى ثلاث حجرات مربعة الشكل، وهناك حائط به فتحة نافذة مربعة أيضاً يبلغ ارتفاعها قامة الزائر... وفى منتصف الحجرات الداخلية هناك شاشة تلفزيونية مثبتة على قاعدة خشبية بارتفاع متر من سطح الأرض فى وضع أفقى وبذلك تلتقط عين المشاهد ما يعرض على الشاشة من مسقط رأسى.

تتلاحق صور على الثلاث شاشات بايقاع نبض القلب الانسانى وان كانت تقدم ثلاث رؤى مختلفة عن «**إعادة الدورة**». فى الحجرة الأولى و«**القواس**» فى الحجرة الثانية ثم «**حياة صامتة**».. فى الحجرة الثالثة.. تلك الرؤى تقدم تحليلاً للوجود الانسانى برؤية شاملة.. رغم تناقض اللغة المقدم بها هذا التحليل، بين الرسم الفورى والاجمالى الذى تصدره الوسائل الهندسية الضوئية والتى تعمل بصورة شمولية، بينما تقدم الفنانة رسومها فى صورة فرادى ومتوالية تحليلية ..**وجوهر بحثها البصرى هو كيفية التعبير عن الفن بين حالة الفنان البدائى وحالة الانسانى المعاصر و أزمته مع التكنولوجيا.**

ثم يأتى معرض آفاق الفيديو بالقاهرة منذ عامين ١٩٩٤ وتكون هى المرة الثالثة التى تتعرف فيها القاهرة على فن الفيديو، وكان الفنانون المشاركون من السويسريين والمصريين فى تلك التجربة أكثر دفئاً وحماساً وأيضاً اعداداً خاصة فيما يخص الفنانين المصريين. أما هذا المعرض الذى أقيم أيضاً بمركز الهناجر، فلم يقدم ما توقعناه خاصة بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على ورشة العمل، والتى تقتضى بالضرورة **لمجاوزات على مستوى «التقنية» «والفكر»** بفن الفيديو. لكننا نعتقد أن ذلك لم يتحقق إلا فى أعمال بعينها مثل العمل الذى قدمته **سيلفى دفراوى** تحت عنوان «أماكن للذكرى».

تتجاوز الفنانة فى هذا العمل احساسها بالواقع الذى تهيمن عليه المعلوماتية والتكنولوجيا والنتائج المتوقعة للانضباط



عمل الفنان حسن خان

روقة النظار إلى اكتشاف القوة الحقيقية التي تطش وتعصف بهذا العالم في لحظة.. «يد القدر» هي إحدى الأبعاد الميتافيزيقية التي استعانت بها سليفى لتؤكد على وجود واقع آخر له حساباته ومنطقه العبثي وقدرته على تحقيق فعله.. **تعاملت سليفى مع تقنيات الفيديو في حجمها الحقيقي باعتبارها أدوات الاستخدام للعمل وليست وسائل أو نتائج الاستخدام** وبذلك تخلصت الصورة من الابتزاز التقني وأضافت الفنانة أبعادا شعرية لها كما اهتمت بتضمين الشارات وعلامات سرحية..

الحركة وعلاقتها بالزمن في السبعينيات

إن ما قدمته سيلفى دفراوي هو عمل إبداعي حقيقي يضعنا أمام واقع تطور فن الفيديو منذ نشأته في السبعينيات.. حين أثار هذا الفن جدلا حول «هويته» كمجال فني، والبعض تخطى القضية إلى علاقة هذا المجال الفني مع الفن المعاصر..

ومع أن الفيديو يعد من الفنون الحديثة، إلا أنه لم يحتفل به بصورة متخصصة إلا من خلال الفيديو آرت ببون عام ١٩٨٨ وكذلك مهرجان الفيديو التجريبي بكورلرن ببرلين وزيبورخ عام ١٩٨٩ ومهرجان الفيديو العالمي أيضا ١٩٨٨. إلا أننا لا نغفل التجارب الأولى التي ظهرت مع ابتكار آلة الفيديو منذ الستينات واخضاعها كوسيط فني بفضل الفنان الكوري نام **جون بايك**.. ومعه **جون كيج وباورمايستر وفوستيل** وغيرهم من الفنانين الطليعيين في فن الفيديو.. إلا أننا نعتقد أن التجارب الأولى لم تتجاوز حدود النقد الذاتي للتلفزيون، فالعمل الذي قدمه **فوستيل** حين وضع شاشات تليفزيونية وأطلق النار عليها أمام الزائرين يؤكد هذا الاعتقاد. أيضا العمل الذي قدمه **بايك** عام ١٩٦٢ بوضع شاشات تليفزيونية تعكس صوراً مشوشة ومتبعثرة، تؤيد أيضا نفس الفكرة.

واختلف التفكير «بفن الفيديو» منتصف السبعينات عنه في الستينيات باكتشاف **نظام «الدوائر المغلقة»**.. فهي أول ملمح تقني يشير انتباه الفنان للامكانيات التقنية لهذا الوسيط.. فرغم أن اكتشاف الدوائر المغلقة كان بهدف الحماية والحراسة والتأمين إلا أنه كان يعني بالنسبة للفنان اكتشاف علاقة مرتبكة تخص توحيد الزمان والمكان بالتماثل بين الحقيقة مع الصورة، أو الواقع وصورته.. نرى ذلك في معرض الفنان **بروس ناومان** الذي عرضه في السبعينات **بدوكرمنتا بكاسل** الذي قدمه في صورة عمل انشائي"Installation" يحوي أربعة ممرات مختلفة العروض. ثلاثة منها لا يمكن الدخول فيها لضيقها أما الرابع فيسمح بمرور الزائرين.. في نهاية الممر مثبت شاشتان تعلو إحداهما الأخرى. إحدى الشاشتين تتابع دهاليز الممرات الثلاثة الضيقة خالية من الزائرين والشاشة الأخرى تعكس صورة الزائر المتجه ناحية الشاشة وكلما اقترب الزائر من الشاشة ابتعدت الصورة عنه حتى تصل إلى حد الاحساس الوهمي بانفصال الانسان عن ذاته.

استفاد **ناومان** في عمله هذا من الامكانيات التقنية للفيديو في تحقيق بعد جديد «للحركة» في علاقاتها بالزمن من خلال تشكيل سياق المكان..

أما الفنان الالماني **دان جراهام**، فكانت له رؤية تخصه في اكتشاف تلك العلاقة المرتبكة بين الزمن وعلاقته بالواقع إلى حد إحداث نوع من الضياع، ففي العمل الذي انتجه عام ١٩٧٤ وأسماه «**الماضي يستمر في الحاضر**» يضع الفنان الزائر في مواجهة شاشتين تعكس احداهما لحظة ظهوره بينما تعكس الشاشة الاخرى صورته بعد ثوان من وجوده الحقيقي..

في هذا العمل يعيد **جراهام** تسجيل حركة دخول الزائر بضعف زمنها الحقيقي، ويضع المشاهد في ارباك ناتج من مفارقة تطابق الواقع مع صورته..

من تلك الأمثلة نستخلص تركيز لغة فن الفيديو في منتصف السبعينات على الانبهار بالتقنية واكتشاف العلاقات المركبة التي تولدها.

الفيديو كمجال فني مع الثمانينات والتسعينيات

تطور فن الفيديو ولغاته حتى كونت فنوناً مستقلة فيما بينها ووصل الأمر أن يصنف النقاد (فن الكومبيوتر) باعتباره إحدى لغات فن الفيديو وأصبحت قضية فن الفيديو في علاقته مع الفن المعاصر.

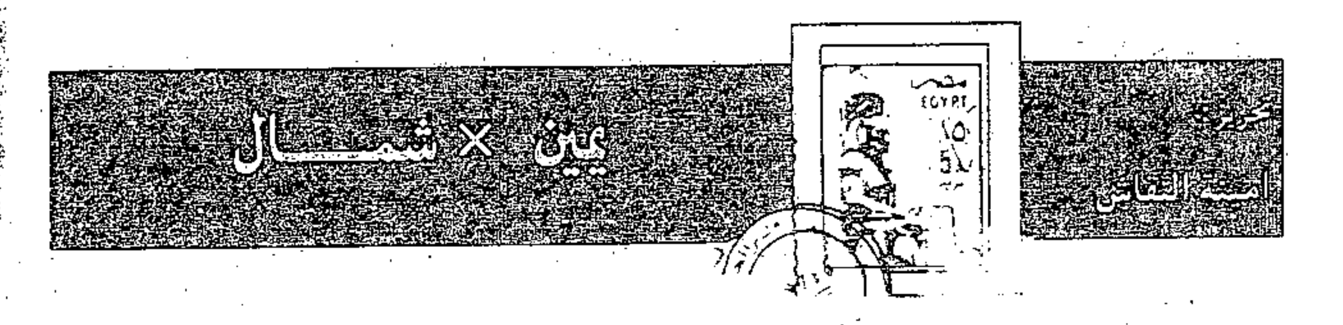
وما قدمه معرض آفاق فن الفيديو بالقاهرة، وما قدمته **سوزانا هايفونا** من قبل وكذلك **فيشلي وفايز**، يمثل ملامح تطور هذا الفن وتجاوزه استغراق التقنية، وتجسيده لانكار فنية خالص بل أصبح جزءا من الفن التفاعلي والحداثي والبيرفورمانس والبيئي وتخطت حدوده كفن يحوي طرائف تقنية..

* فن الفيديو وما يخصنا

ثم تأتي ليست القصد في هذا المعرض، وهو الهدف وراء اقامة ورشة لفن الفيديو بين فنانين مصريين وفنانين سويسريين.فهل حققت الورشة أي تبادلية ثنائية في نقل الخبرات..؟

من العبث أن نقول ان هناك تبادلية للخبرات، فنحن ما زلنا بدائيين مع تكنولوجيا هذا الفن.. إذاً هل استفاد الفنانون المصريون من تلك الورشة..؟ وإلى أي حد كانت الاستفادة؟!

نستطيع أن ندعي أن نتائج المعرض لا تعطي إجابة عامة عن هذا السؤال.. فقدر الاستفادة متفاوت بين فنان وآخر يبدأ هذا التفاوت وللاسف الشديد من عدم الالمام بتقنيات هذا الفن ويصل إلى عدم ادراك أن لهذا الفن (فكراً) يخصه.. وعموما لا نستطيع أن نتجاهل عمل الفنان **أحمد حسونه** والفنان **حسن خان** اللذين ينبئان بمستقبل يطرح فيه فن الفيديو كمجال فني بمصر.

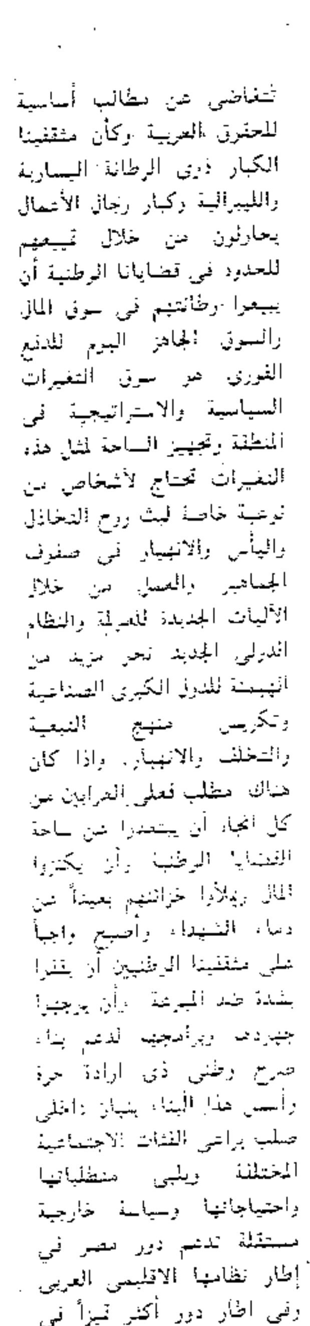




لطفى الخولى

«الحدود الفاصلة»

يواصل عدد من مثقفينا تمييع الحدود الفاصلة لقضايانا الوطنية بدعوى أن العولمة والنظام الدولى الجديد وآلياته قد تجاوزت هذه الحدود وطريقة معالجة القضايا الوطنية قد اختلفت عما قبل ومن ثم فلابد لهذه الدعوى تطرح موضوعات تعلى من شأن الجلادين وتحميل حياة الشهداء مثل موضوع التحالف من أجل السلام الذى وقع على وثيقة تأسيسه شخصيات مصرية بارزة من بينها لطفى الخولى مع مجموعة من الاسرائيليين والفلسطينيين والاردنيين وهذا التحالف عبارة عن مسار غير حكومى للتفاوض ومما يدعو للأسف أن وثيقة كوبنهاجن التى وقعها الأعضاء المؤسسون



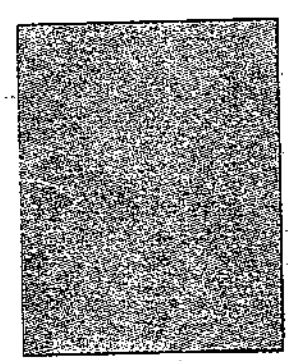
تتغاضى عن مطالب أساسية للحقوق العربية وكأن مثقفينا الكبار ذوى الوطنية اليسارية والليبرالية وكبار رجال الأعمال يحاولون من خلال تمييعهم للحدود فى قضايانا الوطنية أن يبيعوا وطنيتهم فى سوق المال والسوق الجاهز اليوم للدفع الفورى هو سوق التغيرات السياسية والاستراتيجية فى المنطقة وتجهيز الساحة لمثل هذه التغيرات تحتاج لأشخاص من نوعية خاصة لبث روح التخاذل واليأس والانهيار فى صفوف الجماهير والعمل من خلال الآليات الجديدة للعولمة والنظام الدولى الجديد نحو مزيد من الهيمنة للدول الكبرى الصناعية وتكريس منهج التبعية والتخلف والانهيار. واذا كان هناك مطلب فعلى الغرابين من كل اتجاه أن يبتعدوا عن ساحة القضايا الوطنية وأن يكنزوا المال ويملأوا خزائنهم بعيداً عن دماء الشهداء، وأصبح واجباً على مثقفينا الوطنيين أن يقفوا بشدة ضد العولمة وأن يوجهوا جهودهم وبرامجهم لدعم بناء صرح وطنى ذى ارادة حرة وأساس هذا البناء بنيان داخلى صلب يراعى الفئات الاجتماعية المختلفة ويلبى متطلباتها واحتياجاتها وسياسة خارجية مستقلة تدعم دور مصر فى إطار نظامها الاقليمى العربى وفى اطار دور أكثر تميزاً فى النظام الدولى الجديد..

عبد الحميد القداح. المنصورة

مافيا النشر

ليس أصعب على النفس من أن تواجه حرباً من أناس يملكون القوة المادية وهى لا تملك غير قوة الإيمان بما صممت على انجازه والسير فيه إلى آخر الشوط. واعترف اننى كدت أن أيأس فعلا واترك الميدان لولا أن فكرت فى مجلتكم الغراء، فانتى مع اليسار لانه يعنى الثورة على الأوضاع التقليدية البالية والحرب ضد الاستغلال والاحتكار. فهل أجد موضع قلم فى مجلتكم.. واستنكر موقف الصحف والمجلات الكبرى لعدم تبنيها للاقلام الشابة والحقيقة التى ارجو أن تكون واضحة تماماً هى أن «المافيا» المسيطرة على «عالم النشر» خاصة فى المجال السياسى- تقف بكل ثقلها ضد ظهور أى قلم شاب يسعى لاعلان كلمة حق حرة نزيهة بعيدة عن النفاق مستقلة عن «كهنوت» الرؤس الكبرى!.

أشرف عبد السلام عبدالرحيم حدائق القبه القاهرة



مصطفى خليل

نتنياهو يرفض التسوية والتحالف يدعم حكومته

كيف تتحرك الجهود المسماة بانشاء جمعية مصرية / اسرائيلية نحو التطبيع مع الكيان الصهيونى.. وذلك لها بعض رموز اليسار المصرى.. وكلنا يعلم دور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى.. وقائد ملف التطبيع مع اسرائيل .. مثلما ينشد الكاتب انيس منصور ..فهل هان علينا الامر بانشاء جمعية صداقة مصرية/ اسرائيلية.. فاليسار المصرى وطنى ملتزم.. بعكس اليسار/ الاسرائيلى.. فاليسار المصرى يطالب بعودة كافة الاراضى المحتلة بما فيها القدس العربية.. اما اليسار الاسرائيلى مورود خدمة الحركة اليهودية .. بل ان السلام الشامل عرضه للانهيار فى أى وقت .. والرموز المصرية التى تنشد التعامل مع

الكيان الصهيوني يتغاضى عن سياسات نتنياهو : لا للدولة الفلسطينية .. لا للقدس العربية.. لا لعودة الجولان .. وما زلنا عربيا نرفض المؤتمر الشعبي الذي عقد في كوبنهاجن في الفترة من ٢٩ : ٣٠ يناير فماذا لان القدس ما تزال غائبة عن حركة المفاوضات..وكذلك تنفيذ القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ لمجلس الأمن .. بل ان اسرائيل تحتفظ بالترسانة النووية التي تملكها .. واتساءل ماذا أصاب رمز اليسار المصري الاستاذ/ لطفي الخولي.. فبات سيادته ينشد سلاما على الطريقة اليهودية.. والصهاينة بينا ويسارا هم اعداء الأمة منذ تاريخ اغتصاب الأرض الفلسطينية .. ومؤتمر كوبنهاجن هنا مثير للشبهات وصمودنا العربي هو الذي يعيد الأرض العربية وبدون ذلك لا شئ فهل نعي درس العصر..

تنازلات من فك الاشتباك لكوبنهاجن

منذ زيارة السادات المشئومة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ والتنازلات العربية الكبيرة هي السمة الغالبة على الاتفاقات مع اسرائيل منذ اتفاقية فض الاشتباك الأولى وحتى اتفاقية الخليل الأخيرة. وبداية المسرحية كانت مغرقة في الكوميديا السوداء وتبدت



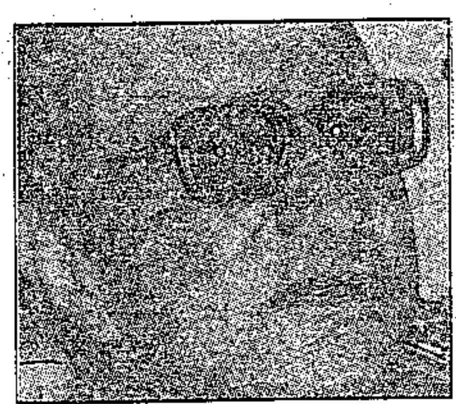
أنور السادات

في دموع القائد العسكري المنضبط حين أخبره كيسنجر أن السادات وافق على سحب المدرعات من سيناء ، وهي بداية تبعها نهر من الدموع لم يشهد التاريخ المعاصر مثله: من اجتياح لبنان، إلى ضرب المفاعل النووي العراقي ومن ضرب مقر منظمة التحرير في تونس إلى تكسير عظام أطفال الانتفاضة ومن مذبحة قانا إلى تفجيرات دمشق ثم أخيرا مؤتمر كوبنهاجن !.

لقد أصبح الكيان الصهيوني بلطجي المنطقة دون منازع والسبب هو خروج مصر من معادلة القوى العربية.

وفي هذه الأجواء وفي صمت رهيب يتم ضبط مجموعة من المثقفين العرب مع اسرائيليين صهاينة في كوبنهاجن لتتواصل المهزلة ويختزل الصراع المرير إلى مجرد حاجز نفسي، ليتوهم مثقفو كوبنهاجن أن باستطاعتهم تحطيمه!.

محمد أحمد فرحات
المنوفية



محمد عبد الوهاب

الشاعر أحمد شوقي

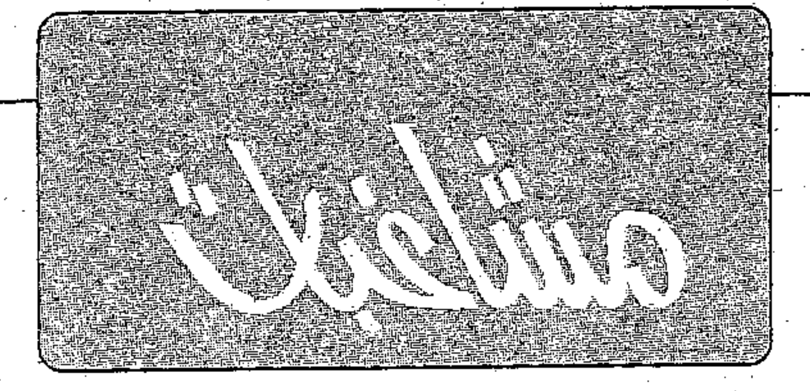
عن عبد الوهاب والآخرين

أسعدني مقال د. سمير حنا عن موسيقار الأجيال «**محمد عبد الوهاب**» الذي أعتقد أنه أخذ حجما هو في الحقيقة أكبر مما يستحق! ففي مجال الأغنية الدينية لم يبدع عبد الوهاب مثل« اله الكون» للسنباطي أو الفين صلاة على النبي، أو مواكب للحبيب هالة لعبد العظيم عبد الحق ، كما لم يقدم قصائد كسلو قلبي وريم على القاع والقلب يعشق وولد الهدى للسنباطي ، والادعية التي قدمها عبد الوهاب ما هي إلا مجاراة وتقليد للرائع الدائم محمد الموجي والصوت الدافئ عبد الحليم ومحمد فوزي في «لبيك إن الحمد لك» أو كمال الطويل في «إلهي ليس لي إلاك عونا» . وفي مجال النشيد الوطني لم يبدع مثل أمجاديا عرب أمجاد واحنا ما بينا وبينك ثار لزكريا أحمد » أو حتى المارد العربي لفريد الأطرش أو الله أكبر ودع سمائي لمحمود الشريف وورائعة الموجي «يا أغلى أسم في الوجود » أو حتى ما تقولش إيه ادتنا مصر «لحلمي بكر» ووحدة ما يغلبها غلاب لعبد العظيم عبد الحق وهي التي أتبعها عبد الوهاب في دقت ساعة العمل الثوري. فاغاني عبد الوهاب الوطنية كدقت ساعة العمل الثوري أو الوطن الأكبر بها بعض الموسيقى لكنها أغاني مناسبات ضعيفة النظم وانتشرت بفعل الالحاح الاعلامي لا أكثر ولا أقل!.

زغلول محمود
محاسب
الاسكندرية

المحررة: نشكر لك رسالتك الأولى لمجلة اليسار وسوف تسعد المجلة بالمزيد من مساهماتك وبطبيعة الحال، فان قضية التذوق الفني تحتوي على عامل شخصي لا يمكن انكاره ؛ وكمتذوقة فان تقييما للتراث الفني الذي تركه محمد عبد الوهاب ينتهي إلى أن حصيلته صفرا يعد تقييما ظالما ومتحاملا بعد أن أسعدت أغانيه وألحانه الأمة من شرقها إلى غربها على امتداد أكثر من خمسين عاما ، وما تزال أغانيه الأكثر طلبا وأشرطته الأكثر توزيعا. ومع ذلك فمرحبا بتعدد الآراء والاذواق.

وبهذه المناسبة ، ما رأيك في اختيار وتلحينه لقصيدة شوقي البديعة، «مضناك جفاه مرقده»!.





بدلا من الشرشحة التى لا تفيد!

جميل جداً أن يصدر مجلس نقابة الصحفيين ، قراراً بلفت نظر ست صحفيين لمشاركتهم فى وفد المثقفين الذى التقى برئيس الوزراء الاسرائيلى «**بنيامين نتنياهو**» خلال زيارته الأخيرة للقاهرة.. ومخالفتهم بذلك، لقرارات الجمعية العمومية للنقابة، التى تحظر العلاقات النقابية أو المهنية أو الشخصية مع المؤسسات الاعلامية والجهات والأشخاص الاسرائيليين..

أما الذى ليس جميلا ، فهو أن هذا القرار، يبدو فى ظاهرة غير عادل، لأن كثيرين من أعضاء النقابة ، قد خالفوا هذه القرارات نفسها من قبل، من دون أن يستطيع مجلس النقابة الحالى أو المجالس السابقة أن تلفت نظرهم إلى المخالفة .. لأسباب تتعلق بتركيب المجلس، أو بالظروف النقابية أو بالمناخ العام..

وأى مراجعة لقرارات النقابات المهنية والعمالية بشأن حظر تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، تكشف عن تناقض فى صياغتها، وتفاوت فى شموليتها، وفى مدى دقتها .. بل إن قرارات نقابة الصحفيين فى هذا الشأن، التى تكاد تكون أدق وأشمل هذه القرارات، لا تتضمن نصاً يلزم مجلس ادارة النقابة بتطبيقها ، أو يحدد عقوبات نقابية على الخروج عنها، وهو ما يجعل قرار المجلس بـ «لفت نظر» الصحفيين الستة، مجرد «تذكير» لهم بقرارات الجمعية العمومية وليس عقابا لهم على الخروج عن هذه القرارات .

ومن بين الصحفيين ، من يعترضون على إلزام أعضاء النقابة بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل، ويطالبون بأن يكون الأمر اختياريا، ويعترضون على المطالبة بفرض عقوبات نقابية على الذين يخرجون عن هذا الالزام، لأنها ستكون عقوبة على رأى سياسى لا تجوز .. فضلاً عن أنها لن تكون قانونية!.

ومع أن هناك من يدركون مدى الخلل الذى يحدثه التناقض والنقص فى القرارات التى تنظم حركة مقاومة التطبيع، وعجزها عن استيعاب المستجدات فى العلاقات الرسمية وشبه الرسمية بين العرب والاسرائيليين وخاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، فانهم يفضلون إبقاء الحال على ما هو عليه ،حتى لا يؤدى فتح باب المناقشة فى هذه القرارات من جديد، إلى الغائها تماما، بدلا من تدقيق وإحكام صياغتها.

والحقيقة أن الوضع القائم فعلاً، لا يقل سوءا عن هذه النتيجة التى يتطير هؤلاء من وقوعها، ولابد من النظر إلى ما فعله الكاتب المسرحى «على سالم» منذ عامين وما فعلته مجموعة كوبنهاجن أخيرا، من زاوية لا ينتبه إليها أحد كثيراً، وهى أن هؤلاء كانوا بالفعل من العناصر النشطة فى جبهة مقاومة التطبيع ، ثم انسحبوا منها، وهو أمر لا يفسره افتراض دوافع شخصية لدى هؤلاء ، ولا يحول دون تكراره القيام بحملة شرشحة لهم.

المسألة تحتاج إلى مناقشة هادئة، يتسع صدرها لتقبل كل وجهات النظر، وتنتهى باعادة بناء حركة مقاومة التطبيع لتضع فى يد المفاوض العربى، سلاحا يفيده فى الحصول على بعض حقوقنا، بدلاً من أن ينفجر كالعادة فى صدورنا.. ويبدد شملنا.. وذلك ما يحدث الآن!.

صلاح عيسى